أبو طالب العبدي
حياته وآراؤه النحوية

دراسة أعدها

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي

الأستاذ المساعد في قسم النحو والصرف وفقه اللغة

بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد:

في تاريخ العلوم علماء بارزون مشهورون جهودهم معروفة، وأقوالهم محفوظة، وكتبهم متداولة، وآخرون مغمورون لم يُحفظ لهم أقوال، ولم تُعرف لهم جهود مع أنهم ربما فاقوا زملاءهم المشهورين علماً، ولكن مؤلفاتهم فُقدت وأقوالهم نُسيت فصاروا لسوء حظهم مغمورين.

ومن هؤلاء أبو طالب العبدي أحد علماء النحو واللغة في القرن الرابع الهجري، تلاقاهما عن أبرز شيوخ عصره أبي سعيد السيرافي، وأبي الحسن الرماني، وأبي علي الفارسي الذي لازمه كثيراً، وشرح كتابه "الإيضاح العضدي" شرحاً وافياً استفاد منه كثير من شراح الإيضاح بعده، قال القفطي: «إذا أنصف المنصف وأجمل النظر، واطرح الهوى رأى أن كل من تعرَّض لشرح هذا الكتاب إنما اقتدى بالعبدي وأخذ منه، وإنْ غيَّر الألفاظ»[1]. ومع هذا ظل هذا الرجل مغموراً، قليلاً ما يذكر في المصنفات النحوية وبخاصة المتأخرة عل أنَّ الخمول ـ كما يروي القفطي ـ أدركه ـ رحمه الله ـ في حياته: «وكان العبدي ـ رحمه الله ـ قد أدركه خمول الأدب، ولم يحصل له من السعة ما حصل لابن جني والربعي. وكان كثير الشكوى لكساد سوقه»[1].

وقد وقفت على آراء للعبدي فوجدتها ـ على قلتها ـ تدل على فكر نير ونظر ثاقب في المسائل التي ناقشها فعزمت أن أجمع آراءه النحوية وأدرسها لأستنتج منها منهجه النحوي، وهذا ما صنعته في هذا البحث الذي بدأته بترجمة أبي طالب

(١) إنباه الرواة ٢/ ٣٨٧.

العبدي تلاها حديث عـن منهجه في الدراسة النحوية ومذهبـه النحوي فتأثره بمن قبله وتأثيره فيمن بعده، وختمت الحـديث عن منهجه النحوي بتقويم آرائه النحوية التي جمعتها (ماله وما عليه).

وبعد الدراسة عرضت المسائل النحوية التي جمعتها وبلغت ٤١ مسألة، درستها مسألة مسألة وجعلتها أربعة أقسام هي:

١- آراؤه النحوية.

٢- إعراباته.

٣- تعليلاته.

٤- مناظراته ومناقشاته.

ورتبت المسائل حسب ترتيب ألفية ابن مالك لشهرتها وجودة ترتيبها.

واقتصـرت في هذا البحث على آراء العبدي النحـوية فقط على أمل أن أدرس آراءه التصريفية في بحث آخر ـ إن شاء الله ـ وأرجو أن يوفقني الله إلى ذلك.

أبو طالب العبدي[1]

نسبه ونشأته:

هو أبو طالب أحمد بن بكر بن محمد بن بقية[2]، أو أحمد بن بكر بن أحمد[3] بن بقية العبدي النحوي[4].

قال ابن خلكان: «والعبدي . . . هذه النسبة إلى عبد القيس بن أقصى بن دعمي، وهي قبيلة كبيرة مشهورة»[5].

ولست أدري أنسبة ولاءً هي أم نسب؟

ولم تذكر المصادر التي ترجمت له، وتمكنتُ من الوقوف عليها عنه سوى النزر اليسير، فقد سكتت عن سنة ولادته، ومكانها، وعن نشأته. واكتفت بذكر اسمه، ونسبه، وشيوخه، وبعض أخباره.

وإذا صح ما ذكره الصفدي[6]، والسيوطي[7] أنه روى عن أبي عمر الزاهد المتوفى سنة ٣٤٥هـ[8] فمن المؤكد أنه ولُدِ قبل هذه السنة. وأكاد أجزم ـ إذا صحت هذه الرواية ـ أنه لم يأخذ عن أبي عمر العالم الكبير إلاَّ بعد أن تجاوز سن

(١) انظر ترجمته في: تاريخ العلماء النحويين ص٢٣، ونزهة الألباء ص٣٣٦، ومعجم الأدباء ٢/ ٢٣٦-٢٣٨، والكامل في التاريخ ٧/ ٢٨٠، وإنباه الرواة ٢/ ٣٨٦-٣٨٨، ووفيات الأعيان ١/ ١٠١، وإشارة التعيين ص٢٦، والوافي بالوفيات ٦/ ٢٦٧- ٢٦٨، والبلغة ص٥٤، وبغية الوعاة ١/ ٢٩٨، وهدية العارفين ١/ ٧١.

(٢) إشارة التعيين ص٢٦، البلغة ص٥٤.

(٣) الوافي بالوفيات ٦/ ٢٦٧، بغية الوعاة ١/ ٢٩٨.

(٤) إنباه الرواة ٢/ ٣٨٦، وفيات الأعيان ١/ ١٠١، الوافي بالوفيات ٦/ ١٦٧.

(٥) وفيات الأعيان ١/ ١٠١.

(٦) الوافي بالوفيات ٦/ ٢٦٧.

(٧) بغية الوعاة ١/ ٢٩٨.

(٨) إنباه الرواة ٣/ ١٧٥.

الطفولة وبلغ مرحلة الشباب وحصَّل من العلوم ما يؤهله للجلوس إلى كبار الشيوخ، لذلك من المحتمل أن تكون ولادته في حدود سنة ٣٣٠هـ.

شيوخه:

تهيأ لأبي طالب العبدي أن يأخذ العلم عن طائفة من أفاضل علماء عصره[١].

فقد أخذ اللغة والنحو عن أبي سعيد السيرافي (٢٨٤-٣٦٨هـ)[٢]، وعن أبي علي الفارسي (٢٨٨-٣٧٧هـ)[٣]، وعن أبي الحسن الرماني (٢٩٦-٣٨٤هـ)[٤].

وسبقت الإشارة إلى أخذه عن أبي عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد غلام ثعلب (٢٦١-٣٤٥هـ)[٥].

وكان أخذه عن الفارسي أكثر، وملازمته له أشد، قال القفطي: «صحب أبا علي الفارسي النحوي وأخذ عنه، وحضر مجلس أبي سعيد السيرافي، واستفاد منه، وكان اختصاصه بأبي علي وانتسابه إليه أكثر، وتعصبه له أوفر، أخذ عن أبي علي جلّ ما عنده»[٦].

---

(١) انظر: نزهة الألباء ص٣٣٦، ومعجم الأدباء ٢/ ٢٣٦- ٢٣٧، ووفيات الأعيان ١/ ١٠١، وإشارة التعيين ص٢٦، والوافي بالوفيات ٦/ ٢٦٧، والبلغة ص٥٤، وبغية الوعاة ١/ ١٩٨.

(٢) ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ص١١٩، وتاريخ بغداد ٧/ ٣٤١- ٣٤٢، وإنباه الرواة ١/ ٣٤٨- ٣٥٠، وبغية الوعاة ١/ ٥٠٧- ٥٠٩.

(٣) ترجمته في: (طبقات النحويين واللغويين ص١٢٠، وتاريخ بغداد ٧/ ٢٧٥- ٢٧٦، ونزهة الألباء ص٣١٥- ٣١٧، وإنباه الرواة ١/ ٣٠٨-٣١١، وبغية الوعاة ١/ ٤٩٦- ٤٩٧).

(٤) ترجمته في: تاريخ بغداد ١٢/ ١٦-١٧، وإنباه الرواة ٢/ ٢٩٤- ٢٩٦، والبلغة ص١٥٤، وبغية الوعاة ٢/ ١٨٠- ١٨١.

(٥) ترجمته في: تاريخ بغداد ٢/ ٣٥٦- ٣٥٩، وإنباه الرواة ٣/ ١٧١- ١٧٧، والبلغة ص٢٠٤- ٢٠٥، والبغية ١/ ١٦٤-١٦٦.

(٦) إنباه الرواة ٢/ ٣٨٦.

وأخذ أيضاً عن طائفة من محدثي بغداد في عصره[1]، وقد أحصيت خمسة من شيوخه في الحديث، هم: أبو محمد دَعْلَج بن أحمد بن علي السجزي (٢٦٠- ٣٥١هـ)[2]، وأبو القاسم عبد الرحمن بن العباس بن عبد الرحمن البغدادي الأطروش (ـــ -٣٥٧هـ)[3]، وأبو عمر محمد بن العباس بن حيُّويه (٢٩٥- ٣٨٢هـ)[4]، وأبو بكر أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن شاذان البزار (٢٩٨-٣٨٣هـ) [5]، وأبو طاهر محمد بن عبد الرحمن بن العباس المخلِّص (٣٠٥- ٣٩٣هـ)[6] وهو ابن أبي القاسم عبد الرحمن بن العباس الأطروش الذي مرَّ ذكره آنفاً، فأبو الطيب أخذ عن أبي القاسم الأطروش وابنه أبي طاهر.

ويظهر من سرد شيوخه أنه طلب الحديث كما طلب اللغة والنحو على أئمة عصره، لكن شهرته كانت في النحو.

ثقافته ومكانته العلمية:

كان أحد الأئمة النحاة[7] في عصره، وصفه أبو البركات الأنباري بقوله: «كان من أفاضل أهل العربية»[8]، وقال عنه ياقوت الحموي: «كان نحويا لغويا قيِّما بالقياس، والافتتان في العلوم العربية»[9]، وقال ابن خلكان: «كان فاضلاً ماهراً»[10].

(١) الوافي بالوفيات ٦/ ٢٦٧.

(٢) ترجمته في: تاريخ بغداد ٨/ ٣٨٧- ٣٩٢، ووفيات الأعيان ٢/ ٢٧١- ٢٧٢، وتذكرة الحفاظ ص٨٨١- ٨٨٢، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ٣٠.

(٣) ترجمته في: تاريخ بغداد ١٠/ ٢٩٥- ٢٩٦، والمنتظم ١٤/ ١٩١، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ١١٤.

(٤) ترجمته في: تاريخ بغداد ٣/ ١٢١- ١٢٢، والمنتظم ١٤/ ٣٦٤، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ٤٠٩.

(٥) ترجمته في: تاريخ بغداد ٤/ ١٨- ٢٠، والمنتظم ١٤/ ٣٦٦- ٣٦٧، وتذكرة الحفاظ ص١٠١٧، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ٤٢٩.

(٦) ترجمته في: تاريخ بغداد ٣/ ٣٢٢- ٣٢٣، والمنتظم ١٥/ ٤١، وسير أعلام النبلاء ١٦/ ٤٧٨.

(٧) إشارة التعيين ص٢٦، الوافي بالوفيات ٦/ ٢٦٧، بغية الوعاة ١/ ٢٩٨.

(٨) نزهة الألباء ص٣٣٦.

(٩) معجم الأدباء ٢/ ٢٣٦.

(١٠) وفيات الأعيان ١/ ١٠١.

ويبدو أن العبدي ـ رحمه الله ـ قد انقطع لدراسة العربية، ولم يلتفت إلى العلوم المنقولة من الأمم الأخرى، قال القفطي عنه: «كان متعب الخاطر في معرفة العبارة العربية، غير مشتغل بسواها، فلا جرم أنه أجادها»[1]، وقال: «لم يكن للعبدي ـ رحمه الله ـ أنسةٌ بشيء من العلوم القديمة، ودليل ذلك أنه لمّا عاب كتاب (الأصول لابن السراج) قال: أفسده بالتقسيمات الهندسية، والهندسة لا تقسيمات فيها، وإنما التقسيم، والترتيب، وتعريف الأجناس والأنواع، والخاصة، والفصل، والعرض... إلى أمثال ذلك، من ألفاظ أهل المنطق»[1].

وعجب القفطي من جهله بالمنطق مع حضوره مجالس أبي عيسى الرماني الذي «كان عالماً بالمنطق مستعملاً له في عباراته النحوية والكلامية، وما استفاد منه ما يفرق به بين التقسيم المنطقي والهندسي»[1].

ووصف القفطي عبارته فقال: «كان وطيء العبارة، حسن الغوص، جميل التصنيف»[2].

ويبدو أنه ـ رحمه الله ـ كان مغموراً في عصره مع أخذه عن أئمة اللغة والحديث فيه، قال القفطي: «وكان العبدي ـ رحمه الله ـ قد أدركه خمول الأدب، ولم يحصل له من السمعة ما حصل لابن جني والرَّبعي، وكان كثير الشكوى لكساد سوقه، وسوق الأدب في زمانه»[3].

تلامذتـــه:

مرَّ قبيل قليل أنَّ العبدي ـ رحمه الله ـ لم يكن ذائع الصيت واسع الانتشار، فقد كان مغموراً لم يلاق ما لاقاه زملاؤه من الشهرة؛ لذلك قلَّ تلامذته ومريدوه

(١) إنباه الرواة ٢/ ٣٨٨.

(٢) إنباه الرواة ٢/ ٣٨٧.

(٣) إنباه الرواة ٢/ ٣٨٧.

ولم أقف إلاَّ على ثلاثة ممن أخـذ عنه، مع إغفـال ما أخذوه عنـه أهو الحديث أم اللغة والنحو؟

وتلامذته الذين وقفت عليهم هم:

القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري (٣٤٨- ٤٥٠هـ)[١].

وأبو الفضل محمـد بن عبدالعزيز بن المهدي الخطيب، وأبو الحـسين محمد بن محمد بن علي الورَّاق[٢].

وفاتـــه:

تكاد تجمع المصادر التي تحدثت عن العبـدي على أن وفاته ـ رحمه الله ـ كانت سنة ست وأربعمائة[٣]، وقد حددهـا ابن خلكان بأنها في شهر رمـضان من هذه السنة «لعشر بقين منه يوم الخميس»[٤]، بينما قال السيوطي: «ومات يوم الخميس العاشر من شهر رمضان سنة ست وأربعمائة»[٥].

وذكر القفطي أنه عاش إلى قريب سنة عشرين وأربعمائة[٦]، ولا يلتفت لهذا، لانفراد القفطي به، ولم يكن جازماً به فقد حكاه بصـيغة التمريض والشك فقال: «عاش العبدي إلى قريب سنة عشرين وأربعمائة ـ فيما قيل ـ والله أعلم»[٧].

(١) الوافي بالوفيات ٦/ ٢٦٧- ٢٦٨، بغية الوعاة ١/ ٢٩٨.

وترجـمتـه في: تاريخ بغـداد ٩/ ٣٥٨- ٣٦٠، والمنتظم ١٦/ ٣٩ -٤٠، ووفيـات الأعيـان ٢/ ٥١٢- ٥٢٥، وسير أعلام النبلاء ١٧/ ٦٦٨.

(٢) الوافي بالوفيات ٦/ ٢٦٧- ٢٦٨، ولم أعثر على ترجمة لهما.

(٣) معجم الأدباء ٢/ ٢٣٧، الكامل في التـاريخ ٧/ ٢٨٠،وفيات الأعيان ١/ ١٠١، إشـارة التعيين ص٢٦، الوافي بالوفيات ٦/ ٢٦٨، البلغة ص٥٤، بغية الوعاة ١/ ٢٩٨.

(٤) وفيات الأعيان ١/ ١٠١.

(٥) بغية الوعاة ١/ ٢٩٨.

(٦) إنباه الرواة ٢/ ٣٨٨.

(٧) إنباه الرواة ٢/ ٣٨٨.

ويبدو ـ والله أعلم ـ أن القفطي أو المصدر الذي نقل منه تاريخ وفاة العبدي قد وَهِم فخلط بين الأيام والسنين، فقد ذكر ابن خلكان أنَّ وفاته كانت في العشرين من رمضان، ولا شك أنه معتمد في هذا على مصدر متقدم عليه وعلى القفطي، لكن القفطي أو مصدره وَهِم فظنها في السنة العشرين أو قريب منها.

وانفرد ياقوت بخبر نقله عن الوزير المغربي فقال: «وقرأت في فوائد نقلت عن أبي القاسم المغربي الوزير أن العبدي أصيب بعقله، واختل في آخر عمره»(١). ونقل الصفدي(٢) هذا الخبر عن ياقوت.

مؤلفاتـــه:

١- البرهان في شرح الإيضاح:

ذكره ابن سنان الخفاجي فقال وهو يتحدث عن مذهب النحويين في اشتراط الفائدة في تعريف الكلام: «وقد وجدت أبا طالب أحمد بن بكر العبدي النحوي ينصر في كتابه الموسوم بالبرهان في شرح الإيضاح ما يذهب إليه النحويون في هذه المسألة»(٣)، ونقل منه ابن إياز في «قواعد المطارحة»(٤) و «المحصول»(٥) مقتصراً في تسميته على «البرهان»، وذكره حاجي خليفة في كشف الظنون(٦) باسم «البرهان في شرح الإيضاح» دون ذكر صاحبه.

وهذا الكتاب أكثر كتب العبدي شهرة، ذكره كثير ممن ترجم له ممن وقفت على

(١) معجم الأدباء ٢/ ٢٣٨.

(٢) الوافي بالوفيات ٦/ ٢٦٨.

(٣) سر الفصاحة ص٣٤.

(٤) ق ٤٠ب.

(٥) المحصول في شرح الفصول ق١٢٢أ، وما نقله ابن إياز من البرهان مثبت هنا في المسألة الخامسة، فراجعه إن شئت.

(٦) كشف الظنون ص: ١٩٣٤.

كتبهم[1] باسم «شرح الإيضاح»، وهو اختصار لاسمه «البرهان في شرح الإيضاح». ونقل منه الأنباري[2]، وياقوت[3]، والعكبري[4].

والإيضاح كتاب ألفه أبو علي الفارسي (٢٨٨- ٣٧٧هـ) تلبية لرغبة عضد الدولة البويهي (٣٢٤- ٣٧٢هـ)، وجعله قسمين، القسم الأول لأبواب النحو، والقسم الآخر لأبواب الصرف وسماه «التكملة»، ولقي الكتاب عناية كبيرة من العلماء فأقبلوا عليه بالشرح والاختصار، والاعتراض، وبلغت الكتب التي ألفت حوله نحو ثلاثين مؤلَّفا ما بين شرح له أو لشواهده، واختصار له، واعتراض عليه[5].

ولا ريب أن شرح العبدي من أوفى هذه الشروح وأتمها، لأنه شرح كتاب شيخه وهو أعرف من غيره من الشراح بمذهبه، وأفهمهم لكلامه، قال القفطي: «اعتنى بكتاب شيخه أبي علي، وهو الكتاب المسمَّى «بالعضدي» وهو «الإيضاح» و«التكملة» وشرحه شرحاً كافياً شافياً، أتى فيه بغرائب من أصول هذه الصناعة، وحقق أماكن، حتى يقال: إنه شرح كتاب أبي علي بكلام أبي علي، لكثرة اطلاعه على كتبه وفوائده»، وانتهى بعد ذلك إلى أن شراح الإيضاح بعد العبدي عيال عليه فقال: «وإذا أنصف المنصف، وأجمل النظر، واطّرح الهوى رأى أن كل

(١) انظر مصادر ترجمته في ص: ١٣ من هذا البحث.

(٢) نزهة الألباء ص: ٣٣٦.

(٣) معجم الأدباء ٢/ ٢٣٧.

(٤) استفاد العكبري كثيراً في شرحه الإيضاح من شرح العبدي، فقد تجاوزت نقوله منه الثلاثين وإن لم يصرح باسم الكتاب إلاَّ في موضع واحد، وقد ظهر هذا لي حين دراستي شرح الإيضاح للعكبري، انظر ص: ٧٣ و ١٠٦ من شرح إيضاح أبي علي الفارسي للعكبري - قسم الدراسة.

(٥) انظر: كشف الظنون ص: ٢١٢- ٢١٣، وشرح إيضاح الفارسي للعكبري ص: ٧- ١٣ (قسم الدراسة).

من تعرَّض لشـرح هذا الكتاب إنما اقـتدى بالعبـدي وأخذ منه، وإن غيّـر الألفاظ (فيما)[1] خرج عن القصد الذي قصده»[2].

وعقد القفطي موازنة بين شرح العبدي وشرح عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١هـ أو ٤٧٤هـ (المقتصد) فقال: «وكنت قد سألت عالمين بهذا الشأن عن كتاب العبدي، وكتـاب الجرجاني في «شرح الإيضاح» فسكتا مليّاً، وقـال أحدهما: قد سمَّى الجرجـاني كتابه «المقتـصد»، وهو كما سمـاه، فإنَّ فوائده مختـصره. وقال الآخر: أحسن العبـدي في الكلام على العوامل، وقصَّر فيهـا الجرجاني، وأحسنا في التصريف، وكلام الجرجاني أبلغ وأبسط».

ووصف الأنباري شرح العـبدي بأنه شرح وافٍ[3]، وقال ابن خلكان: «شرح كتاب «الإيضاح» في النحو لأبي علي الفارسي وأحسن فيه»[4].

٢- شرح مخـتصر الجرمي في النحو، ذكـره إسماعيل باشـا البغدادي في ذيل كشف الظنون فقال: «شَرْحُ مختصر الجرمي في النحو لأبي القاسم الدقاق علي بن عبيد الله شارح الإيضاح المنسـوب لأبي علي الفارسي، وشرحه أبو طالب بن بقية أحمد بن بكر شارح الإيضاح أيضاً»[5].

وذكر البغدادي في هدية العـارفين للعبدي كتاباً سماه «شـرح كتاب الجرمي»[6] دون أن يذكر اسم الكتاب المشروح، وبـهذا الاسم ذكره السيوطي[7]، فيحتمل أن

(١) كذا (!) ولعله (فما).

(٢) إنباه الرواة ٢/ ٣٨٧.

(٣) نزهة الألباء ص٣٣٦.

(٤) وفيات الأعيان ١/ ١٠١.

(٥) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ٢/ ٤٥١.

(٦) هدية العارفين ١/ ٧١.

(٧) بغية الوعاة ١/ ٢٩٨.

يكون شرح المختصر، ويحتمل أن يكون شرحاً لكتاب آخر من كتب الجرمي[1].

ومختصر الجرمي كتاب في النحو مشهور عند المتقدمين، قال عنه الذهبي: «. . . . ومقدمته في النحو مشهورة تعرف بالمختصر»[2]، وقد ألفه ـ رحمه الله ـ في مكة، قال ياقوت: «كان كلما صنف منه باباً صلى ركعتين بالمقام ودعا بأن ينتفع به»[3].

٣- المختصر في النحو، ذكره إسماعيل باشا البغدادي[4]، ولم أقف على من ذكره غيره.

هذا كل ما وقفت عليه من مؤلفات العبدي، ويبدو أنَّ لخمول ذكره[5] أثراً في ندرة مؤلفاته وعدم انتشارها بين أهل هذا الفن.

ولا أعرف شيئاً من مؤلفاته هذه وصل إلينا.

منهج العبدي في الدراسة النحوية ومذهبه النحوي

من الصعب بيان منهج العبدي النحوي وتحديد مذهبه من هذه المسائل المحدودة، ولكني سأحاول أن أستشف منها ما يساعدني على تحديد معالم منهجه وسأتحدث أولاً عن أصول الصناعة النحوية عنده من خلال هذه المسائل، ثم موقفه من السابقين ومدى تأثر اللاحقين به، مختتماً الفصل بتقويم آرائه النحوية الواردة في هذه المسائل.

(١) انظر مؤلفات الجرمي في: معجم الأدباء ١٢/ ٦، وإنباه الرواة ٢/ ٨١، وسير أعلام النبلاء ١٠/ ٥٦٣، وبغية الوعاة ٢/ ٩.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٠/ ٥٦٣.

(٣) معجم الأدباء ١٢/ ٦.

(٤) هدية العارفين ١/ ٧١.

(٥) انظر: الحديث عن مكانته العلمية.

أصول الصناعة النحوية عنده:

١- السماع:

لم يختلف النحويون في أنَّ السماع أحد أصول الصناعة النحوية التي استُنبطت بها القواعد، بل هو الأصل الأول الذي قام عليه الإجماع والقياس، قال السيوطي: «وكل من الإجماع والقياس لا بد له من مستند من السماع»[١]، وإن اختلفوا في تحديد المسموع الذي يحتج به، والراوي الذي يُقبل نقله[٢].

واعتماداً على هذا الأصل ردَّ أبو طالب قول شيخه أبي علي الفارسي في قول الشاعر:

فلأَبغينَّكم قَنَاً وعُوارضا ولأُقبِلنَّ الخيلَ لابةَ ضَرْغَدِ

إن «الخيل» و«لابة ضرغد» منصوبان بنزع الخافض؛ لأنّ «حذف حرفي الجر من المفعولين غير معروف في موضع آخر ليقاس هذا عليه، وأصل الحذف ليس بأصل فكيف بهذا الحذف؟»[٣]. ندرك من هذا النص مكانة السماع عند العبدي فهو يحتكم إليه في قبول الرأي أو ردّه، فما له مستند من السماع يقاس عليه قُبل، وإلاَّ ردّ.

ومن هذا إجازته عطف (شركاءكم) على (أمركم) في قوله تعالى: ﴿فأجمعوا أمركم وشركاءكم﴾[٤] على أن «أجمع» بمعنى «جمَّع» واحتجّ لهذا بقول الشاعر:

فكأنّها بالجِزْعِ جِزْعِ نُبايعٍ وأولات ذي العرجاء نهبٌ مجمعُ

أي: مجمَّع[٥].

فهو إذن يعتمد في توجيهه على السماع، ويختار ما يؤيده المنقول.

---

(١) الاقتراح في علم أصول النحو ص٢٨.

(٢) الاقتراح ص ٢٠١-٢٠٢، في أصول النحو ص ١٩٧-٢٠٤.

(٣) انظر: المسألة ٢٩.

(٤) يونس: ٧١.

(٥) انظر: المسألة (٢٧).

٢- القياس:

كما احتفى أبو طالب العبدي بالسماع في إثبات الأحكام النحوية احتفى بالقياس، ونجده في بعض المسائل يرد القياس على حكم لم يثبت استعماله عن العرب، وقد مرَّ في الحديث عن السماع عنده إنكاره إعراب الفارسي «الخيل» و«لابة ضرغد» في قول الشاعر:

. . . ولأقبلنَّ الخيلَ لابةَ ضَرْغدِ

أنهما منصوبان بنزع الخافض «لأن حذف حرفي الجر من المفعولين غير معروف في موضع آخر ليقاس هذا عليه»(١).

وأنكر استعمال «إمَّا» في الإباحة، وهو ما أثبته لها كثير من النحويين قياساً على حكم ثبت بالقياس لا بالسماع، ولم ير ذلك «لأنها دخيلة على (أو) والفرع يقصر عن الأصل»(٢).

بينما نجده في موضع آخر يقيس على حكم ثبت بالقياس والاستنباط فقد نصر اشتراط الفائدة في حد الكلام، وهو مذهب جمهور النحويين بأدلة منها «أنَّ الكلام اسم للمصدر ـ وهو التكليم ـ ونائب عنه، وذلك المصدر موضوع للمبالغة والتكثير، لأن فعله كلَّم ـ المشدد العين ـ دال على ذلك، وإذا كان الأمر كذلك وجب أن يراد بالكلام التكثير، وأقل أحوال التكثير والتكرير أن يكون واقعاً على جملة»(٣).

فهو يرى أنَّ الكلام لا يطلق إلاَّ على اللفظ المفيد، ولا تحصل الفائدة المقصودة إلاَّ إذا كان جملة؛ لأنه اسم للتكليم الدال بصيغته على المبالغة والتكثير، وقياساً على هذا لايطلق الكلام إلاَّ على ما فيه تكثير وتكرير وهذا إنما يحصل بالجملة، لا بالمفرد.

(١) انظر المسألة (٢٩).

(٢) انظر المسألة (١٨).

(٣) انظر المسألة (الأولى).

٣- الاستصحاب:

والمراد به استصحاب حال الأصل، وعرَّفه أبو البركات الأنباري بأنه «إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل»[١]، وهو من الأدلة المعتدّ بها كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء، حتى يوجد ما يخالف هذا الأصل كشبه الحرف في الأسماء الذي يؤدي إلى بنائها، ومضارعة الفعل الاسم وبسببه أُعرب الفعل المضارع[٢].

قال السيوطي: «والمسائل التي استدل فيها النحاة بالأصل كثيرة جداً لا تحصى...»[٣].

وقد استدل أبو طالب بهذا الاصل في إنكار ما ذهب إليه شيخه الفارسي في البيت:

... ولأقبلنّ الخيلَ لابةَ ضَرْغدِ

من أنَّ «الخيل» و «لابة ضرغد» منصوبان بنزع الخافض مع استدلاله بالسماع والقياس فقال: «حذف حرفي الجر من المفعولين غير معروف في موضع آخر ليقاس هذا عليه، وأصل الحذف ليس بأصل فكيف بهذا الحذف؟»[٤]، فالحذف من حيث هو ليس أصلاً في العربية يستصحب ويستدل به فكيف بحذف حرفين؟ إنه مخالف لأصول العربية.

ومما اعتمد فيه على استصحاب الأصل وإن لم يصرح بذلك تقدير الرابط في قوله تعالى: ﴿ولَمَنْ صَبَرَ وغفر إنَّ ذلك لمِنْ عزم الأمور﴾[٥] فمَنْ موصولة مبتدأ

(١) الإغراب في جدل الإعراب ص٤٦. وانظر: الاقتراح ص١٧٢.

(٢) انظر: لمع الأدلة ص١٤١، والاقتراح ص١٧٢.

(٣) الاقتراح ص١٧٣.

(٤) انظر المسألة (٢٩).

(٥) الشورى: (٤٣).

خبرها (إنَّ ذلك لمن عزم الأمور) ولا رابط ظاهر فيهـا، وحملها كثير من النحويين على حذف الرابط، تقديره: منه، أي: إنَّ ذلك الصبر منه لمن عزم الأمور. وأجاز العبـدي ألاَّ يقدر مـحذوف، والرابط العمـوم الذي في الخبر «بـأن يجعل (ذلك) للعموم فـيندرج فيه (مَنْ) . . . . »[1]، ولا شك أنه استصحب فـي توجيهه هذا حال الأصل وهو الذكر وعدم الحذف[2].

ومن هذا قوله بعمل (مـا) الحجازية مع تقدم خبـرها الظرف أو الجار والمجرور على اسمها[3] مستصحبـاً الأصل في ذلك، وهو أنهم يتوسعون في الظرف والجار والمجرور ما لا يتوسـعون في غيرهما فقدمـوهما خبرين على الاسم في باب إنَّ، وفصلوا بهما بين المضاف والمضاف إليـه، وبين الجار والمجرور، وبين فعل التعجب والمتعجب منه . . . . . ، إلى غير ذلك مما هو خاص بهما[4].

من ملامح منهجه النحوي

سبق أن ذكرت أننا لا نستـطيع أن نتبيَّن حقيقة منهج الـعبدي النحوي من هذه المسائل القليلة، لكني سأحاول أن أسجل ما ظهر لي من ملامح هذا المنهج.

١- تعويله على المعنى في التقعيد والاختيار:

من ذلك ذهابه إلى أنَّ تمييز المقادير محول كتمييز الجملة، فأصل «ما في السماء قدرُ راحة سحاباً» ما في السمـاء سحاب مقدر بهذه المساحة[5]، فمن تفسير معنى

(١) انظر المسألة (٤).

(٢) قال ابن هشام في المغني ص٦٧٨: ((القياس أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي؛ لئلاّ يخالف الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشيء في غـير محله)). وقال في ص٦٨٠ في ((بيان مقـدار المقدر: ينبغي تقليله ما أمكن لتقل مخالفة الأصل)).

(٣) انظر المسألة (٧).

(٤) انظر: مغني اللبيب ص٧٧٣-٧٧٥.

(٥) انظر المسألة (٩).

المثال حكم على التمييز بأنه محـول، وهو خلاف ما عليه جمهور النحويين من أن التحويل خاص بتمييز الجملة، أمَّا تمييز المفرد فلا تحويل فيه.

ومن ذلك اختيـاره أن الإضافة في (عبـد بطنه). ونحوه إضافة لفظيـة لا تفيد تعريفاً؛ «لأنّ معناها الذليل اللئيم فـهو أقرب إلى الصفات»[(١)]، وإضافة الصفات غير محضة كما في قوله تعالى: ﴿هدياً بالغَ الكعبة﴾[(٢)].

وقوله إنّ (بَلْه) مشتق مـن البله مخالفاً في ذلك ما عليه جـمهور النحويين من أنها اسم جـامد، مـستنبطاً ذلك من جـعلها اسـماً لدع، لأن «الأبله تارك لأكـثر الأشياء من حيث كان غافلاً ساهياً»[(٣)].

ومن هذا إنكاره رواية شيخه أبي علي قول يزيد بن الحكم الثقفي:

فليت كفافاً كان خيرُك كله وشرُّك عني ما ارتوى الماء مرتوي

برفع الماء؛ لأنه لا معنى لارتـواء الماء، والمعنى الصحيح على: «مـا شرب الماء شارب»؛ لهذا أنكر رفع الماء وأوجب نصبه[(٤)].

وعدُّه (مثل) في باب التـمييز من المقاديـر معتمداً في ذلك على مـا تفيده هذه الكلمة؛ لأنـها «مقياس يقدر به شيء بشيء»[(٥)].

٢- إذا احتمل الكلام حذف المبتدأ أو الخبر فالأولى حمله على حذف الخبر:

تشتمل بعض الجمل والعبارات على محذوف مقدر، ويحتمل هذا المحذوف أن يكون المبتدأ أو الخبر كما في قوله تعالى: ﴿قال بل سوّلت لكم أنفسكم أمراً فصبرٌ جميلٌ﴾[(٦)]

(١) انظر المسألة (١٣).
(٢) المائدة: ٩٥.
(٣) انظر المسألة (٢٠).
(٤) انظر المسألة (٤١).
(٥) انظر المسألة (١٠).
(٦) يوسف: ١٨ و٨٣.

التقدير ـ والله أعلم ـ شأني صبرٌ جميل، أو صبرٌ جميل أمثل من غيره، فيصح حمله على حذف المبتدأ أو حذف الخبر. والأولى عند العبدي حمله على حذف الخبر، «لأن الحذف اتساع وتصرف، وذلك في الخبر دون المبتدأ، إذْ الخبر يكون مفرداً جامداً أو مشتقّاً، وجملة على تشعب أقسامها. والمبتدأ لا يكون إلاَّ اسماً مفرداً»[1].

٣- حذف بعض الجملة أسهل من حذفها كلها:

اختار إعراب المخصوص في باب (نعم وبئس) مبتدأ مؤخراً خبره الجملة التي قبله محتجّاً بجواز حذف المخصوص كما في قوله تعالى: ﴿إنا وجدناه صابراً نعم العبد إنه أوّاب﴾[2]، التقدير ـ والله أعلم ـ نعم العبد أيوب. وإعراب المخصوص خبراً لمبتدأ محذوف قد يؤدي إلى حذف الجملة بطرفيها المبتدأ والخبر إذا كان المخصوص محذوفاً كما في هذه الآية، قال: وحذف المخصوص «يدل على أنه مبتدأ وما قبله الخبر؛ إذْ لو كان خبراً لأدى إلى حذف الجملة بكمالها، وحذف بعضها أسهل»[3].

التأثر والتأثير

أولاً: تأثره بمن قبله:

كل من يكتب أو يتكلم في فن من الفنون لابد أن يتأثر على نحو ما بمن سبقه في هذا المجال، فهو لا يتصدر للدرس والتأليف إلاَّ بعد أن يكون قد ملك عدَّتهما، ومنها الوقوف على أقوال السابقين ومصنفاتهم، وسيترك هذا أثراً في آرائه وما يصدر عنه من أقوال، وهذا ما حصل لأبي طالب العبدي الذي تابع في

(١) انظر المسألة (٥).

(٢) سورة ص: (٤٤).

(٣) انظر المسألة (٣٠).

جملة من آرائه المدونة هنا النحويين السابقين وبخاصة البصريين، ولا غرابة في ذلك؛ لأنه أخذ العلم عن طائفة تلقت علمهم بالقبول، بل عُدَّت من علمائهم كالسيرافي، والفارسي، والرماني[1]، ولأنه عاش في عصر كانت الغلبة فيه والانتشار من نصيب المذهب البصري.

وسأعرض أمثلة لتأثره مبتدئاً بسيبويه والبصريين.

١- متابعته سيبويه والبصريين:

اختُلف في الأعداد المعدولة كمثنى وثلاث إذا سُمِّي بها ثم نُكِّرت من حيث الصرف وعدمه، واختار العبدي منعها من الصرف قياساً على قول سيبويه في أحمر[2]، إذا نُكِّر بعد التسمية به فإنّه لا ينصرف[3].

يظهر هنا بوضوح تأثر العبدي بسيبويه ومتابعته له، فهو يقيس هذه المسألة على مسألة مشابهة لها حكَمَ فيها سيبويه ويستصحب حكمه فيها.

ومن هذا أيضاً قوله بقول سيبويه وجمهور النحويين في ياء المخاطبة إنها ضمير مؤنث، وليست علامة تأنيث فقط، وذلك في مناظرته لابن السيرافي الذي ادعى أنها علامة تأنيث فقط[4].

وقوله إنَّ (ربَّ) حرف جر[5]، وهو مذهب سيبويه[6]، والبصريين[7].

(١) انظر: شيوخه ص: ١٤-١٥.

(٢) انظر المسألة (٢١).

(٣) الكتاب ٢/ ٤.

(٤) انظر المسألة (٣٧).

(٥) انظر المسألة (١٢).

(٦) الكتاب ١/ ٢٩٧.

(٧) الإنصاف ص ٨٣٢-٨٣٤، المسألة (١٢١)، شرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٢٧، ارتشاف الضرب ٢/ ٤٥٥، الجنى الداني ص٤١٧.

٢- متابعته الفراء:

لم أقف للعبدي على موافقة للكوفيين أو أحد أئمتهم في هذه المسائل إلاَّ في مسألة واحدة تابع في أحد وجوهها الفراء، وليست هذه المتابعة في حكم أو توجيه نحوي وإنما في التعليل لظاهرة لغوية، وهي تأنيث العدد مع المعدود المذكر وتذكيره مع المؤنث، فقد علل ذلك بعلتين، أولاهما: «أن الهاء تجردت من دلالة التأنيث ودخلت لمجرد الفرق، كما أنّ (يا) تدخل لتنبيه المنادى ثم تُجرّد من ذلك وتتعيّن للتنبيه فقط».

وأخراهما: «أن الهاء تدخل في بعض الجموع في المذكر دون المؤنث فتقول في جمع لسان على قول من أنثها: أَلْسُن، وعلى قول من ذكّره: أَلْسِنَة، وكما جاء في جمع حمار في الكثرة حُمُر، وفي القلة أَحْمِرة»[(١)].

وأصل هذه العلة للفراء[(٢)].

ثانياً: تأثيره فيمن بعده:

كما تأثّر أبو طالب العبدي بمن قبله أثَّر فيمن بعده، فتابعه بعض النحويين في المشرق والمغرب في جملة من آرائه وتعليلاته الواردة هنا، وإليك أمثلة لتلك الموافقات:

١- ذهب العبدي إلى أنّ تمييز المقادير محول كتمييز الجملة، فأصل «ما في السماء قدر راحة سحاباً» ما في السماء سحاب مقدر بهذه المساحة. وتابعه على هذا الزمخشري[(٣)].

٢- إذا احتمل الكلام حذف المبتدأ أو الخبر فالأولى عند العبدي حمله على حذف الخبر، ووافقه على هذا ابن جعفر الأربلي أحد نحاة القرن السابع الهجري[(٤)].

(١) انظر المسألة (٣٦).

(٢) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص٦٢٤، أقسام الأخبار لأبي علي ص٢٠٨، الغرة لابن الدهان ٢/ ١٥٠أ.

(٣) انظر المسألة (٩).

(٤) انظر المسألة (٥).

٣- قال في اسم الفعل (بله) إنه مشتق من البله؛ لأن «الأبله تارك لأكثر الأشياء من حيث كان غافلاً ساهياً»[١]، وإلى هذا ذهب السهيلي فقال: «وبَلْهَ كلمة بمعنى دَعْ .... وهي عندي من لفظ البله والتبَّاله، وهو من الغفلة؛ لأن من غفل عن الشيء تركه ولم يسأل عنه»[٢].

٤- أنشد أبو علي بيت يزيد بن الحكم الثقفي:

فليت كفافاً كان خيرُك كلُّه وشرُّك عني ما ارتوى الماء مرتوي

برفع (الماء) على أنه فاعل (ارتوى). وأنكر أبو طالب العبدي هذه الرواية، وأوجب نصب الماء، وإسناد (ارتوى) إلى (مرتو)، وقال: «معنى ما ارتوى الماء، مرتو: ما شرب الماء شارب». و (عن) «متعلقة بمعنى (كفافاً) كأنه قال: فليتك كان خيرُك وشرُّك كافا عني ما ارتوى الماءَ مرتوي».

واختار هذا التوجيه جماعة منهم أبو العلاء المعري وابن الشجري[٣].

٥- كان ابن السيرافي يقول: إن ياء المخاطبة علامة تأنيث كالتاء الساكنة، والفاعل مضمر في نحو (تفعلين).

وأنكر العبدي عليه ذلك وقال: «قلت له: لو كانت بمنزلة التاء في ضربتْ، علامة للتأنيث فقط لثبتت مع ضمير الاثنين إذا قلت: أنتما تضربان، كما تقول: ضربتما، فلمَّا حذفت مع ضمير الاثنين عُلم أنّ فيها ـ مع دلالتها على التأنيث ـ معنى الفاعل، فلمّا صارا للاثنين بطل ضمير الواحد الذي هو الياء، وجاءت الألف وحدها»، واحتج بحجة العبدي تلك على أن ياء المخاطبة ضمير مؤنث كثيرون منهم ابن مالك وابن أبي الربيع[٤].

(١) انظر المسألة (٢٠).

(٢) الروض الأنف ٣/ ٣٠١.

(٣) انظر المسألة (٤١).

(٤) انظر المسألة (٣٧).

التقويم (ماله وما عليه):

سبق في الحديث عن أبي طالب بيان مكانتـه العلمية، وما قيل في وصف هذه المكانة. وظهـر هذا جليّـاً في الحديث عن منهـجه إذْ كـان يعـوِّل على المعنى في التقعيد والإعراب، وهذا مسلك حسن سلكه العبدي؛ لأن مراعاة ما يقتضيه ظاهر الصناعة دون مراعـاة ما يقتضيـه المعنى كثيراً مـا تزل بسببه الأقدام، كـما قال ابن هشام[1].

ومرَّ بنا في التأثر بيان تأثيره فيمن بعده، واقتفاء بعض النحويين أثره في التوجيه والإعراب والتعليل.

ومع هذا لم تخل بعض آراء أبي طالب من الغرابة والضعف والتعارض أحياناً. وإليك البيان:

١ - مخالفة القواعد النحوية:

روي قول ميسون بنت بحدل:

ولُبْسُ عباءةٍ وتقرّ عيني أحبُّ إليَّ من لبس الشُّفوف

برفع (تقر)، وبنصـبه على إضمـار أن. وأعرب العبـدي الفعل في رواية الرفع بأنه خبر مقدم لعيني، وجملة المبتدأ والخبر حال، والعامل فيها (أحب)[2].

وفي هذا الإعراب إشكالان بينتهما في الحديث عن المسألة. أولهما: أن إعراب (تقر) خبـر مقدم لعينـي يؤدي إلى التباس المبتـدأ بالفاعل. وهذا من المواضع التي يمتنع فيها تقديم الخبر.

ثانيهما: قـوله إن العامل في جملة الحال (وتقر عيني) اسـم التفضيل (أحب).

(١) مغني اللبيب ص٥٨٢.

(٢) انظر المسألة (٣١).

والحال لا تتقدم على عاملها إذا كان اسم تفضيل إلاَّ ما استثني من ذلك، وهو اسم التفضيل العامل في حالين لاسمين مفضل أحدهما على الآخر.

٢- ضعف بعض آرائه وأعاريبه:

أ- ذهب إلى أنَّ تمييز المقادير محول كتمييز النسبة، فأصل: «ما في السماء قدر راحة سحاباً» ما في السماء سحاب مقدر بهذه المساحة[١]. هذا التفسير الذي ذكره، والمذهب الذي ذهب إليه ـ وإن وافقه عليه بعض النحويين ـ إلاَّ أنه لا يكفي للحكم على تمييز المقادير بأنه محول؛ لأن هذا التفسير تفسير معنى لا تفسير إعراب.

ب- علل البصريون رفع الفعل المضارع بوقوعه موقع الاسم، واعترض هذا بالماضي فإنه يقع موقع الاسم نحو: رأيت رجلاً ضرب، فضرب واقع موقع ضارب ومع هذا لم يرفع، بل لم يعرب.

وأجاب العبدي عن هذا الاعتراض بأن الماضي في هذا المثال ونحوه ناب عن المضارع؛ لاشتراكهما في الفعلية، والمضارع ناب عن الاسم؛ لما بينهما من المضارعة. وإذا كان الأمر كذلك فإن الماضي لم يقع موقع الاسم[٢].

وضَعْفُ هذا الجواب واضح إذْ لا دليل على أن الماضي هنا ناب عن المضارع.

ج- نُقل عنه أن نائب الفاعل في قوله تعالى: ﴿يُسبَّح له فيها بالغدو والآصال﴾[٣] في قراءة من قرأ ببناء الفعل للمفعول يجوز أن يكون (فيها) و(بالغدو)[٤].

---

(١) انظر المسألة (٩).

(٢) انظر المسألة (٢٣).

(٣) النور: ٣٦.

(٤) انظر المسألة (٢٨).

وهذا خلاف الأولى وهو أن ينوب عن الفاعل إذا تعددت المجرورات الأول لقربه وسبقه. والمعنى يقوي ذلك؛ لأنّ إقامة المسبَّح له مقام الفاعل أولى من إقامة مكان التسبيح أو وقته.

هذه بعض المسائل التي ظهر لي فيها ضعف رأي العبدي. وقد تضمن البحث مسائل أخرى يدركها المطلع عليه[1].

٣- التناقض في كلامه:

ذهب أبو علي الفارسي إلى أن (الخيل) و (لابة ضرغد) في قول الشاعر:

فلأبغينّكم قَناً وعُوارضا ولأُقبلنَّ الخيلَ لابة ضَرْغَدِ

منصوبان بنزع الخافض؛ لأنّ (أقبل) لازم، والتقدير: لأقبلنَّ بالخيل إلى لابة ضرغد.

وأنكر العبدي هذا، وردّه بأمرين، أحدهما أنَّ «حذف حرفي الجر من المفعولين غير معروف في موضع آخر ليقاس هذا عليه. وأصل الحذف ليس بأصل، فكيف بهذا الحذف؟»[2].

فهو إذن لا يرى حذف حرف الجر ونصب المجرور بعد ذلك؛ لأن «الحذف ليس بأصل». لكنه خالف هذا الأصل ونقض كلامه هنا بكلامه على البيت الذي يستشهد به الذين يقولون بإعمال المصدر المقترن بالألف واللام:

ضعيف النكاية أعداءَه يخال الفرار يراخي الأجلْ

فهو يرى أنَّ (أعداءه) منصوب بنزع الخافض، والتقدير: ضعيف النكاية في أعدائه. وليس منصوباً بالمصدر (النكاية)[3]. وهو بهذا التقدير وقع فيما أنكره على شيخه أبي علي، ونقض قوله «أصل الحذف ليس بأصل».

(١) من هذه المسائل: المسألة ٣ و٢٥ و٣٢.

(٢) انظر المسألة (٢٩).

(٣) انظر المسألة (١٥).

وظاهر قوله: «حذف حرفي الجر من المفعولين غير معروف في موضع آخر ليقاس هذا عليه» أنه لا يقاس إلاّ على ما سُمِع فلا قياس بدون سماع يعضده، لكنه خالف هذا الأصل في موضع آخر فقاس على حكم لم يثبت إلاَّ بالقياس وذلك حين أيَّد المذهب القائل باشتراط الفائدة في حد الكلام محتجاً بأدلة منها «أنَّ الكلام اسم للمصدر ـ وهو التكليم ـ ونائب عنه، وذلك المصدر موضوع للمبالغة والتكثير؛ لأن فعله كلَّم المشدد العين ـ دال على ذلك. وإذا كان الأمر كذلك وجب أن يراد بالكلام التكثير، وأقل أحوال التكثير والتكرير أن يكون واقعاً على جملة»[1].

فلأنّ الكلام يفيد التكثير؛ لأنه اسم للتكليم الدال بصيغته على المبالغة وتكثير الحدث ينبغي ألاَّ يطلق الكلام في النحو إلاَّ على ما فيه تكثير وتكرير، وهذا يكون بالجملة لا بالمفرد.

آراء العبدي النحوية

١ - حد الكلام

الكلام عند جمهور النحويين هو: اللفظ المفيد[2].

وعزا ابن برهان العكبري (ـ - ٤٥٦هـ) اشتراط الفائدة في حد الكلام إلى سيبويه رحمه الله تعالى[3]. ولم أقف في الكتاب على ما يدل على هذا صراحة، ولعله فهمه من قوله: «واعلم أنّ (قلت) في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها، وإنما تحكي بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً، نحو قلت: زيد منطلق، ألا ترى أنه يحسن أن تقول: زيد منطلق»[4].

(١) انظر المسألة (١).

(٢) الخصائص ١/ ١٧، شرح ملحة الإعراب ص٣١، المرتجل ص٢٧-٢٩، الفصول في العربية ص١، منثور الفوائد ص٢٣، شرح الإيضاح للعكبري ص٢٩، الفصول الخمسون ص١٤٩.

(٣) شرح اللمع ص٢.

(٤) الكتاب ١/ ٦٢.

ومرادهم بالمفيد «ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه»[١]. ووضح أبو علي الشلوبين ذلك فقال: المفيد «أن يكون مفهوماً منه معنى يفيد، أي: يكتفي به المخاطب، إذْ ليس كل ما يفهم معنى يفيد المخاطب، أي: يكتفي به، ألا ترى أن قولنا: (زيد) يفهم منه معنى، لكن ذلك المعنى الذي يفهم منه لا يكتفي به المخاطب . . . . فلا يؤخذ (مفيد) مأخذ مفهوم، وإنما يؤخذ مأخذ مستقل، ومكتف، وحاصل منه معنى، وما أشبه ذلك»[٢].

ولم تشترط طائفة من النحاة في حد الكلام الإفادة، وإنما اكتفوا باشتراط التركيب الإسنادي فقط، ومن هؤلاء الربعي[٣] (٣٢٨- ٤٢٠هـ)، والصَّيمري[٤] (من نحاة القرن الرابع الهجري)، والزمخشري[٥] (٤٦٧-٥٣٨هـ)، وابن الحاجب[٦] (٥٧٠-٦٤٦هـ)، وأبو حيان الأندلسي[٧] (٦٥٤- ٧٤٥هـ).

ونصر أبو طالب العبدي في شرح إيضاح أبي علي الفارسي المذهب الأول بأدلة نقلها عنه ابن سنان الخفاجي (٤٢٣- ٤٦٦هـ) في سر الفصاحة[٨]، ومنها: عبارة سيبويه ـ رحمه الله ـ المذكورة آنفاً.

---

(١) أوضح المسالك ص٩.

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير ص١٩٧-١٩٨.

(٣) شرح عيون الإعراب ص٤٣-٤٤.

(٤) التبصرة والتذكرة ص٧٥.

(٥) المفصل ص٦.

(٦) الكافية في النحو ص٥٩.

(٧) ارتشاف الضرب ١/ ٤١١، اللمحة البدرية (ضمن شرح اللمحة) ١/ ٢٢٩، النكت الحسان ص٣٣.

ومن المصادر التي ذكرت الخلاف في المسألة:

التبيين ص١١٣- ١٢٠ (المسألة الأولى)، وتوضيح المقاصد ١/ ١٦-١٧، وشرح اللمحة البدرية ١/ ٢٩٩-٢٣١، وهمع الهوامع ١/ ٢٩-٣٢.

(٨) ص٣٤-٣٧. ولخّص السيوطي في همع الهوامع ١/ ٣٢ ما نقله ابن سنان.

وأنّ الكلام اسم للمصدر ـ وهو التكليم ـ ونائب عنه وذلك المصدر موضوع للمبالغة والتكثير، لأنّ فعله (كلّم) ـ المشدد العين ـ دال على ذلك، وإذا كان الأمر كذلك وجب أن يراد بالكلام التكثير، وأقل أحوال التكثير والتكرير أن يكون واقعاً على جملة.

وقولهم للإنسان الذي يورد ما نقل فائدته: هذا ليس بكلام.

وقد أجاب ابن سنان - رحمه الله- عن هذه الأدلة وغيرها مما نقله عن العبدي؛ لأن حدّ الكلام «ما انتظم من هذه الحروف التي ذكرناها أو غيرها»[1] ثم قال: «وليس يجوز أن يشترط في حد الكلام كونه مفيداً على ما يذهب إليه أهل النحو . . .»[2].

٢- أعرف المعارف

مذهب جمهور النحاة أن المعارف متفاوتة في التعريف. واختلفوا في أعرفها على أقوال بسطتها كتب النحو المطولة[3]، فمنهم من جعل المضمر أعرفها، ومنهم من رأى أنه العلم، ومنهم من قال اسم الإشارة. ومنهم من ذهب إلى أنه المعرف بالأداة.

وذكر السيوطي ـ رحمه الله ـ أن محل هذا الخلاف في غير اسم الله ـ تعالى ـ فإنه أعرف المعارف بالإجماع[4].

(١) سر الفصاحة ص٣٢.

(٢) ص٣٤.

(٣) انظر: أسرار العربية ص١٣٠-١٣١، والإنصاف ص٧٠٧-٧٠٩ المسألة (١٠١)، والبديع في علم العربية ٢/ ١٣٠-١٣١، وشرح الإيضاح للعكبري ص١٤٢٣-١٤٢٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٨٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٣٦، وشرح الكافية للرضي ١/ ٣١٢، وارتشاف الضرب ١/ ٤٥٩-٤٦١، وهمع الهوامع ١/ ١٩١.

(٤) همع الهوامع ١/ ١٩١.

وعقد أبو علي الفارسي باباً في كتابه «الإيضاح» عنونه بـ «باب وصف المعارف» وبدأه بقوله: «المعارف خمسة أشياء: العلم الخاص نحو: زيد وعمرو، والمضمر، والمبهم، وما دخله الألف واللام، وما أضيف إلى أحد هذه الأشياء...»[1].

وأنت ترى أنَّ أبا علي قد بدأ بالعلم، فهل صنيعه هذا ترتيب للمعارف عنده حسب قوتها في التعريف؟ هذا ما فهمه أبو طالب العبدي، فقد نقل عنه العكبري قوله: العلم أعرفها عند أبي علي، لأنه بدأ به. وردّ العكبري عليه تفسيره هذا بأنه لا يلزم من بدء أبي علي بالعلم أنه أعرفها «لجواز أن يكون بدأ به إذْ كان مظهراً لا يفتقر إلى تقدم غيره، والمضمر يفتقر إلى المظهر... ويجوز أن يكون بدأ به لأنه يصح وصفه، والمضمر لا يوصف، خصوصاً والعلم يستعمل أكثر من غيره، ويجوز فيه ما لا يجوز في غيره كالحكاية ونحوها»[2].

وفي المسائل المنثورة لأبي علي[3] ما يُبيِّن حقيقة مذهبه في المسألة فقد ذكر أن الضمير أعرف المعارف ثم العلم ثم اسم الإشارة، وسكت عن الباقي.

وهذا حكْمٌ بين العكبري والعبدي في تفسير بدء أبي علي في الإيضاح بالعلم.

ولعل أبا طالب العبدي يعتقد أن العلم أعرف المعارف، ومن هذا الاعتقاد فسّر صنيع أبي علي، وبخاصة أن العكبري لم ينقل عنه إنكاراً لبدء أبي علي بالعلم.

٣- إغناء الصفة عن الخبر

لكل مبتدأ خبر ويكتفي المبتدأ بمرفوعه عن الخبر إذا كان المبتدأ وصفاً معتمداً على نفي أو استفهام، نحو: أقائم الزيدان؟ وتغني الحال عن الخبر إذا لم تصلح أن تكون خبراً نحو: «ضربي المسيء قائماً».

(١) الإيضاح ص٢٧٩.

(٢) شرح الإيضاح ص١٤٢٦.

(٣) ص٤٩-٥٠.

واكتفي بصفة ما أضيف إليه المبتدأ عن الخبر كما في قولهم: أقلُّ رجلٍ يقول ذاك، فجملة (يقول ذاك) في أحد أعاريبها صفة لرجل أغنت عن خبر (أقلّ)، قيل: ولا يجوز أن تكون خبراً لأقل لجريانها على المضاف إليه في تذكيره وتأنيثه، وإفراده وتثنيته وجمعه فيقال: أقل امرأة تقول ذلك، وأقل امرأتين تقولان ذاك، وأقل رجال يقولون ذاك.

وقيل جملة (يقول ذاك) خبر (أقل) وليست صفة. أمَّا تثنية الضمير وجمعه في (يقولان) و (يقولون) فلأن أفعل التفضيل المضاف إلى نكرة بمعنى ما أضيف إليه، إن كانت النكرة مفردة فهو مفرد، وإن كانت مثناة فهو مثنى، وإن كانت مجموعة فهو جمع.

وقيل: الخبر محذوف وجوباً كحذفه بعد (لولا) ولم تغن عنه جملة الصفة (يقول ذاك)[1].

وأجاز أبو طالب العبدي هذه الأعاريب في الجملة الفعلية الواقعة بعد (كم)، فنُقِل عنه في نحو: كم رجلٍ جاءني!، جواز كون (جاءني) خبراً لكم، وكونها صفة لرجل والخبر محذوف، أو صفة أغنت عن الخبر، كما في قولهم: أقل رجل يقول ذاك إلاَّ زيد[2].

قال عبد القادر المكي (ت٨٨٠هـ) شارح التسهيل: «والفرق واضح»[3] يريد بين المثالين: كم رجل جاءني! وأقل رجل يقول ذاك إلاَّ زيد. لكنه لم يبين الفرق.

(١) هذه الأعاريب أو بعضها في : سيبويه ١/ ٣٦١، والمقتضب ٤/ ٤٠٤-٤٠٥ وانظر حاشية ص٤٠٥ التي صنعها المحقق ـ رحمه الله ـ ففيها ملخص الأوجه الإعرابية. والأصول ٢/ ١٦٨-١٧٠، وكتاب الشعر ص٩٠-٩٦، والخصائص ٢/ ١٢٤، وشرح الإيضاح للعكبري ص١٠٧٥، وأمالي ابن الحاجب ٣/ ١٢٢-١٢٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ٨٧، ٢٣١-٢٣٢، والأشباه والنظائر٣/ ٩٤، والخزانة ٣/ ٣٦٤-٣٦٨.

(٢) شرح الإيضاح للعكبري ص١٠٧٥، ارتشاف الضرب ١/ ٣٨٢، التذييل والتكميل ٣/ ١٤٧أ، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل ص٨٤٢.

(٣) هداية السبيل ص٨٤٢.

ويظهر لي أن الفرق بينهما في أن معنى (أقل) في قولهم: (أقل رجل يقول ذاك) النفي، أي: ما رجل يقول ذاك، أو الدلالة على القلة، أي: قل رجل يقول ذاك[1]. وجملة (يقول ذاك) في المعنى الثاني تتعين أن تكون صفة، وتحتمل في التقدير الأول أن تكون خبراً أو صفة والخبر محذوف تقديره موجود أو نحوه، ولذلك جاز التقديران في (أقل رجل يقول ذاك)، لجوازهما فيما هو بمعناه وهو (ما رجل يقول ذاك).

أمَّا (كم) في نحو: كم رجل جاءني، فهي كناية عن عدد كثير كمائة أو ألف مثلاً، ولو قيل: مائة رجل جاءوني لتعين إعراب (جاءوني) خبراً. وكذلك ما أدى هذا المعنى وهو: كم رجل جاءني!.

٤- حذف الرابط في جملة الخبر

إذا كان الخبر جملة فلا بد من اشتمالها على رابط يربطها بالمبتدأ ما لم تكن المبتدأ نفسه في المعنى كقوله تعالى: ﴿قل هو الله أحد﴾[2] إذا قدِّر (هو) ضمير الشأن مبتدأ، خبره جملة (الله أحد) وهي المبتدأ نفسه في المعنى فلا تحتاج إلى رابط لفظي يربطها به.

ومن ذلك قوله ﷺ فيما رواه الإمام مالك «أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له»[3].

والروابط كثيرة أوصلها ابن هشام في المغنى[4] إلى عشرة. ليست جميعها محل اتفاق بين النحاة[5].

(١) راجع مصادر الحاشية رقم (١) في الصفحة السابقة.

(٢) الإخلاص (١).

(٣) تنوير الحوالك ١/ ٢١٦، ٣٦٩.

(٤) ص٥٥١-٥٥٥. ونقلها السيوطي في الأشباه والنظائر ٣/ ١٠٢-١٠٤.

(٥) راجع: ارتشاف الضرب ٢/ ٥١.

وأصل هذه الروابط الضمير، وقد يحذف إن علم كقراءة ابن عامر: ﴿وكلٌّ وعد الله الحسنى﴾[1] برفع (كل)[2] على الابتداء، أي: وعده.

وفي مواضع هذا الحذف وقياسيته خلاف بين النحاة ليس هنا مجاله[3].

ومما حمله كثير من النحاة على حذف العائد قوله تعالى: ﴿ولَمَن صبَر وغفر إنّ ذلك لَمِن عزم الأمور﴾[4] فاللام لام الابتداء، و (مَنْ) موصولة مبتدأ، خبره جملة: (إنَّ ذلك. . . . . .) والرابط محذوف، تقديره: منه، أي إنَّ ذلك الصبر منه. .

ونقل العكبري عن العبدي أنه أجاز ألاَّ يقدَّر في الآية حذف، والرابط العموم الذي في الخبر، «بأن يجعل (ذلك) للعموم فيندرج فيه (مَنْ) كقولك: زيد نعم الرجل، فلا ضمير في الجملة يعود على زيد، لأن الرجل جنس يدخل فيه زيد»[5].

وعقّب أبو البقاء العكبري على رأي العبدي هذا بعد أن ساقه بقوله: «هذا معنى كلامه. وهو عندي خطأ ظاهر، وذلك أنّ (ذلك) إنما يكون عامّاً يدخل تحته (مَنْ) إذا جعلته للأشخاص فكأنه قال على تأويله: من صبر إنَّ كل صابر من عزم الأمور، فيكون (من صبر) من جملة الصابرين، وقد أخبر عن الصابرين، والصابرون لا يخبر عنهم بقوله: (من عزم الأمور) وإنّما يخبر به عن الصبر، لأنه أمر من الأمور، وليس كذلك: (نعم الرجل)، لأنّ (زيداً) من جنس الرجال »[5].

ثم بيَّن أبو البقاء رأيه في الرابط فقال: «وعندي للآية تأويل آخر يغني عن

(١) الحديد: (١٠).

(٢) وقرأ الباقون بالنصب. السبعة ص٦٢٥، التيسير ص٢٠٨، النشر ١/ ٣٨٤.

(٣) راجع: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٢-٥٣، وهمع الهوامع ٢/ ١٥-١٧.

(٤) الشورى: (٤٣).

(٥) شرح الإيضاح ص٣٢٤.

تقدير ضمير محذوف، وذلك أن يقدر حذف مضاف تقديره: ولصبرُ من صبر إنَّ ذلك الصبر من عزم الأمور»[1]. فالرابط على هذا اسم الإشارة على حد قوله تعالى: ﴿ولباسُ التقوى ذلك خير﴾[2]. إذا قدَّر (ذلك) مبتدأ ثانياً لا تابعاً للباس.

وأجاز ابن أبي الربيع أن يكون الرابط اسم الإشارة دون حذف، «ويكون التقدير: إنَّ الصابر والغافر من عزم الأمور، وجعل الصابر والغافر من عزم الأمور على جهة الاتساع...»[3]. وردَّ ابن هشام جعل الإشارة للصابر والغافر فقال: «والصواب أن الإشارة للصبر والغفران، بدليل: ﴿وإن تصبروا وتتقوا فإنَّ ذلك من عزم الأمور﴾[4] ولم يقل إنكم»[5].

وبين أبو حيان أن القولين في الرابط أهو الضمير المقدّر أم اسم الإشارة؟ مبنيان على تعيين المشار إليه فقال: «.... والعائد على الموصول المبتدأ من الخبر محذوف، أي: إنَّ ذلك منه؛ لدلالة المعنى عليه. (لمن عزم الأمور) إن كان (ذلك) إشارة إلى المصدر المفهوم من قوله: (ولمن صبر وغفر) لم يكن في (عزم الأمور) حذف، وإن كان (ذلك) إشارة إلى المبتدأ كان هو الرابط ولا يحتاج إلى تقدير (منه) وكان[6] في (عزم الأمور) أي: إنه لمن ذوي عزم الأمور»[7].

وفي الآية أعاريب أخر لا يتسع البحث لعرضها[8].

(١) شرح الإيضاح ص٣٢٤.

(٢) الأعراف: (٢٦).

(٣) البسيط ص٥٦٩.

(٤) آل عمران: (١٨٦).

(٥) مغني اللبيب ص٦٥٧-٦٥٨.

(٦) يعني الحذف.

(٧) البحر المحيط ٧/ ٥٢٣-٥٢٤.

(٨) راجع: التبيان في إعراب القرآن ص١١٣٥، والبحر المحيط ٧/ ٥٢٣.

٥- إذا احتمل الكلام حذف المبتدأ أو الخبر فأيّهما أولى بالحذف؟

يجوز حذف ما علم من مبتدأ أو خبر. ومن حذف المبتدأ قوله تعالى: ﴿من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها﴾(١).

التقدير: فعملـه لنفسه، وإساءته عليها. ويقال: كيف زيد؟ فتقول: صحيح. التقدير: هو صحيح.

ومن حذف الخبر قوله تعالى: ﴿أكلها دائم وظلها﴾(٢).

التقدير: دائم. ويقال: من عندك؟ فتقول: زيد، مثلاً. أي: عندي زيد.

وربما احتمل كون المحذوف المبتدأ أو الخبر كما في قوله تعالى: ﴿قال بل سوّلت لكم أنفسكم أمراً فصبر جميل﴾(٣).

أي: شأني صبر جميل، أو صبر جميل أمثل من غيره. ومثله قوله تعالى: ﴿وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن أمرتهم ليخرجُنّ قل لا تقسموا طاعة معروفة إن الله خبير بما تعملون﴾(٤).

أي: الذي يطلب منكم طاعة معلومة، أو طاعة معروفة أمثل بكم من هذه الأيمان الكاذبة(٥).

وفي الأولى في تقدير المحذوف المبتدأ، أو الخبر في هذه المواضع ونحوها قولان نقلهما ابن إياز (ت ٦٨١هـ)(٦):

---

(١) فصلت: (٤٦).

(٢) الرعد: (٣٤)

(٣) يوسف: (١٨ و٨٣).

(٤) النور: (٥٣).

(٥) مغني اللبيب ص٦٨٣، وانظر: أيضاً ص٧٠١.

(٦) في المحصول في شرح فصول ابن معط ق١١٢٢أ. وذكرهما أيضاً في قواعد المطارحة ق١٤٠أ-ب دون أن يعين صاحب القول الأول. ونقلهما عنه ابن هشام في المغني ص٦٨٣، والسيوطي في الأشباه والنظائر ٣/١٠٥، وهمع الهوامع ٢/٣٨-٣٩.
والقولان في ((القولة الشافية بشرح القواعد الكافية)) ص١٣٠.

الأول للواسطي، وهو أن الأولى حملها على حذف المبتدأ؛ لأن الخبر محل الفائدة ومعتمدها.

والثاني للعبدي، وهو أن حملها على حذف الخبر أولى؛ لـ «أن الحذف اتساع وتصرف، وذلك في الخبر دون المبتدأ، إذْ الخبر يكون مفرداً جامداً أو مشتقّاً وجملة على تشعب أقسامها، والمبتدأ لا يكون إلا اسماً مفرداً»(١).

ونقل ابن إياز عن شيخه ابن جعفر تأييد هذا المذهب؛ لأنّ «الحذف بالإعجاز والأواخر أليق منه بالصدور والأوائل»(٢). ولكن المواضع التي حذف فيها المبتدأ في القرآن الكريم أكثر من المواضع التي حذف فيها الخبر(٣).

٦- تقدير المحذوف في قولهم: «أنت أعلم وربك»

اختُلف في تقدير المحذوف في قولهم: «أنت أعلم وربك»(٤) فقدّره عبد القاهر الجرجاني: «وربك كافيك» وعلل حذف الخبر بطول الكلام، «ولأن المعنى أنت أعلم مع ربك». فالكلام عنده جملتان، وأوجب ذلك؛ لأنه إذا قدر جملة واحدة كان معناه: أنت وربك أعلم من غيركما. وذلك يوجب مشاركة المخلوق

(١) المحصول ق١٢٢أ. ولعلّ العبدي أخذ هذا من قول ابن جني في الخصائص ١/ ٢٩٠: «الحذف اتساع، والاتساع بابه آخر الكلام وأوسطه، لا صدره وأوّله.....».

(٢) المحصول ق١٢٢أ. ونحوه في قواعد المطارحة ق٤٠ب.

(٣) راجع: التأويل النحوي في القرآن الكريم ص١٣٩ و١٩٣، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ـ القسم الثالث ١/ ٣٠٠-٣١٥.

(٤) بحثت طويلاً عن هذا القول أهو أثر أم قول للعرب؟ ولم أظفر بشيء، فالنحاة الذين أوردوه لم يبينوا هذا. لكني وجدت عبد القاهر في المقتصد ص٢٥٠، وابن أبي الربيع في الملخص ص١٧٤، وأبو البقاء في اللباب ١/ ١٤٦ يسوقونه مسبوقاً بـ «قولهم» فلعله من أقوال العرب.
ومن كتب النحو التي ساقت هذا القول غير تلك:
الإيضاح لأبي علي ص٣٦، وشرح اللمع لابن برهان ص٤٠٨، وشرح الإيضاح للعكبري ص٢٨٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٩٦، والارتشاف ٢/ ٣٢.

الخالق في العلم «جلَّ الله وتعالى عن أن يكون مثله شيء»[١].

وهو عند ابن برهان العكبري جملة واحدة، ولا حذف: «فالرب معطوف على (أنت)، والمعنى على: أنت أعلم بربّك؛ لامتناع اشتراك غير الله مع الله في الوصف»[٢].

وأجاب أبو البقاء العكبري عن تحفظ عبد القاهر وابن برهان بقوله بعد أن حكى كلام عبد القاهر السابق: «وهذا الذي قاله عبد القاهر من أنَّ ذلك ممتنع إنَّما يستقيم أنْ لو ادعى الاشتراك في العلم على الإطلاق، فأمّا في أشياء متيقَّنة فيصح أن يستوي علم الله وعلم المخلوق فيها. وهذا هو المراد هنا؛ لأن الكلام مسوق في حق من يظلم أو يعصي، فإنه يعلم أنه ظلم وأنه عصى»[٣].

وبتفسير ابن برهان فسَّره ابن أبي الربيع لكنه قدر محذوفاً في موضعين، فقال: «التقدير: أنت أعلم بربِّك، وربُّك أعلم بك»[٤]. فالكلام عنده جملتان.

وبنحو تقدير عبد القاهر قدَّره أبو البقاء العكبري في اللباب فقال: «وأما قولهم: أنت أعمل وربك، فتقديره: ربك مكافئك أو مجازيك»[٥].

ونُقل عن أبي طالب العبدي قولان في المسألة، نقل أحدهما أبو البقاء العكبري، وهو: ... وربك أعلم من غيركما[٦]. هكذا حكاه أبو البقاء في باب حذف الخبر، بينما المحذوف في هذا التقدير الجار والمجرور المتعلق بالخبر (أعلم)

(١) المقتصد ص٢٥٠.

(٢) شرح اللمع ص٤٠٨.

(٣) شرح الإيضاح ص٢٨٧-٢٨٨.

(٤) الملخص ص١٧٤.

(٥) اللباب: ١/١٤٦.

(٦) شرح الإيضاح ص٢٨٧.

أمَّا الخبر فهو مذكور، و (ربك) معطوف على المبتدأ (أنت) وأصل الكلام: أنت وربك أعلم من غيركما. والكلام جملة واحدة، ولا يستقيم جعله جملتين على هذا التقدير، وخبر الجملة الأخرى محذوف؛ لأن التقدير سيكون: أنت أعلم وربك أعلم من غيركما. وهذا غير مستقيم؛ لتثنية ضمير الخطاب في (غيركما) بينما هو مفرد في صدر الجملة.

وعرض أبو البقاء بعد تقدير العبدي تقدير عبد القاهر الجرجاني المذكور آنفاً، ورجّحه على تقدير العبدي فقال: و «ما قدره عبد القاهر من المكافأة والجزاء أولى؛ لأنه أبلغ»[1].

والقول الثاني المنسوب للعبدي حكاه الرضي بعد أن حكى قول عبد القاهر الجرجاني، وهو: أنت أعلم من غيرك وربك أعلم منكما[2]. والكلام على هذا جملتان حذف خبر ثانيتهما. ولم يرض التقديرين، وتقدير العبدي ـ عنده ـ أبعد من تقدير عبد القاهر «من حيث المعنى المفهوم من أنت أعلم وربك» وقدّره بتقدير ابن برهان العكبري «أنت أعلم بربك»[3].

٧- جواز إعمال (ما) عمل (ليس) مع تقدم خبرها الظرف على اسمها:

أعمل الحجازيون (ما) النافية عمل (ليس) لشبهها بها، فرفعوا اسمها ونصبوا خبرها. وبلغتهم جاء التنزيل، قال تعالى: ﴿ما هذا بشرا﴾[4]، ﴿ما هن أمهاتِهم﴾[5].

(١) شرح الإيضاح ص٢٨٨.

(٢) شرح الكافية ١/ ١٩٦.

(٣) شرح الكافية ١/ ١٩٦.

(٤) يوسف: (٣١).

(٥) المجادلة: (٢).

وأهملها التميميون لعدم اختصاصها فهي تدخل على الأسماء والأفعال، وما لا يختص لا يعمل[1].

هذا مذهب البصريين. وذهب الكوفيون إلى أنها لا تعمل عند الجميع، أمّا إهمالها في لغة التميميين فظاهر. وأما نصب الخبر بعدها عند الحجازيين فليس بها وإنما بنزع الخافض؛ لأن العرب لا تكاد تنطق بخبرها إلاَّ مجروراً بالباء فإذا جاء بدونها نُصب كما هو المعهود عند حذف حرف الخفض[2].

ولإعمالها عند من أعملوها شروط فصَّلتها كتب النحو[3]، منها: ألاَّ يتقدم خبرها على اسمها. ونُقل عن العبدي أنه لا يبطل عملها إذا كان الخبر المتقدم ظرفاً أو جاراً ومجروراً لكثرة التوسع في الظرف والجار والمجرور[4]. وعليه إن عصفور في المقرب[5]، وصححه في شرح الجمل ونسبه إلى البصريين ما عدا الأخفش[6]، فالظرف والجار والمجرور عندهم في موضع نصب على أنه خبر ما الحجازية[7].

(١) سيبويه ١/ ٢٨، المقتضب ٤/ ١٨٨، الخصائص ١/ ١٢٥، ١٦٧.

(٢) التصريح ١/ ١٩٦، همع الهوامع ٢/ ١١٠، والمسألة في: أسرار العربية ص١٤٣-١٤٥، والإنصاف ص١٦٥-١٧٢ المسألة (١٩)، والتبيين ص٣٢٤-٣٢٦ المسألة (٤٨)، وائتلاف النصرة ص١٦٥.

(٣) انظر: التسهيل ص٥٦، وشرحه لابن مالك ١/ ٣٦٩، وشرح الألفية لابن الناظم ص٥٦، والارتشاف ٢/ ١٠٣-١٠٥، وتوضيح المقاصد ١/ ٣١٣-٣١٤، والجنى الداني ص٣٢٥-٣٢٩، وأوضح المسالك ص١٣٩-١٤٥، وشرح شذور الذهب ص١٩٣، وشرح قطر الندى ص١٩٨، وهمع الهوامع ٢/ ١١٠-١١٣.

(٤) شرح الكافية للرضي ١/ ١٦٧، وللرصاص منهاج الطالب ص٤٢٨.

(٥) ١/ ١٠٢.

(٦) شرح الجمل ١/ ٥٩٥.

(٧) ارتشاف الضرب ٢/ ١٠٤.

٨- أي المفعولات أولى بالتقديم؟

اختلف النحـويون في ذلك؛ فبعـضهم يقدم المفـعول المطلق، وبعضـهم يقدم المفعول به، ولكل حجته[١].

وممن قدم المفعول المطلق ابن السراج[٢]، وأبو علي الفارسي[٣]، وابن جني[٤]، وأبو طالب العـبدي، حكى ذلك عنه أبو البـقاء العكـبري[٥]. ونقل أنه وشيـخه الفارسي احتجا لذلك بأوجه:

«أحدهما: أن كل فعل يتعدى إلى مصدره، وليس لكل فعل مفعول به...

والثاني: أنَّ مـن الأفعال مـا لا يصل إلى المفعـول به إلاَّ بحرف الجـر، نحو: مررت، وعجبت. وكل الأفعال تصل إلى المصدر بأنفسها.

والثالث: أن المصدر هو المفعول على التحقيق...؛ ومن هنا سُمي المصدر فعلاً في غيرعرف النحويين. وإنما فرَّق النحويون بين المصدر والفـعل في التسمية لتمييز ما لزم فاعله ودلّ على زمانه المعيّن عمَّا لم يوجد فيه ذلك»[٦].

وكذلك فعل الزمـخشري، وابن الدهان، وابن الحاجب فبـدأوا بالمفعول المطلق في مصنفاتهم[٧].

---

(١) راجع: شرح الإيضاح للعكبري ص٧٩٦ -٧٩٨ ، وشرح الجـمل لابن عصفور ٢/ ٤٥٠-٤٥١، وشرح شذور الذهب ص٢١٣، والمشكاة الفتحية ص٣١٢.

(٢) الأصول ١/ ١٥٩، الموجز ص٦٢.

(٣) الإيضاح ص١٦٧.

(٤) اللمع ص١٣١.

(٥) شرح الإيضاح ص٧٩٧.

(٦) شرح الإيضاح ص٧٩٧-٧٩٨.

(٧) انظر: الأنموذج ص٨٥، والمفـصل ص٣١ للزمخـشري، والفصـول لابن الدهان ص٢١، والكافـية لابن الحاجب ص٨٤.

ونسب إلى المبرد أنه يرى تقديم المفعول به على المصدر[1]، محتجاً لذلك ـ فيما نقل عنه بأوجه:

أولها: أنَّ إنابة المفعول به مناب الفاعل أولى من إنابة المصدر إذ اجتمعا[2].

ثانيها: «أن الفعل يدل على المصدر والمفعول به كقولك: ضربت، فإنه يدل على الضرب والمضروب، إلاَّ أنّ دلالته على الضرب مستفادة من لفظه، ودلالته على المضروب المخصوص نحو: زيد وعمرو من طريق المعنى، وبه تحصل الفائدة. فإذا قلت: ضربت زيداً ضرباً، كان قولك (ضرباً) فضلة مستغنى عنها، وكان (زيداً) هو المقصود من ذكر المنصوبات وبه يتعلق أصل فائدتها؛ إذ لا يدل لفظ الفعل على خصوص المفعول به، ويدل على خصوص المصدر بلفظه»[3].

ثالثها: أنّ عامل المفعول به أقوى من عامل غيره من المفعولات[4].

ولعل وجه هذه القوة أنَّ المفعول به لا يعمل فيه إلاَّ الفعل المتعدي. بينما غيره من المفعولات يعمل فيه اللازم والمتعدى. ولا شك أنّ المتعدى أقوى من اللازم في العمل.

وممن سلك هذا المسلك من النحويين فقدم المفعول به على المفعول المطلق ابن فضال المجاشعي في الإشارة إلى تحسين العبارة[5]، والحريري في ملحته[6]، وابن عصفور في المقرَّب[7]، وابن مالك في ألفيته وعدد من مصنفاته[8].

(١) شرح الإيضاح للعكبري ص٧٩٦-٧٩٧، شرح اللمع لابن الخباز ق٤٢أ، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٥٠، المحصول في شرح الفصول لابن إياز ق٨٧ب.

(٢) شرح الإيضاح ص٧٩٧، شرح الجمل ٢/ ٤٥٠.

(٣) شرح الإيضاح للعكبري ص٧٩٧.

(٤) شرح اللمع لابن الخباز ق٤٢أ.

(٥) الإشارة ٣٤ و٥٥. ولكنه قدم المفعول المطلق في المقدمة ص٣٣.

(٦) انظر: شرح ملحة الإعراب ص١١٧ و١٢٥.

(٧) ١/ ١١٣ و١٤٤.

(٨) منها: التسهيل ص٨٣-٨٥ و٨٧، وشرح الكافية الشافية ص٦٢٩ و٦٥٣.

٩- تمييز المقادير كتمييز النسبة المحول عن أصل سابق

التمييز هو التبيين وهو إما أن يبيِّن لفظاً مبهماً، ويسمى تمييز الذات أو المفرد، وإمَّا أن يبين نسبة مبهمة، ويسمى تمييز النسبة أو الجملة.

وهذا الضرب من التمييز منه ما هو محول عن أصل سابق، إمَّا عن فاعل كقوله تعالى: ﴿واشتعل الرأس شيباً﴾[١]، وإمَّا عن مفعول كقوله تعالى: ﴿وفجرنا الأرض عيوناً﴾[٢]، وإمَّا عن مبتدأ كقوله تعالى: ﴿أنا أكثر منك مالاً وأعز نفراً﴾[٣].

ومنه ما ليس محولاً كقولهم: «لله درّة فارساً» ، و «حسبك به ناصراً».

ومن الألفاظ المبهمة التي يفسرها تمييز الذات ـ وهو الضرب الأول من ضربي التمييز ـ المقادير، وهي ما دل على كيل أو وزن أو مساحة أو عدد، على اختلاف في الأخير أهو من المقادير أم قسيم لها[٤].

ولم يذكر كثير من النحويين في هذا الضرب من التمييز تحويلاً، قال الصبان: «وأمَّا تمييز المفرد فلا تحويل فيه أصلاً»[٥].

لكن أبا طالب العبدي يرى أن تمييز المقادير محول كتمييز الجملة فأصل: «ما في السماء قدر راحة سحاباً» ما في السماء سحاب مقدر بهذه المساحة. فالتمييز مرفوع في الأصل، والمرفوع وصف له «لكنهم أرادوا إزالة المرفوع عن موضعه وجعلوا الصفة في مكانه ثم بينوه بالموصوف في الأصل»[٦].

(١) مريم: (٤).

(٢) القمر: (١٢).

(٣) الكهف: (٣٤).

(٤) ارتشاف الضرب ٢/ ٣٨١، المساعد ٢/ ٥٥.

(٥) حاشية الصبان على الأشموني ٢/ ١٩٥.

(٦) شرح الإيضاح للعكبري ص١٠٢٧.

وإلى هذا ذهب الزمخشري في مفصله إذْ قال: «واعلم أنَّ هذه المميِّزات عن آخرها أشياء مزالة عن أصلها. . .

والسبب في هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد».[1]

وكذلك شمس الدين القرشي الذي قال في كتابه «الإرشاد»: «واعلم أنّ المميِّز في الحقيقة موصوف بما انتصب عنه، وكأن الأصل: عندي زيتٌ رطلٌ. . .»[2].

وما ذكره هؤلاء تفسير معنى لتمييز الذات، لكنه لا يكفي وحده للقول بتحويل تمييز المقادير، وإلاَّ لقلنا إنَّ جميع أنواع تمييز الذات محولة فنحو: «جاء عشرون طالباً» محول عن: جاء طلاب عشرون، و«عندي مثل ما عندك كتباً» محول عن: عندي كتب مثل ما عندك.

ولو قلنا بهذا لحكمنا على كثير من الكلام العربي بالتحويل، فنقول في: «جاء الزيدان كلاهما» هو محول عن: جاء كلا الزيدين، فالتوكيد محوّل عن الفاعل، وكذلك البدل في نحو: «أعجبني زيد علمه» محول عن الفاعل؛ لأن مراد المتكلم به: أعجبني علم زيد. والمفعول معه في «سرت والطريق» محول عن مضاف إليه؛ لأن معناه: سرت مع الطريق. ولم يقل بهذا أحد من النحويين.

١٠- (مثل) في باب التمييز

التمييز نوعان: تمييز ذات أو مفرد، وتمييز نسبة أو جملة.

وتمييز الذات هو «ما رفع إبهام اسم مذكور قبله مُجْمل الحقيقة»[3].

وهذا الاسم المبهم قد يكون عدداً كقوله تعالى: ﴿إنَّ هذا أخي له تسع وتسعون

(١) المفصل ص٦٦-٦٧.

(٢) الإرشاد إلى علم الإعراب ص٢٤٥.

(٣) التحفة السنية ص١٦٦.

نعجة﴾[1]، وقد يكون مقداراً يدل على كيل، نحو: اشتريت صاعاً قمحاً، أو على وزن نحو: عندي رطل زيتاً، أو على مساحة نحو: ورثت فداناً أرضاً. أو نحو ذلك كقوله تعالى: ﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره﴾[2] وكذنوب ماء[3].

ومن الألفاظ المبهمة التي تحتاج إلى ما يرفع إبهامها الألفاظ التي تدل على المماثلة نحو: عندي مثل ما عندك، ولنا أمثالها. فالمثلية هنا مبهمة ويزول إبهامها بالتمييز إذا قيل: كتباً أو إبلاً . . . أو نحو ذلك، ولا شك أنَّ هذا التمييز من تمييز المفردات. لكن اختلف النحويون في نوع هذا المفرد (مثل) أهو من المقادير أم شيء آخر؟

فهو عند سيبويه منها[4]، وعليه الزمخشري[5]. وشبهه ابن السراج[6] بها، وإليه ذهب ابن الضائع[7].

وظاهر كلام أبي علي في الإيضاح[8] أنه ليس من المقادير. وقال أبو طالب العبدي: «هو منها؛ لأن مثلاً مقياس يقدر به شيء بشيء» [9].

ولعل هذا هو الصواب؛ لأن لفظة (مثل) وإن لم تدل بنفسها على مقدار معيَّن كالرطل والفدان إلاَّ أنه يعلم مقدارها من الشيء المماثل؛ لأن مماثلة شيء لشيء تعني أنه مساوٍ له في مقداره.

(١) سورة ص (٢٣).

(٢) الزلزلة (٧).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٨٠، والذنوب: الدلو الملأى ماءً. تذكر وتؤنث، الصحاح ص١٢٩ (ذنب).

(٤) الكتاب ١/ ٢٩٨، وانظر الارتشاف ٢/ ٣٨١.

(٥) المفصل ص٦٦.

(٦) الأصول ١/ ٣٠٧، الموجز ص٧٤.

(٧) الارتشاف ٢/ ٣٨١.

(٨) ص٢١٣. وانظر: شرح الإيضاح للعكبري ص١٠٣١.

(٩) شرح الإيضاح للعكبري ص١٠٣١.

١١- معنى الباء في قوله تعالى: ﴿وامسحوا برءوسكم﴾[١]

اختلف في معنى الباء في قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين. . .﴾[١].

فقال بعض النحويين ومنهم أبو البقاء العكبري[٢]: هي زائدة مؤكدة كالباء في قوله تعالى: ﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾[٣]. وقوله: ﴿وهزي إليك بجذع النخلة﴾[٤]. وقوله: ﴿ومن يرد فيه بإلحاد﴾[٥].

وقال آخرون: ليست زائدة، وهي للإلصاق، وقيل: للاستعانة. وقيل: للتبعيض[٦]. وعليه بعض الفقهاء فأفتوا بإجزاء مسح بعض الرأس في الوضوء[٧].

وأنكر كثير من النحويين مجيء الباء للتبعيض. قال ابن جني: «فأما ما يحكيه أصحاب الشافعي ـ رحمه الله ـ عنه من أنّ الباء للتبعيض فشيء لا يعرفه أصحابنا، ولا وَرَدَ به ثبت»[٨].

---

(١) المائدة (٦).

(٢) التبيان في إعراب القرآن ص٤٢٢، شرح الإيضاح ص١٢٦٦، وانظر البحر المحيط ٣/ ٤٣٦، والجنى الداني ص١٠٧، والدر المصون ٤/ ٢٠٩، ومغني اللبيب ص١١١.

(٣) البقرة (١٩٥).

(٤) مريم (٢٥).

(٥) الحج (٢٥).

(٦) الحروف للمزني ص٥٧، رصف المباني ص١٤٧، البحر المحيط ٣/ ٤٣٦، الجنى الداني ص١٠٧، الدر المصون ٤/ ٢٠٩، مغنى اللبيب ص١١١.

(٧) هذا هو ظاهر كلام الشافعي ـ رحمه الله ـ في الأم ١/ ٢٦. وهو قول أصحابه، وقول الأحناف أيضاً. انظر: المبسوط للسرخسي ١/ ٦٣، والمجموع للنووي ١/ ٤٤١، والمصباح المنير ص٥٧١-٥٧٢ (مسح)، ونهاية المحتاج ١/ ١٧٤.

(٨) سر الصناعة ص١٢٣.

وقال ابن برهان العكبري: «ومن زعم أن الباء تفيد التبعيض فقد جاء أهل اللغة بما لا يعرفونه. . .»[١].

وقال أبو البقاء العكبري: « وقال الفقهاء: إن الباء تكون للتبعيض، وهو شيء لا يعرفه حذاق النحويين واللغويين» [٢].

وإنكار معرفة اللغويين والنحويين لمعنى التبعيض للباء غير مسلم به، فقد أثبت لها هذا المعنى غير واحد منهم؛ كابن قتيبة والزجاجي وابن فارس والهروي وعبروا عن ذلك بموافقتها (من) يعني: التبعيضية. واحتجوا بشواهد من القرآن الكريم والشعر[٣].

ونُقِل إثبات هذا المعنى لها أيضاً، عن الأصمعي والفارسي والكوفيين[٤].

وحاول العبدي ـ رحمه الله ـ توجيه ما ذهب إليه بعض الفقهاء وهو أن الباء في الآية: ﴿وامسحوا برءوسكم﴾[٥]، للتبعيض فقال: «ووجهه عندي أن الباء الداخلة على الآلة لا يلزم فيها أن تلابس الفعل جميعها، ولا يكون العمل بها كلها، بل ببعضها. فكذلك في الآية»[٦].

---

(١) شرح اللمع ص١٧٤.

(٢) شرح الإيضاح ص١٢٦٧، ونحوه في التبيان في إعراب القرآن ص٤٢٢. وتجد إنكار هذا المعنى للباء أيضاً في: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٩٦، ورصف المباني ص١٤٦-١٤٧، ومغني اللبيب ص١١١-١١٢.

(٣) أدب الكاتب ص٥١٥، تأويل مشكل القرآن ص٥٧٥-٥٧٦، حروف المعاني والصفات ص٥٤-٥٥، الصاحبي ص١٣٣، الأزهية ص٢٨٣-٢٨٤.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٥٢-١٥٣، جواهر الأدب ص٤١-٤٢، الجنى الداني ص١٠٦-١٠٨، مغني اللبيب ص١١١-١١٢، المساعد ٢/ ٢٦٤، همع الهوامع ٤/ ١٥٩-١٦٠.

(٥) المائدة (٦).

(٦) شرح الإيضاح للعكبري ص١٢٦٧.

وردّ أبو البقاء العكبري هذا التوجيه بقوله: «وهذا شيء لا يستفاد بالباء بل من طريق الاتفاق، وهو أن يحصل الغرض من الفعل ببعض الآلة، بل ظاهر الحقيقة يعطي الجميع، ألا ترى أنك إذا قلت: مسحت برأس اليتيم، فحقيقته أن تمر المسح بجميعه، وإذا مرّ ببعضه صح أن يقال: ببعض رأسه. فلو كانت للتبعيض لاستوى ذكر البعض والكل، وهذا خلاف الحقيقة».[1]

أقول: وهذا الذي ذهب إليه أبو البقاء في ردّ توجيه العبدي لفهم الفقهاء معنى التبعيض من الباء في الآية صحيح؛ فالتبعيض فيما ذكره لم تدل عليه الباء وإنما يفهم من الفعل. قال ابن عصفور محدداً مصدر التبعيض في قوله تعالى: ﴿وامسحوا برءوسكم﴾[2]، وفي قولهم: أخذ بثوب زيد: «التبعيض هنا مفهوم من معنى الكلام، وإنما أعطت الباء إلصاق الأخذ بالثوب، وقد علم أن اليد لا تختلط بجميع الثوب، كما أنك إذا قلت: شربت ماء البحر، إنما تريد: شربت بعض ماء البحر، فكما أنَّ التبعيض هنا لم يفهم من حرف فكذلك هو في قولهم: أخذت بثوبه...»[3]. والله أعلم.

١٢- نعت مجرور (رب)

(رب) حرف جر ـ على الصحيح[4] ـ ومن أحكامها: أنها لا تجر إلاَّ النكرات. وقد تدخل على ضمير غيبة ملازم للإفراد والتذكير مفسّر بنكرة نحو: ربه رجلاً لقيت.

ومن أحكامها نعت مجرورها النكرة بمفرد نحو. رب رجل صالح لقيت. أو بجملة فعلية نحو: رب رجل لقيته حضر، أو اسمية نحو: رب رجل أبوه قائم ذهب.

(١) شرح الإيضاح للعكبري ص١٢٦٧-١٢٦٨.

(٢) المائدة (٦).

(٣) شرح الجمل ١/ ٤٩٦.

(٤) راجع الخلاف في حرفيتها في: الإنصاف ص٨٣٢-٨٣٤ المسألة (١٢١)، وشرح المفصل لابن يعيش٨/ ٢٧، وارتشاف الضرب ٢/ ٤٥٥، والجنى الداني ص٤١٧.

واختلف في حكم هذا النعت فذهبت طائفة منهم العبدي[١] إلى وجوبه؛ وذكر ابن يعيش علة ذلك بأن المراد من (ربّ) «التقليل، وكون النكرة هنا موصوفة أبلغ في التقليل، ألا ترى أن رجلاً جواداً أقل من رجل وحده فلذلك من المعنى لزمت الصفة مجرورها. ولأنهم لما حذفوا العامل فكثر ذلك عنهم ألزموها الصفة لتكون الصفة كالعوض من حذف العامل» [٢].

قال ابن مالك: «ولا حجة لهم إلاَّ شبهتان . . .» وأورد الحجة الأولى التي ذكرها ابن يعيش وهي أن (رب) للتقليل، ووصف مجرورها أبلغ في التقليل. والحجة الثانية «أن قول القائل: ربّ رجل عالم لقيت، ردّ على من قال: ما لقيت رجلاً عالماً، فلو لم يذكر الصفة لم يكن الرد موافقاً»[٣].

وذهبت طائفة أخرى إلى أنه لا يجب وصف مجرورها[٤]. واختاره ابن مالك[٥]، وأبو حيان[٦]. وأبطل ابن مالك حجج القائلين بالوجوب، وأنشد ثلاثة أبيات في كل بيت منها مجرور (رب) غير موصوف[٧]، منها قول أم معاوية:

ياربّ قائلةٍ غداً يالهف أم مُعاويهْ[٨]

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ٤٥٧، تذكرة النحاة ص٦-٧، هداية السبيل ص١٢٧٣، همع الهوامع ٤/ ١٧٨.

(٢) شرح المفصل ٨/ ٢٨.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ١٨١-١٨٢.

(٤) الجنى الداني ص٤٢٥-٤٢٦، ارتشاف الضرب ٢/ ٤٥٧، تذكرة النحاة ص٦-٧، هداية السبيل ص١٢٧٣، همع الهوامع ٤/ ١٧٨.

(٥) التسهيل ص١٤٨، وشرحه لابن مالك ٣/ ١٨١-١٨٣.

(٦) تذكرة النحاة ص ٦-٧.

(٧) شرح التسهيل ٣/ ١٨١-١٨٢.

(٨) البيت هو آخر أبيات سبعة أنشدها ابن إسحاق في السيرة لهند بنت عتبة تتوجَّد بها على من قتل من أهلها يوم بدر، أولها: =

وعقب المرادي على هذا البيت بقوله: «ولقائل أن يقول: الموصوف في هذا البيت محذوف، تقديره: يارب امرأة قائلة، وكذا في جميع الأبيات التي استشهد بها؛ لأن جميعها صفات»[1].

١٣- نوع الإضافة في (واحد أمه) و (عبد بطنه)

اختلف في نوع الإضافة في (واحد أمه) و (عبد بطنه) ، وفيما تعنيه هذه الإضافة.

قال أبو علي الفارسي: «. . . حكى أبو الحسن[2] أن بعض العرب يجعل (واحد أمه) و(عبد بطنه) نكرة، ويدخل عليه (رب)، وأنشد:

أماويَّ إنّي رُبَّ واحدِ أمِّه أخذتُ فلا قتلٌ عليه ولا أسر[3]

فقد حكى هذا؛ وقال مع ذلك: الوجه الجيد أن يكون معرفة، وهو أكثر. ووجه قول من أجاز ذلك أنه لما كان صفتين قدّر فيهما الانفصال. . .»[4].

وذهب كثير من النحويين مذهب الأخفش وهو أن الجيد أن يكونا معرفتين، مع

= لله عيناً من رأى هُلْكاً كهُلْك رجاليَهْ

وعقبّ ابن هشام راوي سيرة ابن إسحاق عليها بقوله: «وبعض أهل العلم بالشعر يُنكرها لهند». السيرة النبوية لابن هشام ٣/ ٤١-٤٢، وانظر شرح أبيات مغني اللبيب ٣/ ٢١٢-٢١٤.

والبيت في: الجنى الجاني ص٤٢٦، ومغني اللبيب ص١٤٦.

(١) الجنى الداني ص٤٢٦.

(٢) سعيد بن مسعدة الأخفش، تلميذ سيبويه، ومقرئ كتابه وعن طريقه خرج كتاب سيبويه، واختلف في سنة وفاته ما بين ٢١٠ و٢٢١هـ.

نزهة الألباء ص١٣٣-١٣٥، إنباه الرواة ٢/ ٣٦-٤٠، بغية الوعاة ١/ ٥٩٠-٥٩١.

(٣) البيت لحاتم الطائي من قصيدة أبياتها ثمانية عشر مطلعها:

أماويَّ قد طال التجنب والهجر وقد عذرتني في طلابكم العذرُ

ديوانه ص١٩٨-٢٠٣، الخزانة ٤/ ٢١٠-٢٢٠.

(٤) المسائل الحلبيات ص٢٤٥.

أن بعض العرب يجعلهما نكرتين، من هؤلاء: أبو علي الفارسي[١]، والرضي[٢]، وابن أبي الربيع[٣]، وأبو حبان[٤].

وذهب آخرون منهم الفراء وهشام بن معاوية[٥]، وابن الطراوة[٦]، وابن عصفور[٧] إلى أنهما نكرتان؛ لأن إضافتهما غير محضة فهي على نية الانفصال. بل إن ابن عصفور ادعى في شرح الجمل[٨] أنه لا خلاف في أن الإضافة فيهما، وفي ألفاظ أخرى ذكرها غير محضة. وهو مردود بما ذُكر هنا عن جماعة من متقدمي النحويين أن الجيد أن تكون محضة فتفيد التعريف.

وأجاز أبو البقاء العكبري أن يكونا نكرتين، واستدل على ذلك بالسماع والقياس، وأنشد البيت السابق:

أماويَّ إني رب واحد أمه . . .

قال: «فأدخل (رب) وهي مختصة بالنكرات.

وأمَّا القياس فهو أنه لا يعني بهذا اللفظ واحداً بعينه بل هو شائع».[٩]

ونَقَل عن العبدي رأيه في (عبد بطنه) فقال: «قال العبدي: التنكير في (عبد بطنه) أظهر؛ لأن معناها الذليل اللئيم فهو أقرب إلى الصفات»[١٠]. إذن التنكير

(١) الإيضاح العضدي ص٢٦٨.
(٢) شرح الكافية ١/ ١٧٦.
(٣) البسيط ص١٠٤٤.
(٤) الارتشاف ٢/ ٥٠٣، النكت الحسان ص١١٩.
(٥) الزاهر ١/ ٣٣٣.
(٦) رسالة الإفصاح ص١٣٣-١٣٤.
(٧) المقرب ١/ ٢٠٩.
(٨) ٢/ ٧٠-٧١.
(٩) شرح الإيضاح ص١٣٦٠-١٣٦١.
(١٠) شرح الإيضاح ص١٣٦١

في (عبد بطنه) أظهر من التعريف عند العبدي. ويبدو أنه سكت عن (واحد أمه)؛ لذلك عقب العكبري على ما نقله عنه في (عبد بطنه) بقوله:

«قلت: لا فرق بين هذا وبين (واحد أمه)؛ لأن معناه الكامل في الصفات المحمودة»[1].

١٤- إضافة المصدر إلى معموله

جمهور النحويين على أن إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه إضافة محضة (معنوية) فتفيده تعريفاً إن كان المضاف إليه معرفة، وتخصيصاً إنْ كان نكرة[2].

وذهب ابن برهان العكبري إلى أنها إضافة غير محضة (لفظية)، وفائدتها التخفيف فقط؛ لأن المضاف إليه مرفوع المحل أو منصوبه[3].

ونُقل عن ابن الطراوة موافقته[4]، وعلته عنده أن المصدر عامل بالنيابة عن الفعل، بينما الصفة عاملة بالشبه بالفعل، بدليل اختصاصها ببعض الأزمنة. وما عمل بالنيابة أقوى مما عمل بالشبه فيحكم له بحكم الفعل في عدم التعريف[5].

ونَقل أبو البقاء العكبري عن العبدي أن إضافة المصدر إلى مَعْرِفةٍ مُعَرَّفةٌ له. وهذا يعني أنها إضافة محضة، فقد نقل عنه إنكار حكاية الأخفش إضافة المصدر

(١) شرح الإيضاح ص١٣٦١.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٦، التسهيل لابن مالك ص١٥٥-١٥٦ وشرحه ٣/ ٢٨٨، شرح الكافية للرضي ١/ ٢٨٠، ارتشاف الضرب ٢/ ٥٠٥، توضيح المقاصد ٢/ ٢٤٥، شرح الألفية للأشموني ٢/ ٢٤١-٢٤٢، التصريح ٢/ ٢٧، همع الهوامع ٤/ ٢٧٢.

(٣) شرح اللمع ص٢٩٩-٦٠٠، ٦٠١.

(٤) ارتشاف الضرب ٢/ ٥٠٥، توضيح المقاصد ٢/ ٢٤٥، المساعد ٢/ ٣٣٢، الأشموني ٢/ ٢٤١، التصريح ٢/ ٢٧.

(٥) همع الهوامع ٤/ ٢٧٢.

المعرف بالألف واللام إلى ضمير الفاعل نحو: (عجبت من الضربك زيداً) «لأن المصدر يكتسي بالألف واللام تعريفاً، وبالإضافة تعريفاً فلم يجتمعا، بخلاف اسم الفاعل»[(١)].

وكأن الأخفش يرى أن إضافة المصدر إلى معموله غير محضة. ولم أقف في كتابه (معاني القرآن) على إضافة المصدر مقروناً بالألف واللام، وإنما وقفت فيه على إضافته بدونها، قال: «تقول: عجبت من ضربك زيداً»[(٢)].

والصحيح أنها إضافة محضة فتفيده تعريفاً إذا كان المضاف إليه معرفة، وهو ما جاء به السماع، من ذلك وصفه بالمعرفة في عدة مواضع من القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿قالوا تالله إنك لفي ضلالك القديم﴾[(٣)]، وقوله تعالى: ﴿فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به﴾[(٤)]، وقوله: ﴿ووضعنا عنك وزرك الذي أنقض ظهرك﴾[(٥)].

ومنه في الشعر قول الشاعر:

إنَّ وحدي بك الشديدَ أراني عاذراً فيك من عهدتُ عذولا[(٦)]

فلو لم يكن معرفة لما وصف بالمعرفة.

---

(١) شرح الإيضاح ص٧٤٧.

(٢) معاني القرآن ص٩٩ (تحقيق: د. هدى قراعة).

(٣) يوسف (٩٥).

(٤) التوبة (١١١).

(٥) الشرح (٢-٣).

(٦) لم أقف على قائله. والبيت في توضيح المقاصد ٢/ ٢٤٥، وشرح الأشموني ٢/ ٢٤٢، وهمع الهوامع ٤/ ٢٧٢، والدرر اللوامع ٢/ ٥٦، ١٢٤.

وقال الشيخ ياسين العليمي في حاشيته على التصريح ٢/ ٢٧ عن البيت: «هذا لا ينهض دليلاً؛ لاحتمال أن يكون (الشديد) بدلاً من (وجدي) لا نعتاً. وليس بمسلم فيحتمل أن يكون (أل) في (الشديد) للجنس ومصحوبها في حكم النكرة». وما قاله لا تحتمله الآيات الثلاث المذكورة فالنعت فيها معرفة صريحة.

ومما يدل على أنه يتعرف بالإضافة الابتداء به في قوله تعالى: ﴿لشهادتنا أحق من شهادتهما﴾[1].

ووقوعه مبتدأ في الأصل في قوله تعالى: ﴿إنَّ زلزلة الساعة شيء عظيم﴾[2]، وقوله: ﴿إنَّ بطش ربك لشديد﴾[3].

وقد فصَّل ابن مالك ـ رحمه الله ـ القول في تضعيف ما ذهب إليه ابن برهان وابن الطراوة بما لا يتسع المجال لذكره[4].

١٥- إعمال المصدر المقترن بالألف واللام

يعمل المصدر عمل فعله إذا صح أن يحل محله (أن والفعل) أو (ما والفعل).

ويأتي هذا المصدر على ثلاث صور:

١- المضاف إلى الفاعل أو إلى المفعول أو إلى غيرهما، وعمله أكثر من غيره كقوله تعالى: ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض﴾[5].

٢- المنون لتجرده من (أل) والإضافة وعمله أقل من عمل المضاف في السماع، لكنه أقوى منه في القياس؛ لأنه يشبه الفعل بالتنكير[6]. ومنه قوله تعالى: ﴿أو إطعامٌ في يوم ذي مسغبة يتيماً ذا مقربة﴾[7].

٣- المعرف بأل. وعمله قليل في السماع، ضعيف في القياس، لبعده عن

---

(١) المائدة (١٠٧).

(٢) الحج (١).

(٣) البروج (١٢).

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٢٢٨.

(٥) البقرة (٢٥١).

(٦) شرح قطر الندى ص٣٧٧، شرح الأشموني ٢/ ٢٨٤، التصريح ٢/ ٦٣.

(٧) البلد: (١٤).

مشابهة الفعل بدخول أداة التعريف عليه[1]. ومن شواهد عمله قول الشاعر:

ضعيفُ النكاية أعداءَه يخال الفرارَ يراخي الأجل[2]

فقد نصب (أعداءه) بـ (النكاية) وهو مصدر مقترن بأل.

ومن ذلك أيضاً قول الآخر:

فـإنـك والتـأبيـن عـروةَ بعـد مـا دعـاك وأيدينـا إليه شوارع

لكـالرَّجُلِ الحادي وقد تَلَعَ الضحى وطير المنايا فوقهن أواقع[3]

فقد نصب (عروة) بـ (التأبين) وهو مصدر معرف بأل.

وإعمـال هذا الضرب من المصـادر مذهب سيـبويه[4]، والمبرد[5]، وطائفة من البصـريين، ومنعه الكوفيـون وبعض البصريين، ويقـدرون فعلاً أو مـصدراً منوناً للمعمول الواقع بعده[6].

ونقل أبو البقاء العكبري عن العبدي أن (أعداءه) في قول الشاعر:

ضعيف النكاية أعداءه . . .

(١) الحلل لابن السيد ص١٦٨، شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٦٠، شرح قطر الندى ص٣٧٨، التصريح ٢/ ٦٣.

(٢) لم أقف على قائله وهو من شواهد سيبويه ١/ ٩٩، والإيضاح ص١٦٠، والمنصف ٣/ ٧٧، والمفصل ص٣٢٤، والخزانة ٨/ ١٢٧-١٢٩. قال القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ص١٧٧: «قائل هذا البيت مجهول، وذُكِر أنه مصنوع».

(٣) لم أقف على قائلهما وهما في المقاصد النحوية للعيني ٣/ ٥٢٤-٥٢٥. والأول منهما في: شرح ابن عقيل ٢/ ٩٦، والأشموني ٢/ ٢٨٤.

(٤) الكتاب ١/ ٩٩.

(٥) المقتضب ١/ ١٤-١٥.

(٦) الأصول ١/ ١٣٧، شرح ابن يعيش ٦/ ٦٤-٦٥، شرح الرضي ٢/ ١٩٦-١٩٧، الارتشاف ٣/ ١٧٦-١٧٧، توضيح المقاصد ٣/ ٤-٥، المساعد ٢/ ٢٣٤-٢٣٥، الأشموني ٢/ ٢٨٤-٢٨٥، همع الهوامع ٥/ ٧٢-٧٣.

منصوب بنـزع الخافض، وهذه عبارته:

«قال العبـدي: الوجه أن يكون حَذَف الجار ثم عدّى المصـدر، والتقدير النكاية في أعدائه»[1]. ونُقِل هذا التوجيـه عن السيرافي[2] أيضاً، والفعل (نـكى) يتعدى بنفسه وبحرف الجر يقال: نكى العدو، وفي العدو إذا أصاب منه[3].

وكأن العبـدي ـ رحمه الله ـ لا يرى إعمال المصـدر المقرون بالألف واللام. أما أبو سعـيد السـيرافي فلم أستطع الـوقوف على حقـيقة رأيه فـي المسألة؛ لأن في النسخـة التي بين يدي من شرح الكتاب خرمـاً تناول هذا الموضع. ولا يعنينا رأي السيرافي بقـدر ما يعنينا رأي العبدي، ولكني لم أقف فـيما نُقِل عنه على رأي له في المسألة غير هذا، فيظل رأيه فيها غير محرر.

١٦- منع اتباع فاعل (نعم) و (بئس) إذا كان ضميراً

يقع فاعل (نعم) و (بئس) ضميـراً مستتراً مفسـراً بنكرة، كقوله تعالى: ﴿بئس للظالمين بدلاً﴾[4].

ومن أحكام هذا الضمير أنه لا يُتبع فـلا يعطف عليه، ولا يبدل منه؛ ولا يؤكد بضمير ولا غيره؛ «لأنه مضمر مفسر، لا سبيل إلى إظهاره، ولا تأكيده، لأنه غير مستغنٍ بنفسه، لافتقاره إلى التـفسير، فكأنه لم يتم بعد. والعطف والتأكيد والبدل إنما يكون فيما تمّ»[5].

(١) شرح الإيضاح ص٧٤٧.

(٢) خزانة الأدب ٨/ ١٢٨.

(٣) الصحاح ص٢٥١٥، المحكم ٧/ ٨٤، اللسان ٢٠/ ٢١٥ (نكى).

(٤) الكهف (٥٠).

(٥) إيضـاح شواهد الإيضـاح ص١٢١-١٢٢. وانظر: المصـباح لابن يـسعـون ق٢٧أ-ب، وشرح شـواهد الإيضاح المنسوب لابن بري ص١٠١، وقواعد المطارحة ق٩٠ب.

نصَّ على هذا ـ أعني منع اتباع هذا الضمير ـ ابن السراج[١]، وأبو علي الفارسي الذي قال: «ولو قلت: نعم رجلاً في الدار وزيدٌ، لم يجز؛ لأنه ليس قبل (زيد) شيء يعطف عليه، لأن (في الدار) ليس باسم، و (رجلاً) نكرة منصوبة»[٢].

وممن صرَّح بالمنع، أيضاً أبو طالب العبدي في شرحه الإيضاح[٣]، وابن مالك وعلل المنع بأن «هذا الضمير المجعول فاعلاً في هذا الباب شبيه بضمير الشأن في أنه قصد إبهامه تعظيماً لمعناه، فاستويا لذلك في عدم الإتباع بتوكيد أو غيره».[٤] وصرح بالمنع أيضاً كثير من متأخري النحويين[٥]. ولم أقف على مخالف لهم، فكأن المنع مجمع عليه.

١٧- (أم) في نحو «أزيد عندك أم عندك عمرو؟» متصلة أم منقطعة؟

إذا وقع بعد (أم) المسبوقة بهمزة الاستفهام جملة من مبتدأ وخبر نحو: أزيد عندك أم عندك عمرو؟ فمذهب سيبويه أنها المنقطعة؛ لأن هذا الكلام: «ليس بمنزلة. أيهما عندك؟ ألا ترى أنك لو قلت: أيهما عندك عندك؟ لم يستقم إلاَّ على التكرير والتوكيد».[٦] وإلى هذا ذهب كثير من النحويين منهم ابن السراج[٧]، وأبو علي الفارسي[٨]، وابن برهان العكبري[٩]،

(١) الأصول ١/ ١٢٠.

(٢) المسائل البصريات ص٦٤٣.

(٣) انظر: قواعد المطارحة ق١٩١أ.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ١٢.

(٥) شرح الكافية للرضي ٢/ ٣١٦، ارتشاف الضرب ٣/ ٢١، توضيح المقاصد ٣/ ٨٧، همع الهوامع ٥/ ٣٣.

(٦) الكتاب ١/ ٤٨٤.

(٧) الأصول ٢/ ٢١٣.

(٨) الإيضاح ص٢٩٢.

(٩) شرح اللمع ص٢٥٦.

وابن يعيش[١]، وابن أبي الربيع[٢].

وذهب أبو سعيد السيرافي[٣] وتبعه الرضي[٤] إلى أن هذا هو الظاهر فيها، ومفهوم هذا القول أنه يجوز أن تكون متصلة على تكرار (عندك). وهو ما أجازه أبو طالب العبدي، نقل ذلك عنه العكبري فقال: «وقال العبدي: يجوز عندي أن تكون المتصلة، وتكون (عند) مكررة للتوكيد»[٥].

والوجه أن تكون منقطعة؛ لأن بقاء الكلام على ظاهره وأنه جملتان أولى من جعله جملة واحدة وادعاء تكرير (عندك).

١٨- استعمال (إمَّا) في الإباحة

درج النحويون على ذكر (إمَّا) الثانية في نحو: جاء إمَّا زيد وإمَّا عمرو، مع حروف العطف، واختلفوا في عدها منها، فأكثر النحويين على أنها عاطفة، والواو قبلها زائدة. وذهبت طائفة إلى أنها ليست عاطفة والعطف إنما هو بالواو[٦].

وهي عند الفريقين تستعمل استعمال (أو) فتكون للشك أو الإبهام في نحو: قام إمَّا زيد وإمَّا عمرو. وللتخيير في نحو: تزوج إمَّا هنداً وإمَّا أختها، وللإباحة في نحو: تعلم إمَّا النحو وإمَّا الفقه .... إلى غير ذلك من معانيها.

قال ابن مالك رحمه الله:

ومثل أو في القصد إمَّا الثانية ... في نحو إمَّا ذي وإمَّا الثانية

(١) شرح المفصل ٨/ ٩٨.

(٢) البسيط في شرح الجمل ص٣٥٠، الملخص ص٥٧٥.

(٣) شرح الكتاب ٤/ ٢٥٨.

(٤) شرح الكافية ٢/ ٣٧٤-٣٧٥.

(٥) شرح الإيضاح ص١٥١٩.

(٦) رصف المباني ص١٠٠، جواهر الأدب ص٥١٠-٥١١، الارتشاف ٢/ ٦٢٩-٦٣٠، الجنى الداني٤٨٧-٤٨٨، مغني اللبيب ص٦١-٦٢.

وأنكر أبو طالب العبدي استعمال (إمَّا) في الإباحة، محتجّاً لذلك بأنها «دخيلة على (أو) والفرع يقصر عن الأصل»[١].

وهذا ليس بلازم فقد يقصر الأصل عن الفرع، عقد ابن جني باباً في الخصائص عنوانه: «باب من غلبة الفروع على الأصول» [٢].

وذكر ابن هشام في المغني[٣] أن جماعة من النحويين نازعت في ثبوت هذا المعنى لإمَّا مع إثباتهم إياه لأو. ولم يذكر ابن مالك في التسهيل[٤] الإباحة من معاني (إمَّا) فلعله من هؤلاء الذين نازعوا في ثبوت هذا المعنى لها. وهو خلاف ما عليه جمهور النحويين الذين أثبتوا لها هذا المعنى، ومنهم ابن جني[٥]، وابن فارس[٦]، والهروي[٧]، والصيحري[٨]، والزمخشري[٩]، وابن الشجري[١٠]، والجزولي[١١]، وابن معط[١٢]، وأبو حبان[١٣]، والمرادي[١٤]، وغيرهم كثير.

(١) شرح الإيضاح للعكبري ص١٥٠٠.
(٢) الخصائص ١/ ٣٠٠-٣١٢.
(٣) ص٦٣.
(٤) ص١٧٦.
(٥) اللمع ص١٨٢.
(٦) الصاحبي ص٢٠٦.
(٧) الأزهية في علم الحروف ص١٣٩.
(٨) التبصرة والتذكرة ص١٣٤.
(٩) المفصل ص٣٠٥.
(١٠) الأمالي الشجرية ٣/ ١٢٥-١٢٦.
(١١) المقدمة الجزولية ص٧٢.
(١٢) الفصول الخمسون ص٢٣٧.
(١٣) ارتشاف الضرب ٢/ ٦٤٢.
(١٤) الجنى الداني ص٤٨٨.

١٩- فتحة (ابن) إذا وقع صفة لمنادى مبني، فتحة بناء أم إعراب؟

إذا وقعت لفظة (ابن) المضافة إلى علم صفةً لعلم منادى مبني متصلة به نحو: (يا زيدُ بنَ عمرو) فمن العرب من يبني هذا المنادى على الضم، ومنهم من يفتحه[١].

واختلف النحويون في الفتحة، أهي فتحة بناء أم اتباع لنون (ابن) أم إعراب على إضافة العلم الأول إلى الثاني وإقحام (ابن) بينهما؟ كما اختلفوا في الأكثر والأجود من هاتين اللغتين[٢].

أما نون (ابن) فمفتوحة على المشهور، وحكى الأخفش ضمها اتباعاً لضم المنادى[٣].

ولا إشكال أن فتحتها فتحة إعراب إذا ضم المنادى. وكذلك هي عند جمهور النحويين إذا فتح المنادى؛ لأنها صفة مضافة[٤] وهذا هو مذهب أبي طالب العبدي[٥].

وذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أنها فتحة بناء إذا فتح المنادى؛ لأن الاسمين ـ المنادى وصفته ـ ركبا وجعلا اسماً واحداً[٦]. وهذا هو ظاهر قول أبي علي وهو يتحدث عن الأوجه الجائزة في نعت اسم (لا) النافية للجنس إذا كان الاسم والنعت مفردين قال: «ومثل هذا في جعلهم الصفة مع الموصوف شيئاً واحداً:

---

(١) الكتاب ١/ ٣١٣-٣١٤، معاني القرآن للفراء ١/ ٣٢٦، الكامل للمبرد ٢/ ٥٩، المقتضب ٤/ ٢٣١، معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٢٠، التبصرة والتذكرة ص٣٤١-٣٤٢.

(٢) راجع المسألة في: ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٢-١٢٤، وتوضيح المقاصد ٣/ ٢٨٣، والتصريح ٢/ ١٦٩، وهمع الهوامع ٣/ ٥٣.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٩٤، الارتشاف ٣/ ١٢٣، المساعد ٢/ ٤٩٧، همع الهوامع ٣/ ٥٤.

(٤) ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٢، توضيح المقاصد ٣/ ٢٨٤، شرح الأشموني ٣/ ١٤٣.

(٥) شرح الإيضاح للعكبري ص١١٦٤.

(٦) المقتصد ص٧٨٥.

يازيدَ بنَ عمرو؛ كـأنك قلت: يا ابن عمرو»[1]. لكنه قال حين تحدث عن المسألة في باب النداء: «فإن نعت المفرد بابن فلان، أو بابن أبي فـلان نصبت ابناً وجعلته مع الأول كالشيء الواحد».[2] ظاهر أول عبارته أنّ فتحة (ابن) فتحة إعراب لقوله «نصبت» ولو أراد البناء لقال: «فتحت»؛ لأن النصب من ألقاب الإعراب، والفتح من ألقاب البناء[3]، ومفـهوم آخرها أنهـا فتحـة بناء لقوله: «وجـعلته مع الأول كالشيء الواحد» أي ركبت من الموصوف وصفتـه اسماً واحداً وهذه حجة من قال إنها فتحة بناء.

ولست هنا بصدد تحرير مـذهب أبي علي في المسألة، ولكني أريد أن أربط بين مذهب عبد القـاهر فيها وما قاله أبو علي. إذا يظهر لي أن الذي دعـا عبد القاهر إلى القول ببناء (ابن) لتركـيبه مع المنادى قول أبي علي السـابق «وجعلته مع الأول كالشيء الواحد».

واستدل أبو طالب العبدي على مذهبه بأنه لو كان المنادى وصفته مركبين لجازت فيه الإضافة كما تجوز في المركب المزجي[4]، ولم يُجِز أحد إضافة زيد إلى ابن في النداء[5].

---

(١) الإيضاح ص٢٣٩.

(٢) الإيضاح ص٢٣٥.

(٣) انظر: الكتـاب ١/ ٢-٣، والمقتضـب ١/ ٤، والإيضاح العضـدي ص١١ و١٥، واللمع ص٩٢-٩٣، وكتاب الفصول في العربية ص٣-٤، وأسرار الـعربية ص ٢٠، والفصول الخمسون ص١٥٤، وأوضح المسالك ص٢٤.

(٤) للعرب في المركب المزجي ثلاث لغات:
الأولى: إعرابه على العجز إعراب ما لا ينصرف وإبقاء الصدر على حاله.
الثانية: إضافة الأول إلى الثاني.
الثالثة: بناء الجزأين على الفتح كخمسة عشر.
شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٢٧، التسهيل ص٢٢١-٢٢٢، شرح الكافية للرضي ٢/ ٨٥، الارتشاف ١/ ٤٣٣، توضيح المقاصد ٤/ ١٣٨-١٣٩، أوضح المسالك ص٥٦٦.

(٥) شرح الإيضاح للعكبري ص١١٦٤.

ويقوي هذا أن ابـناً مضاف إلى مـا بعده ولو ركب مع المنـادى لأدى إلى جعل ثلاث كلمات بمنزلة كلمة واحدة[1]، وهذا لا نظير له في كلام العرب[2].

٢٠- بَلْهَ مشتقة

للاسم الواقع بعد (بله) في لغة العرب ثلاث حالات[3]:

الأولى: النصب. وحمله النحويون على أن (بله) اسم فعل أمر بمعنى دَعْ.

الثانيـة: الجر، بإضافة (بله) إليـه على أنها مصدر بمعنى التـرك نائب عن فعله المهمل، أو على أنها اسم بمعنى غـير. وقيل: هي حرف جر يفيـد الاستثناء بمنزلة حاشا وعدا.

الثالثة: الرفع ـ وهو أقل من النصب والجر ـ وَوُجِّه بأن (بله اسم بمعنى كيف) خبر مقدم، والاسم المرفوع بعدها مبتدأ مؤخر.

وبالأوجه الثلاثة رُوي قول كعب بن مالك ـ رضي الله عنه ـ:

تذر الجماجمَ ضاحيا هاماتها بله الأكفِ كأنها لم تخلق[4]

---

(١) قال سيبويه ١/ ٣٥١: «المضاف لا يجعل مع غيره بمنزلة خمسة عشر».

(٢) أسرار العربية ص٢٤٩، وفي الكتاب ١/ ٣٥١: «لا تكون ثلاثة أشياء منفصلة بمنزلة اسم واحد».

(٣) كـتاب الشـعـر لأبي على الفـارسي ص٢٥-٢٨، المحكم ٤/ ٢٣٤، المفـصل ص١٥٥، شرح الإيضـاح للعكبري ص٧٧٧-٧٧٨، شـرح المفصل لابن يعـيش ٤/ ٤٩، شرح الكافيـة للرضي ٢/ ٧٠، ارتشاف الضرب ٢/ ٣٣١-٣٣٢، ٣/ ٢٠٢، توضيح المقاصد ٤/ ٨٥-٨٦، الجنى الداني ص٤٠٤، مغني اللبيب ص١٢٢، تاج العروس ٩/ ٣٨٠ (بله).

(٤) البيت من قصيدة قالها كعب ـ رضي الله عنه ـ في موقعة الأحزاب، مطلعها:

من سرَّه ضربٌ يُمعمِع بعضُه بعضنا كمعْمعةِ الأباء المحرْقِ

السيرة النبـوية لابن هشام ٣/ ٢٦١-٢٦٣، الخزانة ٦/ ٢١١-٢٢٨، شرح أبيـات مغني اللبيب ٣/ ٢٥-٣٤، ديوان كعب بن مالك ص١٩٤-١٩٧.

والبيت فـي: توضيح المقاصـد ٤/ ٨٦-٨٧، والجنى الداني ص٤٠٤، ومغني الـلبيب ص١٢٢-١٢٣، وشرح شواهده ص٣٥٣-٣٥٦.

وفي الحالات الثلاث (بله) اسم جامد سواء كـان اسم فعل أو اسماً بمعنى كيف أو مصدراً؛ لأن المصدر هو أصل المشتقات عند البصريين. وهو الصحيح.

وذهب أبو طالب العبدي إلى إنها مشتقة من البله[1]، مستنبطاً ذلك من جعلها اسمـاً لدع، «والأبله تارك لأكثر الأشـياء من حـيث كان غافـلاً ساهياً، فـقد بان أصلها»[2].

وإلى هذا ذهب السهيلي فـقال: «وبَلْه كلمة بمعنى دَعْ... وهي عندي من لفظ البله والتباله، وهو من الغفلة؛ لأن مـن غفل عن الشيء تركه ولم يسأل عنه»[3]. وهو بهذا يتـفق مع العبدي فقـد يكون وقف على رأيه فيهـا واستحسنه فـقال به. وربما كـان من باب الاتفاق في الآراء والمذاهب. وجـائز أيضـاً أن يكون العبـدي والسهيلي وقفا على هذا الرأي عند أحد المتقدمين وقالا به.

٢١- حكم الأعداد المعدولة إذا سمي بها ثم نكرت من حيث الصرف وعدمه

الأعداد التي عـلى وزن (فُعَال) و (مَـفْعَل) كـثناء ومثنى، ممنوعـة من الصرف للصفة والعدل[4]. فإذا سُمي بها صُرفت عند بعض الـنحويين لزوال معنى الصفة

(١) ارتشـاف الضرب ٣/ ٢٠٢، التـذييل والتكمـيل ٥/ ١٩ب، الجنى الداني ص٤٠٥، شـرح أبيـات المغني ٣/ ٣٢.

(٢) التذييل والتكميل ٥/ ١٩ب، وانظر: شرح الإيضاح للعكبري ص٧٧٩.

(٣) الروض الأنف ٣/ ٣٠١.

(٤) اختلف النحويون في تفسير العدل في هذه الأعداد على أقوال تجدها في:
معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٩، وشرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٩٤ب، وهو في طرة الكتاب ٢/ ١٥، وفي المخصص ١٧/ ١٢٠.
وتجدها أيـضاً في: اللبـاب للعكبري ١/ ٥١٤، وشـرح الجمل لابن عـصفـور ٢/ ٢٢٠-٢٢١، وشرح الكافية للرضي ١/ ٤١، والارتشاف ١/ ٤٢٧، وهمع الهوامع ١/ ٨٥-٨٧.

أو العدل منها[1]. ومنعها آخرون للعلمية والعدل[2]. فإذا نُكِّرت بعد التسمية بها فبعض هؤلاء يصرفها؛ لزوال أحد سببي منع الصرف وهو العلمية أو العدل، وبعضهم يمنعها من الصرف؛ لأنها إذا نُكِّرت عادت إليها الصفة[3] وعزا أبو حيان هذا المذهب إلى الجمهور[4]. وهو قول أبي طالب العبدي، حكى ذلك عنه العكبري فقال: «وقال العبدي: لا يصرف على قياس قول سيبويه في أحمر»،[5] وقوله فيه إنه إذا سمي به ثم نُكِّر لا ينصرف؛ لأنَ الصفة التي ذهبت بالعلمية تعود بعد تنكيره[6]. وخالفه في ذلك الأخفش[7].

قال العكبري: «..... وفيه ـ يعني قول العبدي ـ بُعدٌ؛ لأن لفظ الصفة هناك ـ يعني أحمر ـ باقٍ، وإن كان معناها زائلاً، وإذا سميت بهذا المعدول فالعدل غير باقٍ فذهبت العلتان» يعني: العدل والصفة، وهذا غير مسلَّم فالعدل لا يذهب بالتسمية به؛ لأنه علم منقول من صفة وليس مرتجلاً فمعناه الأول وهو العدل

(١) معاني القرآن للأخفش ص٢٢٥، شرح اللمع لابن برهان ص٤٤٨، الغرة ٢/ ١٣٥ب، شرح الإيضاح للعكبري ص١٥٥٧، شرح ألفية ابن معط لابن القواس ص٤٠٥.

(٢) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص٦٥٢، إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٩٣، شرح السيرافي ١/ ١٨٨أ، المرتجل ص٨٢، شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٦٢-٦٣، شرح الكافية الشافية ص١٤٨٢-١٤٨٣، ١٤٩٧-١٤٩٨، الارتشاف ١/ ٤٣٧-٤٣٨، المساعد ٣/ ٣٥.

(٣) التسهيل ص٢٢٢، توضيح المقاصد ٤/ ١٦٤-١٦٥، المساعد ٣/ ٣٥، همع الهوامع ١/ ١١٧.

(٤) ارتشاف الضرب ١/ ٤٣٧-٤٣٨.

(٥) شرح الإيضاح ص١٥٥٨.

(٦) الكتاب ٢/ ٤.

(٧) الخلاف بين سيبويه والأخفش في هذه المسألة مشهور، ورد في كثير من كتب النحو، منها: المقتضب ٣/ ٣١٢، ما ينصرف وما لا ينصرف ص٧-٨، المسائل المنثورة ص٢٠٥، التبصرة والتذكرة ص٥٤٤، المرتجل ص٨٠، أسرار العربية ص٣١٠-٣١١، شرح ابن يعيش ١/ ٧٠، شرح الرضي ١/ ٦٧-٦٩، الارتشاف ١/ ٤٤٦.

ملحوظ حين التسمية به كما لُحظ معنى سعيد، والحارث، والعباس، ونحوها من الأعلام المنقولة من صفات حين سُمِّي بها.

وكذلك العلة الأخرى وهي الصفة، فهي وإن كانت ذهبت بالتسمية به فإنها تعود بعد التنكير. والله أعلم.

٢٢- حكم (مساجد) ونحوه من حيث الصرف وعدمه إذا سُمِّي به ثم نُكِّر.

اتفق النحويون على منع (مساجد) ونحوه من الجموع التي بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن من الصرف؛ لأنها جموع لا نظير لها في الآحاد، ولتعذر تكسيرها مرة أخرى. ولا يتغير هذا الحكم بعد التسمية بها فهي ممنوعة من الصرف نكرة ومعرفة(١).

ونُقل عن الأخفش صرفها بعد التسمية بها؛ لزوال السبب المانع، وهو الجمع، قال الرضي: «وهو خلاف المستعمل عندهم»(٢).

قلت: وهذا مخالف لما صرّح به في (معاني القرآن) حيث قال: «كل جمع ثالث حروفه ألف، وبعد الألف حرف ثقيل أو اثنان فصاعداً فهو لا ينصرف في المعرفة، ولا في النكرة، نحو: محاريب، وتماثيل، ومساجد»(٣).

وإذا نُكرت بعد التسمية بها فالجمهور على منعها من الصرف أيضاً؛ لوجود العلة، وهي الجمع المتناهي. ونُقِل عن الأخفش في المسألة قولان:

(١) سيبويه ٢/ ١٥، المقتضب ٣/ ٣٢٧، ٣٤٥، ما ينصرف وما لا ينصرف ص٤٦، الأصول ٢/ ٩٠، شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ٩٦ب-٩٧أ، أسرار العربية ص٣١٢، توضيح المقاصد ٤/ ١٣٦-١٣٧، همع الهوامع ١/ ٨٠.

(٢) شرح الكافية للرضي ١/ ٥٧، وانظر: ارتشاف الضرب ١/ ٤٢٦.

(٣) معاني القرآن ص٣٢٨.

أحدهما: صرفها قياساً على مذهبه في صرف (أحمر) ونحوه من الصفات التي على وزن (أفعل) إذا نُكِّرت بعد التسمية بها[1]؛ لزوال العلة المانعة لها وهي الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، فلمَّا سُمِّي بها الواحد زال ذلك المانع[2]، وكأنه يرى أنَّ الذي منعه من الصرف حين سُمِّي به ليس صيغة منتهى الجموع، وإنما العلمية وشبه العجمة؛ لأنه لا نظير له في الآحاد العربية فلمَّا نُكِّر زال أحد السببين وهو العلمية فصُرف[3].

وضعَّف الحديثي هذا الرأي؛ «لأنهم منعوا (سراويل) مع أنه مفرد نكرة[4] كقول ابن المعدل[5] يصف مكاناً فيه بقر الوحشي:

يُمَشِّي به ذبُّ الرياد كأنه ... فتى فارسيٌّ في سراويلَ رامحُ

... فمساجد مع أنه جمع في الأصل أولى لزيادة الثقل حينئذٍ».[6]

الثاني من قولي الأخفش: منعُها من الصرف. حكاه عنه الفارسي[7]. ونقل الرضي عن الفارسي أنّ الأخفش يفرِّق بين (مساجد) و (أحمر) إذا نُكِّرا بعد التسمية بهما، فيمنع الأولى ويصرف الثانية؛ لأن علامة الجمع باقية في (مساجد)

(١) في المسألة السابقة إشارة إلى الخلاف بين سيبويه والأخفش في (أحمر) إذا نُكِّر بعد التسمية به.

(٢) المقتضب ٣/ ٣٤٥، التسهيل ص٢٢١، شرح الكافية الشافية ص٥٠٠، شرح الكافية للحديثي ١٣١أ، الارتشاف ١/ ٤٢٦، توضيح المقاصد ٤/ ١٣٦-١٣٧، المساعد ٣/ ٢٩، همع الهوامع ١/ ١١٧.

(٣) الإيضاح العضدي ص٣٠٣، شرح الكافية للرضي ١/ ٥٧، ارتشاف الضرب ١/ ٤٢٦.

(٤) هذا هو المشهور في سراويل، انظر: شرح الرضي ١/ ٥٧، وارتشاف الضرب ١/ ٤٢٧.

(٥) كذا في المصورة التي بين يدي. والصواب: ابن مقبل؛ لأن البيت من قصيدة له. انظر: ديوان تميم بن مقبل ص٤١. وانظر: جمهرة اللغة ص٦٦ (تحقيق د. رمزي بعلبكي، ط الأولى ١٩٨٧م)، والخزانة ١/ ٢٢٨.

(٦) شرح الكافية الموسوم بالكتاب الركني ق١٣١أ-ب.

(٧) الإيضاح العضدي ص٣٠٣، المسائل المنثورة ص٢٧٤-٢٧٥، المسألة (٣٧٤).

بعد تنكيره، بخلاف (أحمر) ونحوه، فإنّ الصفة لا تعود بعد تنكيره؛ لأنَّ هذا الوزن قد يكون غير صفة كأرنب وأفكل[1].

وقال العبدي: «لا فرق بينه وبين أحمر»[2]. وهذا هو قول أبي علي في المسائل المنثورة فقد عقّب على ما نقله عن أبي الحسن الأخفش وهو أنه لا ينصرف بقوله: «والقول فيه كالقول في أحمر»[3].

فكأنّ أبا علي يرى أنه لا فرق بين ما جاء على صيغة منتهى الجموع والصفات التي على وزن (أفعل) إذا نُكِّرا بعد التسمية بهما، فينبغي على قول الأخفش في (أحمر) صرف (مساجد) ونحوه. وهذا ما ألزم به ابن الدهان أبا الحسن؛ لزوال أحد السببين وهو العلمية[4].

٢٣- رافع الفعل المضارع

اختُلِف في عامل الرفع في الفعل المضارع، فذهب البصريون إلى أن رافعه أمر معنوي وهو وقوعه موقع الاسم، فإذا قلت: مررت برجل يضرب، فإن (يضرب) واقع موقع ضارب. وكذلك إذا قلت: هذا رجل يضرب، أو: رأيت رجلاً يضرب[5].

وذهب الكسائي إلى أنه مرفوع بحروف المضارعة[6].

وقال الفراء رافعه تجرده من الناصب والجازم. وقد ردّ البصريون ومن قال بقولهم قول الكسائي والفراء بأوجه مبسوطة في كتب النحو[6].

---

(١) شرح الكافية ١/ ٦٦. وانظر: شرح الإيضاح للعكبري ص١٦٠٩.
والأفكل: الرعدة تعلو الإنسان تكون من البرد والخوف، ولا فعل له. تاج العروس ٨/ ٦٥.

(٢) شرح الرضي ١/ ٦٦.

(٣) المسائل المنثورة ص٢٧٥، المسألة (٣٧٤).

(٤) الغرة ٢/ ١٤٠أ.

(٥) الغرة لابن الدهان ٢/ ٥٨ب، أسرار العربية ص٢٨، الإنصاف ص٥٥١، شرح الإيضاح للعكبري ص١١١، وانظر: سيبويه ١/ ٤٠٩- ٤١٠، والأصول ٢/ ١٤٦، والموجز ص٧٨.

(٦) الغرة ٢/ ٥٨ب، أسرار العربية ص٢٨-٢٩، الإنصاف ص٥٥١، شرح الإيضاح للعكبري ص١١٢، شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٢، شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٣١.

واعتُرِض قول البصريين بالماضي فإنه يقع موقع الاسم نحو: رأيت رجلاً ضرب، وزيد ضرب، ومع هذا لم يُرفع(١).

وأجاب العبدي عن ذلك بأن الماضي في المثال المذكور ونحوه «ناب عن المضارع؛ لاشتراكهما في الفعلية، والمضارع ناب عن الاسم؛ لما بينهما من المضارعة. وإذا كان كذلك لم يقع الماضي موقع الاسم»(٢).

وأجاب غيره بأن الماضي لم يثبت له أصلاً موجب الإعراب وهو مشابهة الاسم؛ لذلك لم يرفع حين وقع موقع الاسم(٣)؛ لفقدانه موجب الإعراب(٤).

وهذا الجواب على ضعفه أقوى من جواب العبدي؛ لأنه ادّعى أن الماضي في نحو: زيد ضرب، ناب عن المضارع. ولا دليل على هذا؛ لأن المتكلم أراد أن يخبر بالماضي، ولو أراد المضارع لعبّر به. فدعوى أنّ الماضي ناب عن المضارع غير مسلَّمة.

٢٤- لـمَّا التعليقية حرف أم اسم؟

من معاني (لَمَّا) التعليق، وهي التي فيها معنى الشرط، ويقال لها الحينية أو التعليقية، وتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما، كقوله تعالى: ﴿فلما آسفونا انتقمنا منهم﴾(٥). وهي في هذا الاستعمال مختصة بالماضي(٦).

(١) أسرار العربية ص٢٨. قواعد المطارحة ق٣٣ب-٣٤أ.

(٢) قواعد المطارحة ق٣٤أ.

(٣) انظر المسألة (٣٥) «علة إعراب الفعل المضارع».

(٤) أسرار العربية ص٢٨. قواعد المطارحة ق٣٤أ.

(٥) الزخرف (٥٥).

(٦) راجع الحديث عنها وعن معانيها في: الأزهية ص١٩٧-١٩٩، وشرح الكافية الشافية ص١٦٤٣-١٦٤٤، ورصف المباني ص٢٨١-٢٨٥، وجواهر الأدب ص٥٢١-٥٢٣، والجنى الداني ص٥٣٧-٥٤٠، ومغني اللبيب ص٣٠٨-٣١٤.

واختلف فيها في هذا الاستعمال على قولين:

الأول: أنها حرف وجوب لوجوب. وقيل: حرف وجود لوجود[١].

الثاني: أنها ظرف بمعنى (حين)، وهو قول ابن السراج[٢] وتلميذه الفارسي[٣].

قال ابن هشام: «وتبعه تلميذان ابن جني، وأبو طالب العبدي».[٤] وتبعهم جماعة منهم الهروي[٥]، وعبد القاهر الجرجاني[٦]، وأبو البقاء العكبري[٧]، والإربلي[٨].

قال المالقي: «وكونها حرفاً هو مذهب سيبويه وأكثر النحويين»[٩].

ونسبه إلى سيبويه أيضًا ابن مالك، وأبو حيان، والمرادي[١٠]. وهذه عبارة سيبويه: «وأمَّا (لمَّا) فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره، وإنما تجيء بمنزلة (لو) لما ذكرنا، فإنما هما لابتداءٍ وجوابٍ»[١١]. قال الرضي: «وكلام سيبويه محتمل، فإنه قال: (لمَّا) لوقوع أمر لغيره، وإنما يكون مثل (لو)، فشبهها بلو، و (لو) حرف، فقال ابن خروف: إنَّ (لمَّا) حرف، وحمل كلام سيبويه على أنه شرط في الماضي كلو»[١٢].

(١) شرح الكافية الشافية ص١٦٤٣، رصف المباني ص ٢٨٣، ارتشاف الضرب ٢/ ٥٧٠، الجنى الداني ص٥٣٨، مغني اللبيب ص٣١٠.

(٢) الأصول ٢/ ١٥٧.

(٣) الإيضاح ص٣١٩، كتاب الشعر ص٧٠، ٨٩، المسائل المشكلة (البغداديات) ص٣١٥-٣١٦.

(٤) شرح قصيدة كعب بن زهير ص٢٣٣.

(٥) الأزهية ص١٩٩.

(٦) المقتصد ص١٠٩٢.

(٧) شرح الإيضاح ص ١٦٨١-١٦٨٢، شرح اللمع ق ١٥٨ب، اللباب ٢/ ٤٨.

(٨) جواهر الأدب ص٥٢١.

(٩) رصف المباني ص٢٨٤.

(١٠) انظر مصادر الحاشية الأخيرة في الصفحة السابقة ما عدا مغني اللبيب.

(١١) الكتاب ٢/ ٣١٢.

(١٢) شرح الكافية ٢/ ١٢٧.

وصحح بعض العلماء المذهب الأول لأوجه منها:

١- أنها ليس فيها شيء من علامات الأسماء.

٢- أنها تقابل (لو)، وتحقيق تقابلهما أنك تقول: لو قام زيد قام عمرو، ولكنه لمّا لم يقم لم يقم.

٣- أنها لو كانت ظرفاً لكان جوابها عاملاً فيها، ويلزم من ذلك أن يكون الجواب واقعاً فيها؛ لأن العامل في الظرف يلزم أن يكون واقعاً فيه، وأنت تقول: لمّا قمتَ أمسِ أحسنتُ إليك اليوم.

وأجاب ابن هشام عن هذا بأنه مثل قوله تعالى: ﴿إنْ كنتُ قلتُه فقد علمتَه﴾[١] أي: إن ثبت أني كنتُ قلتُه. وكذلك هنا المعنى لمَّا ثبت اليوم قيامك أمس أحسنت إليك اليوم[٢].

٤- أنها قد تشعر بالتعليل كما في قوله تعالى: ﴿وتلك القرى أهلكناهم لمّا ظلموا﴾[٣] والظروف لا تشعر بالتعليل.

٥- أن جوابها قد يقترن بإذا الفجائية أو ما النافية كقوله تعالى: ﴿فلما جاءهم بآياتنا إذا هم منها يضحكون﴾[٤] وقوله: ﴿فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته إلاَّ دابة الأرض تأكل منسأته﴾[٥]، وما بعد إذا الفجائية وما النافية لا يعمل فيما قبلها[٦].

---

(١) المائدة: (١١٦).

(٢) مغني اللبيب ص٣١١.

(٣) الكهف: (٥٨).

(٤) الزخرف: (٤٧).

(٥) سبأ: (١٤).

(٦) الجني الداني ص٥٩٤-٥٩٥ (تحقيق د. قباوة)، حاشية الصبان ٤/٧. وانظر أيضاً: شرح الكافية الشافية ص١٦٤٤، ورصف المباني ص٢٨٤.

ونصر عبد القاهر، المذهب الثاني القائل بظرفية (لمَّا) بوجود دليل الاسمية فيها وهو: «أن تكون الكلمة واقعة في موضع يستحقّ الإعراب فيه، فهي منصوبة الموضع على الظرف بمنزلة قولك: حين جئتَ جئتُ»(١). وقال أيضاً: لو كان بقاء صيغة الحرفية يمنع من القضاء بالاسمية لوجب أن يقال: إنّ على، وعن في قولهم: من عليه، ومن عن يميني، لا يكونان اسمين؛ لأجل أن صورة الحرف باقية، وذلك لا يقوله أحد؛ لأن الفرق بين الأسماء غير المتمكنة والحروف من جهة المعنى دون اللفظ فكل لفظ وقع موقعاً يقتضي الاسم حكم عليه بالاسمية...»(٢).

وقوَّى ابن مالك ـ بعد أن صحح المذهب الأول ـ القول بظرفيتها بمجيئها لمجرد الوقت في قول الراجز:

إني لأرجو مُحْرِزاً أن ينفعا
إيَّاي لَمَّا صرتُ شيخا قَلِعا.(٣)

وجمع في التسهيل بين المذهبين فقال: «إذا ولي لمَّا فعل ماضٍ لفظاً ومعنى فهو ظرف بمعنى (إذْ) فيه معنى الشرط، أو حرف يقتضي فيما مضى وجوباً لوجوب»(٤).

قال ابن هشام: «وهو [يعني تفسيرها بإذْ] حسن؛ لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة»(٥).

وبهذا يتضح أن اختيار العبدي وهو القول بظرفيتها له ما يؤيده.

---

(١) المقتصد ص١٠٩٢.

(٢) المقتصد ص١٠٩٢.

(٣) شرح الكافية الشافية ص١٦٤٤، ولم أقف على اسم الراجز. والرجز في المحكم ١/ ١٢٧، وشرح التسهيل ٤/ ١٠٢، وشرح عمدة الحافظ ص٤٠٣، وشواهد التوضيح والتصحيح ص٧٨، واللسان ١٠/ ١٦٤ (قلع). شيخ يتقلَّع: يتقلَّع إذا قام. المحكم، واللسان.

(٤) التسهيل ص٢٤١.

(٥) مغني اللبيب ص٣١٠.

٢٥- الكناية في (كم) الاستفهامية

يسأل بكم عن عدد مجهول. وقد عبَّر عنها بعض النحويين بأنها كناية عن عدد مبهم الجنس والمقدر[١]. ومنهم العبدي الذي ذكر أن «تنكيرها[٢] من جهة النوع والعدد»[٣].

ومعنى هذا أنه يسأل بها دائماً عن عدد مجهول الجنس والمقدار. وليس الأمر كذلك، فإذا قيل: كم إخوتك؟ أو كم كتبك؟ فقد تحدد الجنس، والمسؤول عنه المقدار فقط.

ولا يستقيم أن يكون الجنس والمقدار مبهمين لدى المخاطب؛ لأنه لو كان كذلك لما صح أن يسأل عنهما. ولا يستقيم أن يكون الجنس مبهماً لدى المتكلم، كيف ذلك؟ وهو يأتي لها بتمييز يحدد الجنس حين يقول مثلاً: كم رجلاً عندك؟ وإن كان العدد مجهولاً عنده يطلب من المخاطب تحديده[٤].

صحيح أنها لا تدل على الجنس، لكن المتكلم بها إنما يسأل عن مقدار جنس معلوم عنده يذكره بعد (كم) إمَّا تمييزاً لها نحو: كم كتاباً قرأت؟ وإمَّا مبتدأ هي خبر عنه نحو: كم كتبك؟.

قال العكبري وهو يرد قول العبدي: إذا قلت في جواب كم مالك؟ : «مائة درهم، حصل الأمران[٥]. ومن هنا لم يقتض الجواب التعريف[٦]، بل اقتضى حكم العدد . وبذكر العدد يحصل معرفة النوع إلاَّ أن النوع فيها غير مقصود بل قد

(١) شرح اللمع لابن برهان ص٤٢٨، شرح الكافية الشافية ص١٧٠٤، شرح الألفية لابن الناظم ص٢٩٠، توضيح المقاصد ٤/ ٣٢٤، شرح الألفية للأشموني ٤/ ٧٩.

(٢) أي: إبهاماً.

(٣) شرح الإيضاح للعكبري ص٨٦٦.

(٤) انظر: حاشية الصبان ٤/ ٧٩.

(٥) يعني: النوع والعدد.

(٦) يريد بيان النوع.

يعـرض، ألا تـرى أنك لو قلت: كم دراهمـك؟ لم تكن سـائلاً عـن النوع، ولو جردت السؤال للنوع بكم لم يستقم[1]. فعُلِم أن الغرض الكلي بكم هو العدد»[2].

وما ذكره أبو البقاء صحـيح فالسؤال بكم عن المقدار فقط. ولكن لأنها لا تدل على جنس العدد المسؤول عنه احتاجت إلى ذكر جنسه بعدها ليتميز به العدد[3].

والوجه أن يقال فيها ما قاله سيبويه ـ رحمه الله ـ: إنما يسأل بها عن العدد[4]. وتبعـه كثير من النحـويين في ذلك فذكروا أنها سـؤال أو كناية عن عدد[5]، دون وصفه بأنه مجهول الجنس والمقدار كما صنع بعضهم.

٢٦- نوع كاف (كذا) التي يكنى بها عن العدد

يكنى بكذا عن عدد مجهول نحو: عنـدي كذا وكذا كتاباً. وهي عند طائفة من النحويين مركبة من شيئين: كاف التشبيه، و (ذا) التي للإشارة، وصارت الكلمتان بعد التركيب كلـمة واحدة تعرب حسب العوامل الداخلة عليـها فتكون في موضع رفع أو نصب أو جر. ولا يحكم على الكاف بأنها حرف جر متعلقة بشيء، و(ذا) اسم إشارة في محـل جر؛ «لأن التركيب كثـيراً ما يزيل معنى المفـردين، ويحدث مجموعها معنى لم يكن»[6].

وذهبت طائفة منهم أبو طالب العبدي إلى أن الكلـمتين «الكاف» و «ذا» باقيتان على أصلهما من غير تركيب.

---

(١) هكذا جاءت العبارة! وهي قلقة، بريد: ولو جردت (كم) للسؤال عن النوع لم يستقم.

(٢) شرح الإيضاح للعكبري ص٨٦٦

(٣) الارتشاف ١/ ٣٧٧.

(٤) الكتاب ١/ ٢٩١، ٢/ ٣٠٩.

(٥) انظر: حـروف المعـاني والصـفات ص٦٤، واللمـع ص٣١٤، والمفصل ص١٧٩، وشـرح الجـمل لابن عصفور ٢/ ٤٦، والملخص ص٤٣٤.

(٦) فوح الشذا ص١٧. الأشباه والنظائر ٧/ ٢٧٦.

واختلف هؤلاء في الكاف، أهي حرف جر أصلي، أم زائدة، أم اسم بمعنى مثل، أم غير ذلك من الأقوال التي ذكرها ابن هشام[1]؟ ومنها قول العبدي إنها اسم، ولكن لا معنى للتشبيه فيها. وأنها في موضع رفع بالابتداء في نحو: «له عندي كذا درهما».

وذكر ابن هشام أنّ أبا طالب العبدي اعترض على نفسه بأن أبا علي ذكر أن الكاف لا تكون اسماً إلاَّ في الشعر[2] إذا تعيّن الموضع كما في قول الأعمش:

أتنتهون؟ ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يذهب فيه الزيتُ والفُتُل[3]

«أراد: مثل الطعن؛ لأن الكلام شعر. و (ينهى) فعل لا بد له من فاعل»[4].

وأجاب العبدي - فيما نقله عنه ابن هشام - عن هذا الاعتراض «بأنَّ ذلك خاص في الكاف المفيدة للتشبيه، وهي في (كذا) إنما جاءت كالمركبة مع (ذا) بدليل أنَّ الواو قد سقط فتركبت مع مثلها. وإذا كان كذلك وفارقتها لم يمتنع أن تكون مرفوعة بالابتداء»[5].

(١) فوح الشذا ص١٧-٢١، الأشباه والنظائر ٧/ ٢٧٧-٢٨٠، وانظر: ارتشاف الضرب ١/ ٣٨٩.

(٢) تحدث أبو علي عن اسمية الكاف في المسائل البصريات ص٥٣٧-٥٤٠، والعضديات ص٢١٩-٢٢٠، والمشكلة (البغداديات) ص٣٩٦-٣٩٨، ٥٦٧، وصرح في الأخيرين بأن ذلك خاص بالشعر. وبسط البغدادي ـ رحمه الله ـ القول في المسألة في الخزانة ١٠/ ١٦٦-١٦٨، ١٧٠-١٧٦.

(٣) البيت من قصيدة الأعشى المشهورة التي مطلعها:

ودع هريرة إنّ الركب مرتحل وهل تطيق وداعاً أيُّها الرجل

ديوانه ص١٠٤-١١٣، شرح القصائد التسع ص٦٨٥-٧٢٩، شرح القصائد العشر ص٤١٧-٤٤٥.

والبيت في المقتضب ٤/ ١٤١، والأصول ١/ ٤٣٩، والإيضاح العضدي ص٢٦٠، وسر صناعة الإعراب ص٢٨٣، والخزانة ٩/ ٤٥٣-٤٦١.

الفُتُل: جمع فتيلة، أرادِ فتيلة الجراحة. والمعنى: لا ينهى أصحابَ الجور مثلُ طَعْنٍ جائف، أي: نافذ إلى الجوف، يغيب فيه الزيت والفتل. يريد أنه لا يمنع الجائرين من الجور إلاَّ القتل. الخزانة.

(٤) فوح الشذا ص٢٠، الأشباه والنظائر ٧/ ٢٧٩.

(٥) فوح الشذا ص٢٠، الأشباه والنظائر ٧/ ٢٧٩.

إعرابالله

٢٧- توجيه نصب (شركاءكم) في قوله تعالى: ﴿فأجمعوا أمركم وشركاءكم﴾[١]

منع كثير من النحـويين عطف (شركاءكم) على (أمركم) في الآية الكريمة؛ لأنه لا يقال في الأكثر: أجمعت الشركـاء، وإنما جمعت الشركاء؛ لأن (أجمع) يتعلق بالمعاني دون الذوات[٢].

واختلف هؤلاء في توجيه النصب على أقوال، منها قولان للعبدي حكاهما عنه أبو البقاء العكبري[٣]:

أولهما: أن (أجمعت) بمعنى (جمَّعت)، كما يقال: نهب مجَمَع، أي: مُجمَّع. وأنشد على ذلك قول أبي ذؤيب الهذلي:

فكأنها بالجزعِ جزعِ نُبَايعٍ وأولات ذي العرجاء نهبٌ مُجمَعُ[٤]

---

(١) يونس: (٧١).

(٢) الإيضاح العضدي ص١٩٤، الصحاح ص١١٩٩ (جمع)، المخصص ١٤/ ٢٣٢، البحر المحيط ٥/ ١٧٩، الدر المصون ٦/ ٢٤٠، شرح شـذور الذهب ص٢٣٧-٢٣٨، مغني اللبيب ص٣٩٩، القـاموس المحيط ٣/ ١٥ (جمع).

(٣) انظر: شرح الإيضاح ص٩١٥-٩١٦.

(٤) البيت من قصيدته التي رثى بها بنيه الذين ماتوا بالطاعون في عـام واحد، وكانوا خمسة، وقيل: سبعة. وهي من عيون الشعر العربي، ومطلعها:

أمن المنون وريبها تتوجع والدهر ليس بمعتب من يجزع

ديوان الهذليين ١/ ١-٢١، وشرحه للسكري ص٤-٤١. المفضليات ص٤١٩-٤٢٩، وشرحها للأنباري ص٨٥٠-٨٨٤، وللتبريزي ص١٣٩٧-١٤٥٢. جمهرة أشعار العرب ص٦٨٣-٦٩٧.

الضمير في (كأنها) يرجع إلى الحُمُر المذكورة في أبيات سابقة.

الجزْع: منقطع الوادي. شرح السكري ص١٧. شرح الأنباري ص٨٦٣.

نبايع: وادٍ بين مكة والمدينة في ديار هذيل. معجم ما استعجم ص١٢٩٣. معجم البلدان ٥/ ٢٥٧.

العرجـاء: أكمة أو هضبـة، وأولاتها قِطَعٌ حولهـا من الأرض. وقيل: ذو العرجاء: مـاء لمزينة. شرح السكري ص١٧، شرح الأنباري ص٨٦٣، معجم البلدان ٤/ ٨٩.

نهب مُجْمَعٌ: أي إبل انتهبت فأجمعت وجعلت شـيئاً واحداً وجمع بعضها إلى بعض. شرح السكري، وشرح الأنباري.

وثانيهما: أنه على حذف مضاف معطوف على (أمركم) والتقدير ـ والله أعلم ـ: وأمر شركائكم. فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

والعطف في هذين القولين من عطف المفردات.

وفي الآية أقوال أخرى، منها: أن (شركاءكم) مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: واجْمَعوا شركاءكم، أو وادعوا شركاءكم، أو: واعدوا شركاءكم[1]. والجملة معطوفة على جملة (فأجمعوا أمركم).

ومنها أنه مفعول معه من الفاعل، أي: مع شركائكم. والتقدير ـ والله أعلم ـ: وليجمع شركاؤكم أمرهم[1].

ومنها أنه معطوف عطف مفردات على (أمركم) من غير تقدير مضاف محذوف، أو تأويل (أجمعت) بجمَّعت؛ لأنه يقال: أجمعت شركائي[2].

وليس هذا القول ببعيد، وإن منعه كثير من النحويين كما جاء في مطلع المسألة؛ لأن له في اللغة ما يقويه، فقد ذكر أبو حاتم السجستاني[3] وأبو منصور الجواليقي[4] أنه يقال: جمعت الشيء وأجمعته. وقال ابن سيدة: «وجَمَعْتُ الشيء وأجمعته: ألّفته. وهي قليلة»[5].

وقول العبدي الأول وهو أن (أجمعت) بمعنى (جمَّعت) وجيه أيضاً؛ لأن

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٤٧٣، والكامل للمبرد ص٤٣٢و٨٣٦-٨٣٧، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٦٧-٦٨، والإيضاح العضدي ص١٩٤-١٩٥، والحجة في القراءات السبع ٤/ ٢٨٧-٢٨٩، والبحر المحيط ٥/ ١٧٩، والدر المصون ٦/ ٢٤٠-٢٤١، وشرح شذرات الذهب ص٢٣٧-٢٣٨، ومغني اللبيب ص٣٩٩.

(٢) الدر المصون ٦/ ٢٤٠-٢٤١.

(٣) فعلت وأفعلت ص: ١٨٥.

(٤) ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد ص٣٣.

(٥) المخصص ١٤/ ٢٣٢-٢٣٣.

(أفعل) و(فعّـل) قد تشتركان في مـعنى واحد[١]، وقد يسـتعمل أحـدهما مكان الآخر. قال تعالى: ﴿ولقد كرَّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر﴾[٢] وقال عز اسمه: ﴿فأمّا الإنسان إذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعمه فيقول ربي أكرمن﴾[٣].

وقد قرئت آيات كثيرة بالوجـهين في السبعة وغيرها[٤]، من ذلك قوله تعالى: ﴿يمحو الله ما يشاء ويثبت﴾[٥] قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم: (ويثْبِت) ساكنة الثاء خفيفـة الباء. وقرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي: (ويُثَبِّت) مـفتوحة الثاء مشددة الباء[٦].

قال أبو منصور الأزهري في توجيه القراءتين: «ثَبَّت وأثبت بمعنى واحد»[٧].

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿قال ومن كفر فأمتعه قليلاً ثم اضطره إلى عذاب النار وبئس المصير﴾[٨] قرأ ابن عامر وحـده: (فأُمْتِعُه) خفيفـة من «أمتعت». وقرأ باقي السبعة (فأُمَتِّعُه) مشددة التاء من مَتَّعت»[٩].

قال الأزهري: «وهما لغتان جيـدتان، أَمْتَعت ومتَّعت بمعنى واحد»[١٠]. وقال أبو علي الفارسي: «ووجه قراءة ابن عامـر، أن أمتع لغة، وأن فعّل قد يجري في هذا النحو مجرى أفعل، نحو: فرَّحته وأفْرحته، ونزَّلته وأنْزَلته»[١١].

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٢٣٣-٢٣٤، وأدب الكاتب ص٤٦٠.

(٢) الإسراء: (٧٠).

(٣) الفجر: (١٥).

(٤) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم - القسم الثاني ١/ ٣٨٥-٤٢٣.

(٥) الرعد: (٣٩).

(٦) السبعة ص٣٥٩، التيسير ص١٣٤.

(٧) القراءات وعلل النحويين فيها ص٢٨٤.

(٨) البقرة: (١٢٦).

(٩) السبعة ص١٧٠، التيسير ص٧٦.

(١٠) القراءات وعلل النحويين فيها ص٦٣.

(١١) الحجة في القراءات السبع ٢/ ٢٢١.

٢٨- نائب الفاعل في قوله تعالى:

﴿يُسبَّح له فيها بالغدو والآصال * رجال﴾[١]

قرأ ابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر عنه قوله تعالى: ﴿في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يُسبِّح له فيها بالغدو والآصال * رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة يخافون يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار﴾[١] (يُسبَّح) ببناء الفعل للمفعول. وفي رواية حفص عن عاصم (يُسبِّح) ببناء الفعل للمعلوم. وهي قراءة باقي العشرة[٢]. وفاعله (رجال). أما على القراءة الأخرى فيحتاج إلى نائب فاعل، ولا يستقيم أن يكون (رجال) نائب الفاعل؛ لأنه يفضي إلى أن يكون الرجال مسبَّحين لا مسبِّحين[٣].

وذكر علماء العربية ومن عنوا بتوجيه القراءات أن الجار والمجرور (له) هو نائب الفاعل. و(رجال) فاعل بفعل محذوف، تقديره ﴿يُسبِّح له فيها رجال﴾.

وقيل: (رجال) مبتدأ، خبره ﴿في بيوت أذن الله .....﴾.

وقيل: الخبر محذوف، تقديره (فيها رجال). وقيل: غير ذلك[٤].

ونُقل عن أبي طالب العبدي أنه يجوز أن يقام مقام الفاعل (فيها) و(بالغدو)[٥].

وهو خلاف الأولى صناعة، قال أبو حيان: «أحد المجرورات في موضع

---

(١) النور: (٣٦-٣٧).

(٢) السبعة ص٤٥٦، التبصرة ص٦١١، التيسير ص١٦٢، إرشاد المبتدي ص٤٦٢، النشر ٢/ ٣٣٢.

(٣) شرح الإيضاح للعكبري ص٤١٠، الإرشاد إلى علم الإعراب ص١٠٨.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٥٣، إعراب القراءات السبع ٢/ ١٠٩-١١٠، القراءات وعلل النحويين فيها ص٤٥٦، الحجة في القراءات السبع ٥/ ٣٢٥-٣٢٦، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ١٣٩، حجة القراءات ص٥٠١، التبيان في إعراب القرآن ص٩٧١.

(٥) شرح الإيضاح للعكبري ص٤١٠.

المفعول الذي لم يسم فاعله، والأولى الذي يلي الفعل، لأن طلب الفعل للمرفوع أقوى من طلبه للمنصوب الفضلة»[١].

وقال ابن هشام: «يحتمل كون النائب عن الفاعل الظرف الأول[٢] ـ وهو الأولى ـ أو الثاني أو الثالث»[٣]. وعلل الشيخ محمد الأمير ذلك ـ أعني أولوية إنابة المجرور الأول ـ بقربه من العامل وسبقه[٤].

والمعنى يؤيد إنابة المجرور الأول؛ لأن إقامة المسبَّح له مقام الفاعل أولى من إقامة مكان التسبيح أو وقته. وقد جاء في عدة مواضع من القرآن الكريم مصرحاً بالمسبَّح له ـ عز وجل ـ مع بناء الفعل للفاعل دون ذكر وقت التسبيح أو مكانه فقال سبحانه: ﴿سبَّح لله ما في السموات وما في الأرض﴾[٥] وقال سبحانه: ﴿تُسبح له السماوات السبع والأرض ومن فيهن﴾[٦] وقال ـ عز اسمه ـ: ﴿ألم تر إنَّ الله يسبح له من في السماوات والأرض﴾[٧] وقال تعالى: ﴿يُسبِّح لله ما في السماوات وما في الأرض﴾[٨].

وهذا المجرور هو المفعول حقيقة فقد تعدى إليه الفعل بنفسه في قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسبحونه وله يسجدون﴾[٩]. فالأولى إذن صناعة ومعنى إقامة المجرور الأول مقام الفاعل في الآية موضوع المسألة. والله أعلم.

(١) البحر المحيط ٦/ ٤٥٨.
(٢) يعني: المجرور الأول.
(٣) مغني اللبيب ص٦٢٩.
(٤) حاشية الشيخ محمد الأمير على مغني اللبيب ٢/ ١٣٨.
(٥) الآية الأولى من الحشر والصف.
(٦) الإسراء: (٤٤).
(٧) النور: (٤١).
(٨) الآية الأولى من الجمعة والتغابن.
(٩) الأعراف: (٢٠٦).

٢٩- وجه نصب (الخيل) و(لابة ضرغد) في قول الشاعر:

فلأبغينّكم قَنًا وعوارِضا ولأقبِلن الخيلَ لابة ضَرْغَدِ[١]

ذهب أبو علي الفارسي إلى أن (الخيل) و(لابة ضرغد) في البيت منصوبان بنزغ الخافض؛ لأن (أقبل) فعل لازم، والتقدير: لأقبلنَّ بالخيل إلى لابة ضرغد[٢].

وذهب العبدي إلى أن الفعل (أقبل) في البيت متعد إلى مفعولين هما (الخيل) و(لابة ضرغد)؛ لأنه بمعنى: جعله مقابلاً، وليس ضد أدبر، والمعنى: لأجعلنَّ الخيلَ تقابلُ لابة ضرغد[٣].

وردّ العبدي قول أبي علي بأمرين:

---

(١) البيت من قصيدة لعامر بن الطفيل بن مالك الكلابي العامري، قالها يوم الرَّقم، وهو يوم هزمت فيه غطفان بني عامر قوم الشاعر، مطلعها:

ولتسألن أسماءُ وهي حفيَّةٌ نُصحاءَها: أطردتُ أم لم أُطْرَدِ؟

ديوانه ص٥٥-٥٧، المفضليات ص٣٦٣-٣٦٤، الأصمعيات ص٢١٦، الخزانة ٣/ ٧٤-٨٢.

وفي ألفاظ البيت اختلاف في الرواية، والمثبت رواية النحويين، انظر: سيبويه ١/ ٨٢، ١٠٩، والإيضاح العضدي ص١٨٢، وأسرار العربية ص١٨٠.

قَنا وعُوارض: جبلان لبني فزارة. وقيل: الأول لبني فزارة، والثاني لبني أسد، وقيل: ببلاد طيئ: معجم البلدان ٤/ ١٦٤، ٣٩٩.

لابة ضرغد، اللابة: الحرة، وهي أرض ذات حجارة سوداء. الصحاح ص٢٢٠-٢٢١ (لوب). وضرغد: أرض لهذيل، وقيل: هي حرة بأرض غطفان. معجم ما استعجم ص٨٥٨. معجم البلدان ٣/ ٤٥٦.

(٢) الحجة في القراءات السبع ٣/ ٥٣، المصباح شرح أبيات الإيضاح ق ٦٢ب-٦٣أ، شرح شواهد الإيضاح ص١٥٨-١٥٩، شرح الإيضاح للعكبري ص٨٧٥، سفر السعادة ص٣٩١.

(٣) شرح الإيضاح للعكبري ص٨٧٦، الخزانة ٣/ ٧٧ وفيه: «القول الثاني للعبدري (!) شارح الإيضاح» و«العبدري» تحريف «العبدي»؛ إذ ليس في شراح الإيضاح العبدري - على حد علمي- ثم إن العكبري نسب هذا القول إلى العبدي.

الأول: أنّ (قابلت الشيء) يتعدى إلى مفعول واحد مثل: ضربت زيداً. فإذا دخلت عليه الهمزة تعدى بها إلى ثانٍ.

والثاني: أن «حذف حرفي الجر من المفعولين غير معروف في موضع آخر ليقاس هذا عليه. وأصل الحذف ليس بأصل، فكيف بهذا الحذف؟»[1].

قال أبو البقاء العكبري: «والذي قاله العبدي هو المعروف في اللغة، قال الجوهري في (الصحاح): (وتقول: أقبلته الشيء إذا جعلته في مقابلته، وأقبلت الإبل فمَ الوادي، أو أفواه الوادي) فعدوه إلى مفعولين بنفسه»[2].

وجاء في نوادر أبي زيد الأنصاري: «استقبلتُ الماشيةَ الوادي فأنا أستقبلها إياه. وأقبلتها الوادي إقبالاً إذا أقبلتُ بها نحوه. وقبلتْ الماشية الوادي تقبله قبولاً إذا استقبلته هي»[3].

وقول العبدي في البيت هو الصحيح؛ لأنه هو المعروف في اللغة، كما قال العكبري.

ويقويه أيضاً رواية الأصمعي والمفضل الضبي (ولأهبطن الخيلَ)، ورواية الديوان (ولأوردنّ الخيلَ) فلابة ضرغد في هاتين الروايتين مفعول ثان؛ لأن (هَبط)، و(ورد) يتعديان إلى مفعول واحد، ويتعديان بالهمزة إلى مفعول آخر. وهذا هو الذي يتفق مع توجيه العبدي للبيت.

ولعل توجيه أبي علي الفارسي توجيه معنى لا توجيه إعراب. وبخاصة أنه لا يرى التوسع في النصب بنزع الخافض؛ لأن هذا لا يصار إليه ما وجدت عنه مندوحة[4]، فما بالك بنزع خافضين؟!.

---

(١) شرح الإيضاح ص٨٧٦-٨٧٧.

(٢) شرح الإيضاح ص٨٧٦، وعبارة الجوهري في الصحاح ص١٧٩٧، (قبل) مع اختلاف يسير عما نقله العكبري لا يؤثر فيما سيقت له.

(٣) النوادر في اللغة ص٣٠٥، وانظر: الخزانة ٣/ ٧٧.

(٤) الإيضاح ص١٦٢.

٣٠- إعراب مخصوص نعم وبئس

للنحويين في إعـراب مخصـوص نعم وبئس المتأخر أقـوال، أشهرها أنه مبـتدأ مؤخر والجملة قبله خبر عنه، ومنها أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو) في نحو: نعم الرجل زيد. ومنها أنه مبتدأ حذف خبره، ومنها أنه بدل من الفاعل[١].

واختـار العبدي الإعـراب الأول محتـجّاً بحذف المخـصوص[٢] كمـا في قوله تعالى: ﴿وخذ بيدك ضـغثاً فاضرب به ولا تحنث إنَّا وجدناه صـابراً نعم العبد إنه أواب﴾[٣] التقدير ـ والله أعلم ـ نعم العبد أيوب. وقوله تعالى: ﴿ولقد نادانا نوح فلنعم المجيبون﴾[٤] أي: نحن. وقوله: ﴿والأرض فرشناها فنعم الماهدون﴾[٥].

قال العبدي: وحذف المخصوص «يدل على أنه مبتدأ وما قبله الخبر؛ إذْ لو كان خبراً لأدى إلى حـذف الجملة بكمالها، وحذف بعضـها أسهل»[٦]. وبهذا الدليل صحح العكبري إعراب المخصوص مبتدأ خبره ما قبله[٧].

وما ذكره العبـدي يرجح إعرابه مبتدأ مخـبر عنه بما قبله ولا يوجب ذلك؛ لأن إعرابه خبراً لمبتدأ محذوف له ما يقويه[٨].

---

(١) شرح الجـمل لابن عصفـور ١/ ٦٠٥-٦٠٦، المقرب ١/ ٦٩، شرح الـتسهـيل لابن مالك ٣/ ١٦-١٧، ارتشاف الضرب ٣/ ٢٥، توضيح المقاصد ٣/ ١٠٠-١٠١، همع الهوامع ٥/ ٤١.

(٢) قواعد المطارحة ق١١٥أ، ١٢٦ب.

(٣) سورة ص: (٤٤).

(٤) الصافات: (٧٥).

(٥) الذاريات: (٤٨).

(٦) قواعد المطارحة ق١٢٦ب، ونحوه في ق١١٥أ.

(٧) شرح الإيضاح ص٤٥٨-٤٥٩.

(٨) انظر: التعليقة على كتـاب سيبويه ٢/ ٢٥٢-٢٥٣، والمسائل المشكلة ص٢٩٩-٣٠٠، والمرتجل ص١٤٣، وشرح الإيضاح للعكبري ص٤٦٣-٤٦٤، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٠١-١٠٢.

٣١- توجيه رواية في البيت:

ولُبْسُ عباءة وتقرَّ عيني أحب إليَّ من لبس الشُّفوف[١]

الرواية المشهورة في البيت (وتقرَّ) بالنصب، وبها استشهد النحويون على إضمار (أنْ)[٢] ونصب (تقر) بها؛ ليعطف الفعل الذي صار معها اسماً مؤولاً على الاسم الصريح (لُبْس)[٣].

وذكر ابن يسعون والقيسي أن البيت روي برفع (تقر)[٣]. ونقل العكبري عن العبدي جواز الرفع في (تقر)[٤]. فهل هذا وقوف منه على الرواية أو توسع في الإعراب اتفق مع رواية لم تبلغه؟ الاحتمالان واردان.

ونقل عنه العكبري أيضاً توجيه الرفع على أن الفعل (تقر) خبر مقدم لـ(عيني)، والجملة حال. قال: «والعامل فيها (أحب)، ويجوز أن يعمل فيها المصدر الذي هو (لبس عباءة)، ويكون التقدير: أنْ ألبس عباءة قارة عيني...»[٥].

وفي هذا الإعراب إشكالان:

أولهما: إعرابه (تقر) خبراً مقدماً، و(عيني) مبتدأ مؤخراً. وفي هذا التباس

---

(١) البيت من أبيات قالتها ميسون بنت بحدل الكلبية بعد زواجها من معاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنه- ورحيلها عن قومها، مطلعها:

لبيتٌ تخفق الأرواح فيه أحبُّ إليَّ من قصرٍ مُنيف

درة الغواص ص٥٢-٥٣، العيني ٤/ ٣٩٧، شرح شواهد المغني ص٦٥٣، شرح أبياته ٥/ ٦٥-٦٦، الخزانة ٨/ ٥٠٣-٥٠٦.

والبيت في كثير من كتب النحو منها: الكتاب ١/ ٤٢٦، والمقتضب ٢/ ٧٢، والأصول ٢/ ١٥٠ وغيرها.

الشُّفوف: الثياب الرقيقة. الصحاح ص١٣٨٢، اللسان ١١/ ٨١ (شفف).

(٢) انظر: مصادر البيت النحوية الواردة في الحاشية السابقة.

(٣) انظر: المصباح لابن يسعون ق١٠٦أ، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ص٣٤٦.

(٤) شرح الإيضاح ص١٦٤٦.

(٥) شرح الكافية للرضي ١/ ٢١٢، الارتشاف ٢/ ٣٦٥، همع الهوامع ٤/ ٤٦.

المبتدأ بالفاعل، وهو من المواضع التي يمتنع فيها تقديم الخبر[1]. والذي دعاه إلى هذا التقدير أن الجملة الحالية المصدرة بمضارع مثبت عارٍ من قد لا يصح ربطها بالواو، وإنما تربط بالضمير فقط[2]. لكنه فرَّ من محظور ووقع في آخر، ولو قدره: وأنا تقر عيني، لسلم من المحظورين.

الإشكال الآخر: قوله: «العامل فيها [أي في جملة الحال] أحب» والحال لا تتقدم على عاملها إذا كان اسم تفضيل[3]؛ ولهذا يتعين أن يعمل فيها ما أجازه بعد ذلك وهو المصدر (لُبْس). وهذا هو المفهوم من تقدير ابن يسعون: «لَلُبْس عباءة قارة عيني أحب إليَّ من لبس الشفوف»[4] وتقدير القيسي: «لأن ألبس العباءة قارة عيني أحبّ إليَّ»[5]. وهو المتفق مع معنى البيت؛ لأنها تفضل لبس العباءة مع قرة عينها بها على لبس الثياب الرقيقة دون قرة عينها.

تعليلاته

٣٢- علية تقديم المرفوعات على غيرها

اعتاد النحويون بعد استقرار التأليف النحوي على منهج ثابت تقديم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات في مؤلفاتهم النحوية[6]، وذكروا عللاً متقاربة لعملهم

(١) التسهيل ص٤٦، وشرحه لابن مالك ١/٢٩٨، شرح الكافية للرضي ١/٩٨، ارتشاف الضرب ٢/٤١، همع الهوامع ٢/٣٣.

(٢) شرح الكافية للرضي ١/٢١٢، الارتشاف ٢/٣٦٥، همع الهوامع ٤/٤٦.

(٣) التسهيل ص١١٠، وشرحه لابن مالك ٢/٣٤٤، الارتشاف ٢/٣٥٣، أوضح المسالك ص٣٣٠، همع الهوامع ٤/٢٩-٣٠.

(٤) المصباح ق ١٠٦أ.

(٥) إيضاح شواهد الإيضاح ص٣٤٦.

(٦) انظر على سبيل المثال لا الحصر:
الأصول لابن السراج ١/٥٨ و١٥٨ و٤٠٨، والموجز ص٥٤ و٦٢ و٩٢، والإيضاح العضدي ص٢٩ و١٦٧ و٢٥١، واللمع ص١٠٩ و١٣١ و١٥٥، والمفصل ص١٨ و٣١ و٨٢، والفصول في العربية ص١١ و٢١و٣٠، وشرح شذور الذهب ص١٥٨.

هذا، منها قول أبي علي الفارسي: «الرفع في الرتبة قبل النصب والجر؛ وذلك أنّ الرفع يستغني عن النصب والجر نحو قام: زيد، وعمرو منطلق. والنصب والجر لا يكونان حتى يتقدم الرفع...»[1].

ومنها قول ابن يعيش: «قُدِّم الكلام في الإعراب على المرفوعات لأنها اللوازم للجملة والعمدة فيها، والتي لا يخلو منها، وما عداها فضلة يستقل الكلام دونها»[2] ونحوه قول ابن هشام: بُدئ «بالمرفوعات لأنه لا يخلو منها[3] كلام، ولا تكون إلاّ عمدا، أي: غير صالحة للاستغناء عنها»[5].

أمَّا أبو طالب العبدي فقد ذكر علة أخرى لتقديم المرفوع على غيره فقال: «الرفع من جنس الواو وهي أقوى من بقية حروف المد التي منها الحركات»[5].

وفي كلامه هذا ثلاث دعاوى، الأولى: قوله: «الرفع من جنس الواو». ولعله يقصد أنه لَمَّا كانت علامة الرفع الأصلية الضمة، والضمة من الواو ـ كما قال الخليل بن أحمد رحمه الله[6] ـ أو هي واو صغيرة كما عبَّر به عنها بعض متقدمي النحويين[7]، صار الرفع من جنس الواو.

الدعوى الثانية: قوله عن الواو: «هي أقوى من بقية حروف المد» وفي كتاب سيبويه ـ رحمه الله ـ: الواو والياء أثقل من الألف، والياء أخف من الواو[8]. ولعل هذا ما يريده العبدي.

(١) الإيضاح العضدي ص٢٧.

(٢) شرح المفصل ١/ ٧٤.

(٣) في النسخة المطبوعة التي بين يدي (فيها) وهو تطبيع، صوابه ما أثبت، وهو الموجود في الطبعة الأخرى من شرح اللمحة البدرية التي حققها د. صلاح راوي ١/ ٢٩٠.

(٤) شرح اللمحة البدرية ١/ ٣٣٣.

(٥) شرح الإيضاح للعكبري ص٢٣٨.

(٦) سيبويه ٢/ ٣١٥.

(٧) الخصائص ٢/ ٣١٥، سر الصناعة ص١٧.

(٨) الكتاب ٢/ ٣٥٧، ٣٥٨.

الدعوى الثالثة: قوله: «حروف المد التي منها الحركات» وهذا قول الخليل حكاه عنه سيبويه. وقال به أيضاً[1]. وقال ابن جني: «اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين»[2].

إذن دعاوى العبدي الثلاث مسلمة عند النحويين غير منكرة. لكن جعلها علة لتقديم المرفوعات على غيرها محل نظر؛ إذْ لا يلزم دائماً تقديم الثقيل فقد يؤخر. وقد نبَّه هو نفسه على هذا فقال: «لو أن قائلاً قال: إن تقديم المنصوب أولى لخفته وكثرته لكان مصيباً»[3].

ولم يعجب كلامه هذا أبا البقاء العكبري فعقب عليه بقوله: «وهذا من طريف الأقوال؛ وذلك أن كون المرفوع ثقيلاً والمنصوب خفيفاً يقتضي تقديم الثقيل؛ لأن النطق به يقع أولاً، واللسان مترفِّهٌ، فيكون أحمل للثقيل، فإذا أعيا أمكنه حمل الخفيف»[3].

قلت: وقد يبدأ بالخفيف تعويداً للسان وتدرجاً به إلى النطق بالثقيل.

٣٣- علة انتهاء الفعل في التعدي إلى ثلاثة مفعولات

الأفعال المتعدية منها ما يتعدى إلى مفعول واحد فقط وهو أكثرها، ومنها ما يتعدى إلى مفعولين، ومنها ما يتعدى إلى ثلاثة وهو أقلها إذ لم يذكر أكثر النحويين سوى سبعة أفعال في هذا الباب، هي: أعلم، وأرى، ونبَّأ، وأنبأ، وخبَّر، وأخبر، وحدَّث[4].

(١) الكتاب ٢/ ٣١٥.

(٢) سر الصناعة ص١٧، وانظر: الخصائص ٢/ ٣١٥-٣١٦.

(٣) شرح الإيضاح للعكبري ص٢٣٨.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ١/ ١٤٧آ، التبصرة والتذكرة ص١٦٩، الإشارة لابن فضال ص٣٦، المفصل ص٢٥٧-٢٥٨، ارتشاف الضرب ٣/ ٨٣، المساعد ١/ ٣٨٢.

والتمسوا علة لذلك، فقال بعضهم. إنَّ الأسماء أصول للأفعال، والأسماء ثلاثة: ثلاثية، ورباعية، وخماسية. فكان أقصى ما يتعدى إليه الفعل ثلاثة أيضاً حملاً للفرع على الأصل.

ونظر بعضهم إلى الفعل نفسه وانقسامه بحسب الأزمنة إلى ماضٍ، وحاضر، ومستقبل فكأنهم نظروا إلى أقسام الفعل هذه فجعلوا أقصى ما يتعدى إليه ثلاثة كهذه الأقسام.

وقد علل أبو طالب العبدي ذلك بعلة أخرى نظر فيها إلى مصدر الفعل وزمانه ومكانه، وهذه يعمل فيها الفعل اللازم والمتعدي فقال: الأصل أن يتعدى الفعل إلى المصدر والزمان والمكان، وتعديه إلى المفاعيل فرع، فإذا لم تزد الأصول على هذه الثلاثة فالفروع أولى[1].

وهذه العلل اجتهادات من النحويين ـ رحمهم الله ـ في التماس العلة قابلة للخطأ والصواب.

٣٤- علة عدم وقوع الضمير حالاً

اشترط جمهور النحويين في الحال أن تكون نكرة، وما جاء خلاف ذلك فمتأوَّل. وبسطوا القول في علة تنكيرها[2].

واتفقوا على منع وقوع ضمير الخطاب والتكلم حالاً، وأجاز الكوفيون ذلك في ضمير الغيبة نحو: عبد الله إياه أشهر منه إياها[3].

---

(١) شرح الإيضاح للعكبري ص ٨٥٠.

(٢) راجع: أسرار العربية ص١٩٣-١٩٥، وشرح الإيضاح للعكبري ص٩٣٣، واللباب له أيضاً ١/ ٢٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٦٢.

(٣) ارتشاف الضرب ٢/ ٣٣٧.

ونقل أبو البقاء العكبري علتين لعدم وقوع الضمير حالاً، إحداهما لأبي طالب العبدي وهي قوله: إنما لم يقع الضمير حالاً لبعده من الاشتقاق والوصف به.

والعلة الأخرى لأبي عثمان المازني وهي قوله: إنما لم يقع الضمير حالاً لعدم الفائدة فيه. وفسّر أبو البقاء هذا بقوله: «ومعنى ذلك أن المضمر يفتقر إلى ظاهر يعود إليه، فلو كانت الحال قد ذُكرت ليعود الضمير إليها كان تكريراً لا فائدة فيه، وإن لم تذكر لم يجزْ، إذْ لا يدل الضمير بنفسه على شيء»[1].

والعلة التي ذكرها المازني بتفسير أبي البقاء لها أقرب من علة العبدي فقد جاءت الحال جامدة في قوله تعالى: ﴿فانفروا ثباتٍ﴾[2] وقوله: ﴿هذه ناقة الله لكم آيةً﴾[3]. فلا يعلل منع وقوع الضمير حالاً بأمر قد وقع وهو الجمود. والله أعلم بالصواب.

٣٥- علة إعراب الفعل المضارع

أجمع البصريون والكوفيون على أن الفعل المضارع معرب. وهو عند الكوفيين معرب بالأصالة؛ لأن الإعراب عندهم أصل في الأسماء والأفعال.

أمَّا عند البصريين فالإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال؛ لأنّ الأصل في الأفعال البناء كالحروف؛ إذْ لا تعتورها المعاني المختلفة كالفاعلية والمفعولية والإضافة . . . وغيرها من المعاني التي لا تتضح إلاَّ بالإعراب[4]، ولذلك بحث البصريون عن علة مخالفة الفعل المضارع هذا الأصل بإعرابه.

(١) شرح الإيضاح ص٩٤٧.

(٢) النساء: (٧١).

(٣) الأعراف: (٧٣).

(٤) راجع: الإيضاح في علل النحو ص٧٧-٨٢، والتبيين ص١٥٣-١٥٥، وارتشاف الضرب ١/ ٤١٤، وهمع الهوامع ١/ ٤٤.

وذكروا أن سبب ذلك مشابهةُ هذا الفعلِ الاسمَ شبهاً قوياً، وذكروا عدة أوجه لتلك المشابهة[1]، نقف منها على ما نقله ابن إياز في قواعد المطارحة[2] عن العبدي وهو قوله: «حصل [أي الشبه] من وجهين:

الأول ـ لفظي ـ وهو: أن يضرب على وزن ضارب.

والثاني ـ معنوي ـ وهو: أنه مبهم يتخصص كما أنّ ضارباً كذلك».

ومراده بقوله: «إنّ يضرب على وزن ضارب» أنَّ الفعل المضارع على زنة اسم الفاعل في عدة الحروف والحركات والسكون.

وهذا الشبه راجع إلى اللفظ؛ ولذلك جعله العبدي لفظياً.

وفي شرح السيرافي على كتاب سيبويه عبارة موجزة يعني بها ـ فما ظهر لي ـ هذا الوجه.

فقد قال بعد أن ذكر ثلاثة أوجه شابه فيها الفعل المضارع الاسم: «هذه ثلاثة أوجه من المضارعة، وبقي وجهان: المساواة في العدة والرتبة، وأن ألف الوصل لا تدخل على المضارع كما دخلت على الماضي والأمر»[3].

فهو يعني بقوله: «المساواة في العدة» عدة الحروف وحركاتها وسكناتها.

أما الوجه المعنوي فقد ذكره النحاة السابقون للعبدي، ومنهم المبرد[4]،

(١) وردت تلك الأوجه أو بعضها في كثير من كتب النحو المتقدمة والمتأخرة، ومنها: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٧٣-٧٤، والمسائل العسكرية ص٢٥١-٢٥٢، والمشكلة ص١٠٣-١٠٨، والتبصرة والتذكرة ص٧٦-٧٧، وأسرار العربية ص٢٥-٢٧، والإنصاف ص٥٤٩-٥٥٠، وشرح الإيضاح للعكبري ص١٠٦-١٠٧، والارتشاف ١/ ٤١٤، والهمع ١/ ٥٤.

(٢) ق١٢١أ.

(٣) شرح الكتاب ١/ ٧٤.

(٤) المقتضب ٢/ ١-٢، ٤/ ٨٠-٨١.

وابن السراج[١]، والفارسي[٢]، وقبلهم سيبويه فقد قال: «وإنما ضارعت[٣] أسماء الفاعلين أنّك تقول: إنّ عبد الله ليفعلُ، فيوافق قولك: لفاعل، حتى كأنّك قلت: إنّ زيداً لفاعل، فيما تريد من المعنى»[٤].

وفسّر السيرافي عبارة سيبويه تلك بأن اسم الفاعل يصلح للحال والاستقبال، فإذا أريد به الحال بُيِّن ذلك بلفظة «الآن» فهو في هذا مبهم يحتاج إلى تخصيص كالفعل المضارع يصلح للحال والاستقبال، و«السين» و«سوف» تخصصانه للاستقبال[٥].

٣٦- علة تأنيث العدد مع المعدود المذكر وتذكيره مع المؤنث

من سنن العربية مخالفة الأعداد من ثلاثة إلى تسعة المعدود في التذكير والتأنيث مفردة كانت أو مركبة أو معطوفة. ويشاركها في هذا الحكم (عشرة) إذا كانت مفردة.

وحاول النحويون أن يلتمسوا علة ذلك فذكروا أوجهاً[٦]، منها الوجهان اللذان نقلهما أبو البقاء العكبري[٧] عن العبدي:

(١) الأصول ١/ ٣٩.

(٢) المسائل العسكرية ص٢٥١.

(٣) يعني: أفعال المضارعة.

(٤) الكتاب ١/ ٣.

(٥) شرح الكتاب ١/ ١٠٣.

(٦) انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص٦٢٤-٦٢٦، وجمل الزجاجي ص١٢٥، وأقسام الأخبار لأبي علي ص٢٠٨، والمخصص ١٧/ ٩٩-١٠٠، والغرة لابن الدهان ٢/ ١٥٠أ، وأسرار العربية ص٢١٨-٢١٩، وشرح اللمع لأبي البقاء العكبري ق١٨٧ب، واللباب له أيضاً ١/ ٣٢٠-٣٢١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ١٨-١٩، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٤٧.

(٧) شرح الإيضاح ص١٠٤١-١٠٤٢.

«أحدهما: أنّ الهـاء تجردت من دلالة التأنيث، ودخلت لمجرد الفـرق، كما أنّ (يا) تدخل لتنبيـه المنادى ثم تُجرّد من ذلك وتتعين للتنبيـه فقط؛ ومن هنا دخلت على الفعل كقراءة الكسائي: ﴿ألا يا اسْجدوا﴾[1].

«والوجه الثاني: أنّ الهاء تدخل في بعض الجموع في المذكر دون المؤنث فتقول في جمع لسان على قول من أنّثـها: أَلْسُن. وعلى قول من ذكّره: أَلْسِنَة[2]. وكما جاء في جمع حمار في الكثرة حُمُر، وفي القلة أَحْمِرة».

وأصل هذا القول للفراء فقد حكى أبو بكر بن الأنبـاري عنه نحوه فقال: «قال الفراء ومن قال بقوله: تثبت في عدد المذكر من الثلاثة إلى العشرة، ولم تثبت في عدد المؤنث من الثلاث إلى العشر؛ لأن العدد مبني على الجمع، فلما كانوا يثبتون الهاء في جمع المذكر، فيقولون: صبَي وصبْيَة، وغلام وغِلمْةَ . . . . ، أثبتوها في عدده؛ لأن الـعدد مبـني على الجمع، ولما كـانوا لا يدخلون الهاء في [جـمع][3] المؤنث فيـقولون: رُكْبـة ورُكَب، وقِرْدة وقِردَ، لم يدخـلوها في عدد المؤنث؛ لأن العدد مبني على الجمع»[4].

(١) النمل: (٢٥). وتفرد الكسـائي من السبـعة بهذه القراءة وهـي بتخفيـف (ألا) والوقف على (يا) والبدء باسجدوا. وقرأ باقي السبعة (ألاَّ يسجدوا). السبعة ص٤٨٠، التيسير ص١٦٧-١٦٨.

(٢) اللسان مذكراً العضو، ومؤنثاً اللغة أو الرسالة أو القصيدة.

انظر: المذكر والمؤنث للفراء ص٧٤، ولابن الأنبـاري ص٢٩٤-٢٩٥، ولابن التستري ص١٠١-١٠٢، ولابن جني ص٩٠، والمخصص ١٧/ ١٢، والبلغة ص٨١.

(٣) في المطبوعة: (في عدد المؤنث) ولا يستقيم الكلام به، ولعله خطأ مطبعي.

(٤) المذكر والمؤنث ص٦٢٤. وانظر: أقسام الأخبار لأبي علي ص٢٠٨، والغرة لابن الدهان ٢/ ١٥٠أ.

مناظراته ومناقشاته

٣٧- ياء المخاطبة ضمير وليس حرف تأنيث

نقل أبو البركات الأنباري[١] وياقوت الحموي[٢] من شرح الإيضاح للعبدي مناظرة جرت بينه وبين أبي محمد يوسف بن الحسن السيرافي حول ياء المخاطبة في نحو (تفعلين)، وكان ابن السيرافي يقول فيها بقول الأخفش والمازني من البصريين إنها علامة تأنيث والفاعل مضمر[٣]. كذلك عدّها أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري من الكوفيين من علامات التأنيث في الأفعال[٤].

أمّا شيخ الصناعة سيبويه فهي عنده من الضمائر[٥]، وعليه جمهور النحويين[٦].

قال العبدي في مناظراته ابن السيرافي: «فقلت له: لو كانت بمنزلة التاء في ضربتْ، علامة للتأنيث فقط لثبتت مع ضمير الاثنين إذا قلت: أنتما تضربان، كما تقول: ضربتما. فلمّا حذفت مع ضمير الاثنين عُلم أن فيها - مع دلالتها على التأنيث- معنى الفاعل، فلمّا صارا للاثنين بطل ضمير الواحد الذي هو الياء، وجاءت الألف وحدها»[٧].

---

(١) نزهة الألباء ص٣٣٦.

(٢) معجم الأدباء ٢/ ٢٣٧.

(٣) التسهيل ص٢٣، وشرحه لابن مالك ١/ ١٢٣-١٢٤، شرح الكافية للرضي ٢/ ٩، البسيط في شرح الجمل ص٢٠٦-٢٠٧، الملخص في ضبط قوانين العربية ص٥٨١، مغني اللبيب ص٤١٣، تعليق الفرائد ٢/ ٣٠.

(٤) المذكر والمؤنث ص١٦٦، ١٨٦.

(٥) الكتاب ٢/ ٣٠٢.

(٦) تعليق الفرائد ٢/ ٣٠.

(٧) نزهة الألباء ص٣٣٦، معجم الأدباء ٢/ ٢٣٧، الوافي بالوفيات ٦/ ٢٦٨.

وحجة القائلين إنها حرف تأنيث حكاها ابن أبي الربيع فقال: «وأمَّا الأخفش فحجته أنّ الضمير في الظهور والكمون لا يختلف بحال التأنيث والتذكير، فمتى ظهر في أحدهما ظهر في الآخر، ومتى استتر في أحدهما استتر في الآخر، ألا ترى أنك تقول: زيد قام فيستتر الضمير، وتقول في المؤنث: هند قامت فيستتر، وكذلك تقول الزيدان قاما، والهندان قامتا، وزيد يقوم، وهند تقوم، ولا تجد هذا النوع ينكسر، فيجب أن يقال في مثل قولك: أنت يا هند تضربين: إنَّ الفاعل مضمر، والياء دالة على تأنيث ذلك المضمر، كما يقال في المذكر: أنت يا زيد تضرب، والفاعل ضمير مستتر»[1].

وأجاب ابن أبي الربيع عن هذا بأن حكم الضمير في الظهور والاستتار لا يختلف إذا أمكن لحوق علامة التأنيث نحو: زيد قام، وهند قامت. أمَّا إذا تعذر ذلك فلا بدّ من الظهور والمخالفة للمذكر؛ ليكون ذلك فارقاً بين المذكر والمؤنث[1].

واحتج كثير ممن تعرض للخلاف في المسألة على اسمية ياء المخاطبة بما احتج به العبدي في مناظرته لابن السيرافي، وهو أنه لو كانت الياء علامة تأنيث كالتاء في قامت لتثبت مع ضمير المثنى كما ثبتت الياء في نحو: أنتما ضربتما، فكان يقال: أنتما تضربيان. ولم ينقل أحد من العرب مثل هذا[2].

وزاد ابن أبي الربيع حجة نسبها لسيبويه وهي: «أن الياء لم تثبت علامة للتأنيث في شيء من كلام العرب .... وإنما اشتهر أن يكون التأنيث بالتاء، وبالألف. وأمَّا الياء فلم يستقر ذلك فيها»[3].

(١) البسيط في شرح الجمل ص٢٠٧.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٢٤، البسيط في شرح الجمل ص٢٠٦-٢٠٧، الملخص في ضبط قوانين العربية ص٥٨١.

(٣) البسيط ص٢٠٦.

٣٨- (ليس) فعل لا حرف

ذهب أبو علي الفارسي في بعض مصنفاته[١] إلى أنَّ (ليس)، حرف مستدلاً على ذلك بأوجه منها ما نسبه إليه العبدي أنها وليتْ (أنْ) المخففة من الثقيلة في قوله تعالى: ﴿وأن ليس للإنسان إلاَّ ما سعى﴾[٢] دون فاصل، ولا يلي الفعل (أنْ) هذه إلاَّ وبينهما حاجز، كما في قوله تعالى: ﴿علم أنْ سيكون منكم مرضى﴾[٣]. ولو كانت (ليس) فعلاً لم تتجرد عن الفاصل، وقد تجردت فاقتضى ذلك حرفيتها. وذكر العبدي أن هذا أقوى أدلة أبي علي[٤]. وعقَّب عليه بقوله: «وهذا عندي غير لازم لأمرين:

الأول: أنَّ هذا الحاجز إنما يلزم مع الأفعال الراسخة [القدم][٥] في الفعلية، و(ليس) ضعيفة.

الثاني: أن العوض[٦] المعتبر عند الواضع هو في الإيجاب (السين) و (سوف) و(قد)، وفي النفي (لا) و (لن)، ولا يصح دخول شيء منه على (ليس).

وأجيب أيضاً بأجوبة أخرى، منها جوابان ذكرهما عبد القاهر الجرجاني، أولهما: أن (ليس) أشبهت الحرف لجمودها ونفيها فجرت مجرى (لم). والثاني: أنها فعل متضمن معنى النفي فنزِّل ما فيه من النفي معها منزلة حرف النفي مع الفعل فكأنّ (أنْ ليس) بمنزلة: أنْ لا يكون»[٧].

---

(١) انظر: البصريات ص٨٣٣، والحلبيات ص١٦٣-١٧٢، والمسائل المنثورة ص٢٠٧-٢٠٨.

(٢) النجم: (٣٩).

(٣) المزمل: (٢٠).

(٤) قواعد المطارحة ق٢٠أ.

(٥) في النسخة التي بين يدي (المقدَّم) وهو تحريف.

(٦) عبَّر عن الفاصل بالعوض؛ لأنه عُوِّضَ به أمران فقدمتهما (أنْ) المخففة، أولهما: حذف حرف من حروفها. والثاني: زوال اختصاصها بالأسماء ودخولها على الأفعال فجيء بالعوض ليمنع مباشرتها للفعل. شرح الإيضاح للعكبري ص٦٥٤.

(٧) المقتصد ص٤٨٥، وانظر أيضاً أمالي ابن الحاجب ١/١٠٣-١٠٥ ففيها هذان الجوابان مع جوابين آخرين.

٣٩- الفصل بين العاطف والمعطوف

استقبح أبو علي الفصل بين العطف ومعطوفه حتى وإن كان الفصل بالظرف الذي يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره. قال: «ولو قلت: هذا ضاربُ زيدٍ اليومَ وغداً عمراً لكان قبيحاً نصبت عمراً أو جررته لفصلك بين حرف العطف وما عطف به بالظرف. . .»[(١)]. وقصر ذلك على الشعر كقول الأعشى:

يوماً تراها كشِبهِ أردية الـ ـعَصْب ويوماً أديمَها نَغِلا[(٢)]

ونقل العكبري عن العبدي ردّه وجه القبح الذي ذكره أبو علي للمنع فقال: «قال العبدي: ليس الاستقباح في هذا على ما ذكره أبو علي؛ لأنه يجوز أن تعطف الجملة على الجملة المتقدمة، ولا فرق في ذلك بين تقدم المفعول الأول على الثاني وبين عكسه» وذكر العكبري أن العبدي استشهد على صحة كلامه بقولهم: «هذا معطي زيدٍ الدراهمَ وعمراً الدنانيرَ، وإن شئت: والدنانيرَ عمراً»[(٣)].

وأيَّد العكبري إجازة العبدي الفصل بين العاطف والمعطوف فقال: «والذي ذكره العبدي هو الحق. . . وذلك في الظرف أحسن، ويدلّ عليه مجيئه في القرآن كقوله

---

(١) الإيضاح العضدي ص١٤٤.

(٢) البيت من قصيدة مدح بها الأعشى أحدَ أذواء اليمن، مطلعها:

إنَّ محلاً وإنَّ مرتحلاً وإنَّ في السفر ما مضى مهلا

انظر: ديوان الأعشى ص٢٨٣-٢٨٧. ونقل محققه ـ رحمه الله ـ عن ابن قتيبة [انظر: الشعر والشعراء ص٦٩] شكّه في صحة نسبة القصيدة إلى الأعشى، وقوى هذا الشك بأدلة ذكرها في ص٢٨٧.

الضمير في (تراها) راجع إلى الأرض المذكورة في البيت السابق لهذا البيت.

العَصْب: ضروب من برود اليمن، وكذلك (الخِمْسِ) وهي رواية في البيت.

أديم الأرض: وجهها. النَّغِل: الفساد. إيضاح شواهد الإيضاح ص١٦٣-١٦٧، شرح شواهد الإيضاح ص١٢٤-١٢٦.

(٣) شرح الإيضاح ص٧٠١.

تعالى: ﴿ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة﴾[1] والمعنى: وحسنة في الآخرة، وهو كثير في القرآن. . .»[2].

وما ذهب إليه العبدي هو قول الجمهور فقد أجازوا في السعة الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالظرف وقصره الكسائي وأبو علي على الشعر[3].

وقد ورد الفصل بالظرف والجار والمجرور في عدة مواضع في القرآن الكريم منها قوله تعالى: ﴿ومنهم من يستمع إليك وجعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقرا﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿أولئك حبطت أعمالهم وفي النار هم خالدون﴾[5] أي: وهم خالدون في النار، إلى غير ذلك من الآيات[6]. مما جعل عبد القاهر الجرجاني ـ رحمه الله ـ يستشكل قصره على الشعر[7].

٤٠- حذف واو العطف

أجاز جماعة منهم الأخفش والفارسي والعكبري وابن عصفور وابن مالك حذف واو العطف وحدها وإبقاء المعطوف بها[8] محتجين لذلك بما ورد في كلام العرب مما ظاهره أنه على حذف الواو كرواية أبي زيد عن بعضهم قوله: «أكلت

(١) البقرة: (٢٠١).

(٢) شرح الإيضاح ص٧٠١.

(٣) التسهيل ص١٧٨، شرحه لابن مالك ٣/ ٣٨٤، شرح الكافية للرضي ١/ ٣٢٤، ارتشاف الضرب ٢/ ٦٦٦، المساعد ٢/ ٤٧٨.

(٤) الأنعام: (٢٥).

(٥) التوبة: (١٧).

(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن ص١١٦ و٤٨٨ و٦٣٩ و٧٠٧، ودراسات لأسلوب القرآن ـ القسم الأول ٣/ ٥٧٥-٥٧٨.

(٧) المقتصد ص٥٢٦.

(٨) نتائج الفكر ص٢٦٣، شرح الإيضاح للعكبري ص٩٩٠، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٥١-٢٥٢، التسهيل ص١٧٨، شرح الكافية للرضي ١/ ٣٢٦، ارتشاف الضرب ٢/ ٦٦١، المساعد ٢/ ٤٧٣-٤٧٤.

لحماً سمكاً تمراً»[1]. ومما حملوه على حذف الواو قول الشاعر:

كيف أصبحت؟ كيف أمسيت؟ مما يزرع الوُدّ في فؤاد الكريم[2]

أي: وكيف أمسيت؟.

ولا يرى أبو طالب العبدي هنا حاجة إلى تقدير الواو؛ «لأن كل واحد من الكلامين جملة مستغنية عن الأخرى»[3]. وقريب من هذا قول السهيلي: «هو عندهم على إضمار حرف العطف، ولو كان كذلك لانحصر إثبات الود في هاتين الكلمتين من غير مواظبة ولا استمرار عليهما، ولم يرد الشاعر ذلك، وإنما أراد أن يجعل أوَّل الكلام ترجمة على سائره، يريد الاستمرار على هذا الكلام والمواظبة عليه. . . .»[4]. على أن السهيلي لا يرى أصلاً إضمار حروف العطف، فقد افتتح المسألة بقوله: «لا يجوز إضمار حروف العطف»[4]. ومن هنا أنكر تقديرها في البيت.

ولم أقف على رأي صريح للعبدي في المسألة غير ما نقله العكبري عنه من قوله: «لا حاجة هنا إلى تقدير الواو. . .»[5]. وهذا يحتمل أنه لا يرى أصلاً حذف حرف العطف؛ ولذلك حاول أن يرد استدلال من يقول به بهذا البيت. ويحتمل أيضاً أنه يجيزه ولكنه لا يرى هذا شاهداً له؛ لأن المعنى ليس على تقدير حرف العطف. والاحتمال الأول أقوى. والله أعلم بالصواب.

---

(١) الخصائص ١/ ٢٩٠، ٢/ ٢٨٠، الارتشاف ٢/ ٦٦١، مغني اللبيب ص٧٠٦.

(٢) لم أقف على قائله.

وهو في الخصائص ١/ ٢٩٠، ٢/ ٢٨٠، وأمالي السهيلي ص١٠٢، ونتائج الفكر ص٢٦٣، وشرح الإيضاح للعكبري ص ٩٨٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٥٢، وضرائر الشعر ص١٦١، والبسيط لابن أبي الربيع ص٦٩٠.

ورواية ابن عصفور في الضرائر شرح الجمل: (كيف أمسيت؟ كيف أصبحت؟). وفي أماني السهيلي ونتائج الفكر: (يثبت الود). وفي البسيط: (يغرس الود). وفي شرح الجمل (فؤاد السقيم).

(٣) شرح الإيضاح للعكبري ص٩٨٨.

(٤) نتائج الفكر ص٢٦٣.

(٥) شرح الإيضاح للعكبري ص٩٨٨.

٤١- ردّ رواية زعمها أبو علي الفارسي في قول الشاعر:

فليت كفافا كان خيرُك كلُّه وشرُّك عني ما ارتوى الماء مرتوي[١]

في هذا البيت إشكالات كثيرة، منها: وجه نصب (كفافا) ، وتعيين اسم (ليت)، وخبر (كان)؛ ووجه رفع (شرك) ونصبه فقد رُوي البيت بهما. . . وغير ذلك مما بحثَه من تحدث عنه من شراح الشواهد، وغيرهم من النحويين[٢].

وسأتناول إشكالاً واحداً من هذه الإشكالات له صلة بهذا البحث، وهو في قوله:

. . . . . ما ارتوى الماء مرتوي

فقد رواه أبو علي الفارسي في الإيضاح[٣] والتذكرة[٤] برفع الماء على أنه فاعل (ارتوى). وأسند الارتواء إلى الماء مبالغة، أو على حذف مضاف تقديره، شارب الماء، أو أهل الماء[٥]. وحَذْفُ المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه كثير في العربية[٦].

---

(١) البيت ليزيد بن الحكم الثقفي، شاعر أموي من أهل الطائف من قصيدة عاتب فيها ابن عمه عبد الرحمن ابن عثمان بن أبي العاص، أو أخاه عبد ربه بن الحكم.
الأغاني ١٢/ ٢٩٤-٢٩٦، أمالي القالي ١/ ٦٧-٦٨، المسائل البصريات ص٢٨٥-٢٩٣، أمالي ابن الشجري ١/ ٢٧٠-٢٧١، لباب الآداب ص٣٩٦-٣٩٩، الخزانة ٣/ ١٣٢-١٣٤، شرح أبيات مغني اللبيب ٥/ ١٨١-١٨٢، شعراء أمويون ٣/ ٢٧٤-٢٧٨.

(٢) راجع: أمالي ابن الشجري ١/ ٢٨٠-٢٨٧، ٢/ ١٨-٢٥، والمصباح ق٣٥ب-٣٨ب، وإيضاح شواهد الإيضاح ص١٤١-١٤٥، وشرح شواهد الإيضاح ص١١٥-١١٦، وأمالي ابن الحاجب٣/ ١١٩-١٢٠، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٦٣، ومغني اللبيب ص٣٢٠-٣٢٢، وخزانة الأدب ١٠/ ٤٧٢-٤٨٤.

(٣) ص١٢٣.

(٤) انظر: المصباح ق٣٦ب-٣٧أ.

(٥) المصباح ق٣٦ب، أمالي ابن الشجري ١/ ٢٨٣-٢٨٤، ٢/ ٢٢-٢٣، شرح الإيضاح للعكبري ص٦٢٧-٦٢٨، مغني اللبيب ص٣٢١.

(٦) أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٢، مغني اللبيب ص٦٨٨-٦٩٠.

ونقل ابن يسعون عن أبي علي قوله: «(عني) ينبغي أن يكون متعلقاً بشر، ويكون (ما) في موضع نصب؛ لأنه ظرف من الزمان، و(أفعل) فيه معنى الفعل فلا يمتنع أن يعمل في الظروف الزمانية وغيرها. ويجوز أن يتعلق بمرتو، كأنه قال: وشرك مرتو عني ما ارتوى الماء، أي مرتو وقت روي شارب الماء، والمعنى فيه الدوام والأبد»[1].

واعترضه بقوله: «وقول أبي علي: وأفعل فيه معنى الفعل. هو وهم عندي؛ لأن شراً هنا ليس في معنى أفعل الذي يراد به المفاضلة، وإنما هو الشر الذي هو ضد الخير الذي قوبل به في البيت. فهو فَعْلٌ إذاً، وحقيقته ألاَّ يعمل في شيء؛ لأنه جنس. ولعل الكاتب غيره في التذكرة. . .»[2].

قلت: الاعتراض مسلَّم به. ولو صح لغة تعليق (عنى) بشر؛ لأنه مصدر فيه رائحة الفعل ما صح معنى؛ لذلك يتعين الوجه الثاني الذي أجازه أبو علي وهو أنه متعلق بمرتوٍ، وهو العامل أيضاً في (ما ارتوى). وهذا ما حكاه أبو طالب العبدي عن شيخه أبي علي[3]، وهو قول من قال بقول أبي علي أو فسّر البيت على قوله[4].

والذي دعا أبا علي إلى رفعه الماء بارتوى مع ما في ذلك من تقدير مضاف محذوف أو ادعاء المبالغة في الإسناد أن مرتوياً لا يصلح أن يكون فاعلاً لارتوى؛ لأنه خبر (شرك)[5]، قال ابن الشجري: «وحَسُن الإخبار عن الشر بمرتوٍ؛ لأن

(١) المصباح ق٣٦ب.

(٢) المصباح ق٣٧ب.

(٣) أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٤.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٢٨٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ص١٤٤، وشرح شواهد الإيضاح ص١١٦.

(٥) المصباح ق٣٦ب-٣٧أ.

الارتواء يكف الشارب عن الشرب، فجاز لذلك تعليق (عني) بمرتوي»[1]. ونقل ابن يسعون عن أبي علي قوله في توجيه الإخبار بمرتوٍ عن شرك: «المعنى على كفاف خيره، وانتفاء شره، فوضع المروي[2] موضع ذلك، أي: انتهى كما ينتهي المرتوي عن شربه»[3].

وأنكر أبو طالب العبدي رواية شيخه أبي علي البيت برفع الماء، وأوجب نصبه، وإسناد (ارتوى) إلى (مرتوٍ)، وقال بعد أن حكى إعراب شيخه للبيت: «وأنا مطالب بفاعل ارتوى»[4]؛ لأنه لم يظهر له وجه ما ذهب إليه شيخه من أن فاعله الماء. وقال: «معنى ما ارتوى الماء مرتوٍ: ما شرب الماء شارب».[5] و(عن) فيما ذهب إليه «متعلقة بمعنى (كفافاً) كأنه قال: فليتك كان خيرُك وشرُّك كافا عني ما ارتوى الماء مرتوي».

واختار قول العبدي جماعة من العلماء وصححوه، منهم أبو العلاء المعري[6]، وابن الشجري الذي قال: «والقول عندي أن الالتزام بالظاهر على ما ذهب إليه العبدي أشبه بمذاهب العرب فيما يريدون به التأبيد، كقولهم: لا أفعل كذا ما طار طائر، ولا أكلمك ما سمر سامر». ومنهم أيضاً ابن يسعون إذْ نقل من تذكرة أبي علي ما قاله عن البيت، ثم عقَّب عليه بقوله:

«وقد بان بالنص الجلي أن الرفع في الماء مذهب الفارسي، وهي رواية بعيدة من الصواب أحوجته إلى تكلف هذا الإعراب. والصحيح نصب الماء. هكذا رويناه

(١) أمالي ابن الشجري ٢/ ٢١.

(٢) كذا في نسخة المصباح التي بين يدي، ولعله: المرتوي. ويقويه قوله بعد: «كما ينتهي المرتوي».

(٣) المصباح ق١٣٧أ.

(٤) أمالي ابن الشجري ١/ ٢٨٥.

(٥) أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٤.

(٦) رسالة الغفران ص٢٥٤.

في الأمـاني لأبي علي البغـدادي عن أبي الحـسن الأخفش أيضـاً، على أن يكون (خيرُك كله وشـرُّك) مرفوعاً بكان، و(كفافـاً) خبر عنهما مـقدم على (كان). ولم يمنع منه أبو علي لبعده، ولكن لاعـتقاده أنّ مرتوياً خبر عن الشـر، وكانت تدعوه الحال في هذه الرواية أن يجعله فاعلاً لارتوى و(شرك) عنده بلا خبر». (١)

أمّا نصبه فـعلى نزع الخافض، أي: ما ارتوى من الماء، أو بِالماء(٢). وأجاز ابن يسـعون نصـبـه نصب المفعـول به؛ «لأنه يقـال: رويت الماء(٣)، وارتويتـه بمعنى استقيته، وهذا في فعلته وافتعلته كشويت الشيَّ واشتويته». (٤)

وقول العبدي هو الذي يتفق مع مراد الشاعر، فـهو يتمنى انكفاف خير المعاتَب وشره أبداً؛ لذلك فسّر العبـدي (ما ارتوى الماء مرتوي) بما شرب الماءَ شاربٌ، ولن يعدم وقت من الأوقات وجود شارب ماء.

أمّا على تقدير أبي علي (ما شرب أهل الماء) فكأنه يتمنى انكفاف شره عنه مدة شرب أهل الماء فقط، وهي مهما طالت فإنها مدة قصيرة لا يعقل أن يتمنى الشاعر انكفاف الشر فيها فقط.

وإعراب العبـدي أيضاً لا يحوج إلى تقدير حـذف مضاف أو ادعاء مـبالغة في الإسناد، بخلاف إعراب أبي علي. وما لا يحوج إلى شيء أولى مما يحوج. والله أعلم بالصواب.

وآخر دعـوانا أن الحمـد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبـينا محـمد وعلى آله وصحبه وسلم.

---

(١) المصباح ق٣٧ أ ـ ب.

(٢) أمالي ابن الشجري ١/ ٢٨٥، شرح الإيضاح للعكبري ص٦٣٠.

(٣) في أدب الكاتب ص٥٢٤: «رَوِيت مـاءً ولبناً، ومن مـاءٍ ولبنٍ». وفي كـتـاب الأفـعال لابن القـوطيـة ص١٠٥: «رَوِيَ ماءً وشراباً». وانظر أيضاً كتاب الأفعال لابن القطاع ٢/ ٦٩.

(٤) المصباح ق٣٧أ.

المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات والرسائل العلمية:

١- البديع في علم العربية/ لابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) الجزء الثاني: دراسة وتحقيق: صالح بن حسين العايد.ـ الرياض: جامعة الإمام، كلية اللغة العربية (رسالة دكتوراه).

٢- التذييل والتكميل في شرح التسهيل/ لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ): نسخة فلمية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٣- توجيه اللمع في النحو/ لابن الخباز النحوي (ت ٦٣٩هـ): مصورة الدكتور إبراهيم أبو عباة عن نسخة لا له لي بتركيا.

٤- شرح إيضاح أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)/ لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ): دراسة وتحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي.ـ الرياض: جامعة الإمام، كلية اللغة العربية، ١٤٠٩هـ (رسالة دكتوراه).

٥- شرح الكافية، الموسوم، بالكتاب الركني/ للحديثي.

* شرح الكافية للرصاص = منهاج الطالب.

٦- شرح كتاب سيبويه/ لأبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ). عن نسخة دار الكتب المصرية رقم (١٣٧ نحو).

* شرح اللمع لابن الخباز= توجيه اللمع.

٧- شرح اللمع/ لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) (مصورتي عن نسخة خدا بخش باتنه بالهند (١٥٧٧)).

٨- الغرة في شرح اللمع/ لأبي محمد، المعروف بابن الدهان (ت٥٦٩هـ) مصورتي عن نسخة قليج باشا بتركيا (٩٤٩).

٩- قواعد المطارحة/ لجمال الدين حسين بن بدر بن إياز البغدادي (ت٦٨١هـ) مصورتي عن نسخة مكتبة ولي الدين بتركيا (٣٠٢).

١٠- المحصول في شرح الفصول لابن معط (ت ٦٢٨هـ)/ تأليف أبي الحسن بن إياز (ت٦٨١هـ)، مصورتي عن نسخة مكتبة عارف حكمت بالمدينة (١٧٦نحو).

١١- المصباح، شرح أبيات الإيضاح لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)/ تصنيف أبي الحجاج بن يسعون (مصورتي عن نسخة الأحمدية بحلب).

١٢- منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن حاجب/ لأحمد بن محمد الرصاص: دراسة وتحقيق: أحمد بن عبد الله السالم.ـ الرياض: جامعة الإمام، كلية اللغة العربية (رسالة دكتوراه).

١٣- هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل/ تأليف عبد القادر بن أبي القاسم بن أبي العباس المكي (٨٨٠هـ)، القسم الثاني: تحقيق: عبد العزيز بن القناوي صافي الجيل.ـ مكة المكرمة: جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤١٤هـ (رسالة دكتوراه).

ثانياً: المطبوعات:

١- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة/ لأبي عبد الله عبد اللطيف السَّرْجي (٧٤٧-٨٠٢هـ)؛ تحقيق: طارق الجنابي .ـ ط١ .ـ بيروت: [دن]، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٢- أدب الكاتب/ لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢١٣-٢٧٦هـ)، حققه: محمد الدالي .ـ ط١ .ـ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب/ لأبي حيان الأندلسي، (٦٥٤-٧٤٥هـ)؛ تحقيق: محمد بن أحمد النماس.ـ ط١ .ـ القاهرة: مطبعة المدني، [دت].

٤- الإرشاد إلى علم الإعراب/ لشمس الدين محمد بن أحمد القرشي الكيشي؛ تحقيق: عبد الله الحسيني، محسن العميري .ـ ط١ .ـ مكة المكرمة: جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م.

٥- إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر/ لأبي العز محمد الواسطي القلانسي (٤٣٥-٥٢١هـ) تحقيق ودراسة: عمر حمدان الكبيسي .ـ ط١ .ـ [دم: دن]، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٦- الأزهية في علم الحروف/ تأليف علي بن محمد الهروي؛ تحقيق: عبد المعين الملوحي .ـ ط٢ .ـ دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٧- أسرار العربية/ لأبي البركات الأنباري (٥١٣-٥٧٧هـ)؛ عني بتحقيقه محمد بهجة البيطار، دمشق: المجمع العلمي العربي، ١٣٧٧هـ، ١٩٥٧م.

٨- الإشارة إلى تحسين العبارة/ علي بن فضال المجاشعي (٤٧٩هـ)؛ تحقيق: حسن شاذلي فرهود، الرياض: دار العلوم، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٩- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين/ عبد الباقي بن عبد المجيد اليمني؛ تحقيق: عبد المجيد دياب .ـ ط١ .ـ الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

١٠- الأشباه والنظائر في النحو/ لجلال الدين السيوطي؛ تحقيق: عبد العال سالم مكرم .ـ ط١ .ـ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م.

١١- الأصمعيات/ اختيار أبي سعيد عبد الملك الأصمعي؛ تحقيق: أحمد شاكر، عبد السلام هارون .ـ ط٣ .ـ القاهرة: دار المعارف [دت].

١٢- الأصول في النحو/ لأبي بكر السري بن السراج؛ تحقيق: عبد الحسين الفتلي .ـ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٣- إعراب القرآن/ لأبي جعفر النحاس؛ تحقيق: زهير غازي زاهد .ـ بغداد: وزارة الأوقاف، ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.

١٤- إعراب القراءات السبع/ لأبي عبد الله بن خالويه؛ تحقيق: عبد الرحمن العثيمين.ـ ط١ .ـ القاهرة: مكتبة الخانجي.

١٥- الأغاني/ لأبي الفرج الأصفهاني .ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، [دت].

١٦- الإغراب في جدل الإعراب/ تأليف أبي البركات كمال الدين عبد الرحمن الأنباري؛ حققه: سعيد الأفغاني .ـ دمشق: الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ، ١٩٥٧م.

١٧- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح/ لأبي الحسين بن الطراوة؛ تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي .ـ ط١ .ـ القاهرة: مطبعة المدني، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

١٨- كتاب الأفعال/ تأليف أبي القاسم علي بن جعفر بن القطاع الصقلي .ـ بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

١٩- الاقتراح في علم أصول النحو/ لجلال الدين السيوطي؛ تحقيق: أحمد محمد قاسم .ـ ط١ .ـ القاهرة: [دن]، ١٣٩٦هـ، ١٩٧٦م.

٢٠- أقسام الأخبار/ لأبي علي الحسن الفارسي؛ تحقيق: علي جابر المنصوري؛ مجلة المورد، (مج٧، ع٣، ١٩٧٨م).

٢١- الأم/ المنسوب للإمام الشافعي، أشرف على طبعه محمد زهري النجار.ـ ط١ .ـ القاهرة: [دن]، ١٣٨٢هـ، ١٩٦١م.

٢٢- الأمالي/ لأبي علي القالي .ـ ط٣ .ـ القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٧٣هـ، ١٩٥٣م.

* أمالي ابن الحاجب = الأمالي النحوية.

٢٣- أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه/ تحقيق: محمد إبراهيم البنا .ـ ط١ .ـ القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٩٠هـ، ١٩٨٠م.

٢٤- أمالي ابن الشجري/ تحقيق: محمود محمد الطناحي.ـ ط١ .ـ القاهرة: [د.ت.].

٢٥- الأمالي النحوية/ لابن الحاجب أبي عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر؛ تحقيق: حسن حمودي .ـ ط١ .ـ بيروت: [دن.] ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٢٦- إنباه الرواة على أنباه النحاة/ تأليف الوزير جمال الدين يوسف القفطي؛ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٢٧- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين/ تأليف أبي البركات عبد الرحمن الأنباري؛ تعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد.ـ ط٤ .ـ [دم.دن]، ١٣٨٠هـ، ١٩٦١م.

٢٨- الأنموذج في النحو/ لأبي القاسم الزمخشري .ـ ط١ .ـ بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م، (مطبوع مع نزهة الظرف في علم الصرف).

٢٩- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ تأليف أبي محمد بن هشام الأنصاري؛ علّق عليه: محمد محيي الدين عبد الحميد .ـ القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٧٦هـ، ١٩٥٧م.

٣٠- إيضاح شواهد الإيضاح/ تأليف أبي علي الحسن بن عبد الله القيسي؛ دراسة وتحقيق: محمد الدعجاني .ـ ط١ .ـ بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م.

٣١- الإيضاح العضدي/ لأبي علي الحسن الفارسي؛ تحقيق: حسن شاذلي فرهود .ـ ط١ .ـ القاهرة: [دن]، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.

٣٢- الإيضاح في شرح المفصل/ لأبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب؛ تحقيق: موسى بناي العليلي .ـ بغداد: وزارة الأوقاف ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٣٣- الإيضاح في علل النحو/ لأبي القاسم الزجاجي؛ تحقيق: مازن المبارك .ـ ط٢ .ـ بيروت: دار النفائس، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.

٣٤- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون/ للبغدادي إسماعيل باشا بن محمد أمين .ـ بغداد: مكتبة المثنى [دت].

٣٥- البحر المحيط/ لأبي حيان محمد بن علي الأندلسي .ـ الرياض: مطابع النصر عن طبعة القاهرة ١٣٢٩هـ.

٣٦- البسيط في شرح الجمل/ لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد القرشي الأشبيلي؛ تحقيق ودراسة: عياد الثبيتي .ـ ط١ .ـ بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.

٣٧- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/ تأليف جلال الدين السيوطي؛ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم .ـ ط ١ .ـ القاهرة: مطبعة عيسى الحلبي، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٥م.

٣٨- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة/ تصنيف مجد الدين محمد الفيروزأبادي؛ حققه: محمد المصري .ـ ط١ .ـ الكويت: مركز المخطوطات والتراث، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٣٩- تاج العروس من جواهر القاموس/ تأليف محمد بن محمد مرتضى الزَّبيدي.ـ ط١ .ـ القاهرة: مطبعة الخيرية، ١٣٠٦هـ.

٤٠- تاريخ بغداد/ لأبي بكر الخطيب البغدادي .ـ بيروت: دار الكتاب العربي، [دت.].

٤١- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم/ لأبي المحاسن الفضل بن محمد التنوخي؛ تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو .ـ الرياض: جامعة الإمام، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

٤٢- تأويل مشكل القرآن/ لأبي محمد بن قتيبة الدينوري؛ تحقيق: السيد أحمد صقر .ـ ط٢ .ـ القاهرة: دار التراث، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.

٤٣- التأويل النحوي في القرآن/ تأليف عبد الفتاح أحمد الحموز .ـ ط١ .ـ الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٤٤- التبصرة في القراءات السبع/ تأليف أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي؛ تحقيق: محمد غوث الندوي .ـ ط٢ .ـ بومباي: الدار السلفية، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٤٥- التبصرة والتذكرة/ لأبي محمد عبد الله الصيمري؛ تحقيق: أحمد مصطفى عليٍّ الدين .ـ ط١ .ـ مكة المكرمة: جامعة أم القرى، مركز البحوث العلمية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٤٦- التبيان في إعراب القرآن/ لأبي البقاء العكبري؛ تحقيق: علي محمد البجاوي .ـ القاهرة: عيسى البابي الحلبي.

٤٧- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين/ لأبي البقاء العكبري؛ تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين .ـ ط١ .ـ بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٤٨- التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية/ تأليف محيي الدين عبد الحميد.ـ القاهرة: المكتبة العلمية، [دت.].

٤٩- تذكرة الحفاظ/ لأبي عبد الله الذهبي .ـ ط٣ .ـ حيدر أباد الدكن: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٧٦هـ، ١٩٥٦م.

٥٠- تذكرة النحاة/ لأبي حيان محمد يوسف الغرناطي الأندلسي؛ تحقيق: عفيف عبد الرحمن .ـ ط١ .ـ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٥١- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد/ لابن مالك، محمد الطائي؛ حققه: محمد كامل بركات .ـ القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٣٨٨هـ، ١٩٦٨م.

٥٢- التصريح على التوضيح/ خالد بن عبد الله الأزهري .ـ بيروت: دار الفكر، [دت.].

٥٣- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد/ تأليف محمد بدر الدين الدماميني؛ تحقيق: محمد بن عبدالرحمن المفدي.ـ ط١ .ـ [دم: دن]، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٥٤- التعليقة على كتاب سيبويه/ لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي؛ تحقيق: عوض القوزي.ـ ط١ .ـ القاهرة: مطبعة الأمانة، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

٥٥- تنوير الحوالك إلى شرح موطأ الإمام مالك/ تأليف جلال الدين السيوطي .ـ القاهرة: مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، [دت.].

٥٦- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك/ لابن أم قاسم المرادي؛ تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان.ـ ط٢ .ـ القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، [دت.].

٥٧- كتاب التيسير في القراءات السبع/ لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني؛ عني بتصحيحه أتوبرتزل، بغداد: مكتبة المثنى، [دت.].

٥٨- الجمل في النحو/ صنَّفه أبو القاسم الزجاجي؛ حققه: على توفيق الحمد.ـ ط١ .ـ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٥٩- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام/ تأليف أبي زيد محمد بن الخطاب القرشي؛ حققه محمد علي الهاشمي.ـ الرياض: جامعة الإمام، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

٦٠- الجنى الداني في حروف المعاني/ لابن أم قاسم المرداي؛ تحقيق:

أ- طه محسن، بغداد، ١٣٩٦هـ، ١٩٧٦م.

ب - فخر الدين قباوة .ـ ط٢.ـ بيروت: دار الآفاق، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٦١- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب/ لعلاء الدين الإربلي؛ تحقيق: حامد أحمد نيل.ـ القاهرة: [د.ن)، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٦٢- حاشية الأمير على مغني اللبيب/ لمحمد بن محمد بن الأمير.ـ القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، ١٣٠٢هـ، ١٨٨٤م.

٦٣- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك.ـ القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، [دت.].

٦٤- حاشية الشيخ ياسين بن زين الدين العليمي (مطبوع بهامش التصريح).

٦٥- الحجة في القراءات السبع/ لأبي علي الحسن الفارسي؛ تحقيق: بدر الدين قهوجي .ـ دمشق: دار المأمون للتراث، [دت.].

٦٦- حجة القراءات/ للإمام أبي زرعة عبد الرحمن بن زنجلة؛ تحقيق: سعيد الأفغاني .ـ ط٢ .ـ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

٦٧- الحروف/ تأليف أبي الحسين المزني؛ حققه محمود حسني محمد، محمد حسن عواد .ـ ط١ .ـ عمان: دار الفرقان، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٦٨- كتاب حروف المعاني والصفات/ تأليف أبي القاسم الزجاجي؛ تحقيق حسن شاذلي فرهود .ـ الرياض: دار العلوم، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٦٩- كتاب الحلل في شرح أبيات الجمل/ لابن السيد البطليوسي؛ دراسة وتحقيق مصطفى إمام.ـ ط١ .ـ القاهرة: مطبعة الدار المصرية، ١٩٧٩م.

٧٠- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب/ تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي؛ تحقيق: عبد السلام هارون .ـ القاهرة: دار الكتاب العربي، [دت.].

٧١- الخصائص/ لأبي الفتح عثمان بن جني؛ تحقيق: محمد علي النجار .ـ بيروت: دار الهدى، [د.ت.].

٧٢- دراسات لأسلوب القرآن الكريم/ تأليف محمد عبد الخالق عضيمة.ـ القاهرة: مطبعة السعادة، [د.ت.].

٧٣- درة الغواص في أوهام الخواص/ للقاسم بن علي الحريري؛ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم .ـ القاهرة: دار نهضة مصر.

٧٤- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون/ لأبي العباس السمين الحلبي؛ تحقيق أحمد محمد الخراط .ـ ط١ .ـ دمشق: دار القلم، [دت.].

٧٥- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع/ تأليف أحمد بن الأمين الشنقيطي .ـ ط٢ .ـ بيروت: دار المعرفة، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.

٧٦- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس/ شرح وتعليق محمد محمد حسين.ـ ط٧ .ـ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٧٧- ديوان تميم بن أُبيّ بن مقبل/ تحقيق عزة حسن.ـ دمشق: [دن]، ١٩٦٠م.

٧٨- ديوان حاتم الطائي/ تحقيق عادل سليمان.ـ القاهرة: مطبعة المدني، [دت].

٧٩- ديوان عامر بن الطفيل/ رواية أبي بكر الأنباري عن أبي العباس ثعلب .ـ بيروت: دار صادر، ١٣٨٣هـ، ١٩٦٣م.

* رسالة الإفصاح = الإفصاح.

٨٠- ديوان كعب بن مالك الأنصاري/ تحقيق سامي مكي العاني.ـ ط٢ .ـ بيروت: عالم الكتب، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

٨١- ديوان الهذليين .ـ القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م.

٨٢- رسالة الغفران/ لأبي العلاء المعري؛ تحقيق: عائشة عبد الرحمن.ـ ط٦ .ـ القاهرة: دار المعارف، [دت.].

٨٣- رصف المباني في شرح حروف المعاني/ لأحمد المالقي؛ تحقيق: أحمد محمد الخراط .ـ دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.

٨٤- الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام/ تأليف أبي القاسم السهيلي؛ ضبطه: طه عبدالرؤوف سعد .ـ القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، [دت.].

٨٥- الزاهر في معاني كلمات الناس/ لأبي بكر الأنباري؛ تحقيق: حاتم صالح الضامن .ـ بغداد: دار الرشيد، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

٨٦- السبعة/ لابن مجاهد بن العباس؛ تحقيق: شوقي ضيف.ـ ط٢ .ـ القاهرة: دار المعارف، [دت.].

٨٧- سر صناعة الإعراب/ لأبي الفتح عثمان بن جني؛ دراسة وتحقيق: حسن هنداوي .ـ ط١ .ـ دمشق: دار القلم، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٨٨- سر الفصاحة/ للأمير أبي محمد بن سنان الخفاجي.ـ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٨٩- سفر السعادة وسفير الإفادة/ تأليف علي بن محمد السخاوي؛ تحقيق: محمد أحمد الدالي.ـ دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٩٠- سير أعلام النبلاء/ شمس الدين الذهبي؛ حققه شعيب الأرناؤوط... [وآخ] .ـ بيروت: مؤسسة الرسالة، [دت.].

٩١- السيرة النبوية/ لابن هشام؛ تحقيق: مصطفى السقا.ـ ط٣ .ـ بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩١هـ، ١٩٧١م.

٩٢- شرح أبيات مغني اللبيب/ صنفه عبد القادر بن عمر البغدادي؛ حققه: عبدالعزيز رباح، أحمد يوسف دقاق .ـ ط١ .ـ دمشق: دار المأمون للتراث، [دت.]

٩٣- شرح أشعار الهذليين/ صنعة أبي سعيد الحسن السكري؛ حققه: عبد الستار أحمد فراج .ـ القاهرة: مطبعة المدني، [دت.].

٩٤- شرح ألفية ابن مالك/ لأبي الحسن الأشموني.ـ القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، [دت.].

٩٥- شرح ألفية ابن مالك/ لابن عقيل؛ تعليق محمد محيي الدين عبد الحميد [دم: دن، دت].

٩٦- شرح ألفية ابن مالك/ لابن الناظم بدر الدين مالك.ـ بيروت: منشورات ناصر خسرو.

٩٧- شرح ألفية ابن معط/ تأليف عبد العزيز بن جمعة بن القواس؛ تحقيق: علي موسى الشوملي .ـ ط١ .ـ الرياض: مكتبة الخريجي، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٩٨- شرح التسهيل/ لابن مالك؛ تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون .ـ ط١ .ـ [دم. دن]، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

٩٩- شرح جمل الزجاجي/ لابن عصفور الأشبيلي؛ تحقيق: صاحب أبو جناح .ـ بغداد: وزارة الأوقاف، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

١٠٠- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب/ تأليف ابن هشام الأنصاري؛ تعليق محمد محيي الدين عبد الحميد .ـ ط٩ .ـ القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٨٢هـ، ١٩٦٣م.

١٠١- شرح شواهد الإيضاح/ تأليف أبي محمد عبد الله بن برى؛ تحقيق: عيد مصطفى درويش .ـ القاهرة: مجمع اللغة العربية، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٠٢- شرح شواهد مغني اللبيب/ تأليف جلال الدين السيوطي .ـ بيروت: دار مكتبة الحياة، [دت.].

١٠٣- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ/ لجمال الدين محمد بن مالك الطائي؛ تحقيق: عدنان الدوري .ـ بغداد: وزارة الأوقاف، ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.

١٠٤- شرح عيون الإعراب/ تأليف أبي الحسن علي بن فضال المجاشعي؛ حققه حنا جميل حداد .ـ ط١ .ـ عمان: مكتبة المنار بالزرقاء، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م.

١٠٥- شرح القصائد التسع المشهورات/ صنعة أبي جعفر النحاس؛ تحقيق: أحمد خطاب .ـ بغداد: وزارة الإعلام، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.

١٠٦- شرح القصائد العشر/ صنعة الخطيب التبريزي؛ تحقيق: فخر الدين قباوة.ـ ط٣ .ـ بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

١٠٧- شرح قصيدة كعب بن زهير/ لابن هشام الأنصاري؛ تحقيق: محمود حسن

أبو ناجي .ـ ط٣ .ـ دمشق: مؤسسة علوم القرآن، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

١٠٨- شرح قطر الندى وبل الصدى/ تصنيف ابن هشام الأنصاري؛ علَّق عليه: محمد محيي الدين عبد الحميد.ـ ط١٢ .ـ القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٨٦هـ، ١٩٦٦م.

١٠٩- شرح كافية ابن الحاجب/ تأليف رضي الدين محمد بن الإستراباذي .ـ بيروت: دار الكتب العلمية بيروت، [دت.].

١١٠- شرح الكافية الشافية/ لابن مالك الطائي؛ حققه: عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث .ـ ط١ .ـ مكة المكرمة: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

١١١- شرح كتاب سيبويه/ لأبي سعيد السيرافي؛ تحقيق: رمضان عبد التواب، .ـ ط١ .ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، [دت.] (مج١).

١١٢- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية/ لابن هشام الأنصاري؛ دراسة وتحقيق هادي نهر .ـ بغداد: مطبعة الجامعة، ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.

١١٣- شرح اللمع/ صنفه ابن برهان العكبري؛ حققه فائز فارس .ـ ط١ [دم: دن]، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م.

١١٤- شرح المفصل/ لابن يعيش .ـ بيروت: عالم الكتب، [دت.]

١١٥- شرح المفضليات/ لأبي محمد القاسم الأنباري.ـ بغداد: مكتبة المثنى (عن طبعة بيروت ١٩٣٠م بمطبعة الآباء اليسوعيين).

١١٦- شرح المفضليات/ للتبريزي أبي زكريا الشيباني؛ تحقيق: علي محمد البجاوي .ـ القاهرة: دار نهضة مصر.

١١٧- شرح المقدمة الجزولية الكبير/ لأبي علي الشلوبين؛ تحقيق: تركي بن سهو العتيبي .ـ ط١ .ـ القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

١١٨- شرح ملحة الإعراب/ لأبي محمد القاسم الحريري؛ حققه أحمد محمد قاسم.ـ ط١ ،ـ القاهرة: [د.ن]، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٢م.

١١٩- الشعر، أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب/ لأبي علي الفارسي؛ تحقيق: محمود محمد الطناحي .ـ ط١ .ـ القاهرة: مكتبة الخانجي ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

١٢٠- الشعر والشعراء/ لأبي محمد بن قتيبة الدينوري؛ تحقيق: أحمد محمد شاكر .ـ ط٢ .ـ القاهرة: دار المعارف، ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م.

١٢١- شعراء أمويون: القسم الثالث/ دراسة وتحقيق نوري القيسي .ـ بغداد: المجمع العلمي، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

١٢٢- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح/ لابن مالك، محمد بن عبد الله ؛ تحقيق طه محسن .ـ بغداد: [دن]، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٢٣- الصاحبي/ لأبي الحسين أحمد بن فارس اللغوي؛ تحقيق: السيد أحمد صقر .ـ القاهرة: مطبعة عيسى الحلبي، ١٩٧٧م.

١٢٤- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية/ تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري؛ تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار .ـ ط٢ .ـ بيروت: دار العلم للملايين، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

١٢٥- ضرائر الشعر/ لابن عصفور علي بن مؤمن؛ تحقيق: السيد إبراهيم محمد.ـ ط١ .ـ بيروت: دار الأندلس، ١٩٨٠م.

١٢٦- الضوء الوهاج على الموجز/ لابن السراج؛ تحقيق محمد محمد سعيد .ـ القاهرة: مطبعة الأمانة، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

١٢٧- طبقات النحويين واللغويين/ لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي؛ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم .ـ ط٢ .ـ القاهرة: دار المعارف.

* العيني = المقاصد النحوية.

١٢٨- الفصول الخمسون/ لابن معطٍ، أبي الحسن المعطي؛ تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحي .ـ القاهرة: عيسى البابي الحلبي.

١٢٩- الفصول في العربية/ صنعة سعيد بن المبارك بن الدهان النحوي؛ تحقيق فائز فارس.ـ ط١ .ـ [دم: دن]، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م.

١٣٠- فعلت وأفعلت/ لأبي حاتم السجستاني؛ حققه خليل إبراهيم العطية، بغداد [دن]، ١٩٧٩م.

١٣١- فوح الشذا بمسألة كذا/ لابن هشام الأنصاري؛ تحقيق: أحمد مطلوب، بغداد [دن]، ١٣٨٢هـ، ١٩٦٣م.

١٣٢- القاموس المحيط/ لمجد الدين الفيروز أبادي.ـ القاهرة: مؤسسة الحلبي.

١٣٣- القراءات وعلل النحويين فيها، المسمى علل القراءات/ لأبي منصور محمد الأزهري؛ دراسة وتحقيق: نوال الحلوة .ـ ط١ .ـ [دم: دن] ١٤١٢هـ، ١٩٩١م.

١٣٤- القولة الشافية بشرح القواعد الكافية/ للعربي بن السنوسي القيرواني؛ تحقيق: عبد الحسين الفتلي.ـ ط١ .ـ [دم: دن]، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.

١٣٥- الكافية في النحو/ لابن الحاجب؛ تحقيق: طارق نجم عبد الله.ـ ط١ .ـ [دم: دن.]، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

١٣٦- الكامل/ لأبي العباس المبرد؛ حققه محمد أحمد الدالي.ـ ط١ .ـ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

١٣٧- الكامل في التاريخ/ لابن الأثير .ـ ط٤ .ـ بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

١٣٨- الكتاب/ لسيبويه، القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٣١٦هـ.

* الكتاب الركني = شرح الكافية للحديثي.

١٣٩- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون/ لحاجي خليفة، بغداد: مكتبة المثنى.

١٤٠- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها/ لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي؛ تحقيق: محيي الدين رمضان.ـ دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.

١٤١- لباب الآداب/ تأليف الأمير أسامة بن منقذ؛ تحقيق: أحمد محمد شاكر .ـ القاهرة: المطبعة الرحمانية، ١٣٥٤هـ، ١٩٣٥م.

١٤٢- اللباب في علل البناء والإعراب/ لأبي البقاء العكبري؛ تحقيق: غازي مختار طليمات، عبد الإله نبهان،.ـ ط١ .ـ دبي: مركز جمعه الماجد للثقافة والتراث، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

١٤٣- لسان العرب/ لابن منظور .ـ [دم: دن]، طبعة مصورة عن طبعة بولاق.

١٤٤- اللمحة البدرية في علم العربية/ لأبي حيان الأندلسي. ضمن (شرح اللمحة البدرية).

١٤٥- لمع الأدلة/ تأليف أبي البركات الأنباري؛ تحقيق: سعيد الأفغاني .ـ دمشق: الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ، ١٩٥٧م.

١٤٦- اللمع في العربية/ لأبي الفتح عثمان بن جني؛ تحقيق: حسين محمد محمد شرف .ـ ط١ .ـ [دم: دن]، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.

١٤٧- ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد مؤلف على حروف المعجم/ لأبي منصور الجواليقي؛ حققه: ماجد الذهبي.ـ دمشق: دار الفكر، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

١٤٨- ما ينصرف وما لا ينصرف/ لأبي إسحاق الزجاج؛ تحقيق هدى محمود قراعة .ـ القاهرة [دن.]، ١٣٩١هـ، ١٩٧١م.

١٤٩- المبسوط/ لشمس الدين أبي بكر السرخسي .ـ القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٢٤هـ.

١٥٠- المجموع شرح المهذب/ لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي .ـ القاهرة: مطبعة العاصمة، [دت.].

١٥١- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة/ لابن سيده .ـ ط١ .ـ القاهرة: معهد المخطوطات العربية، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

١٥٢- المخصص/ لابن سيده .ـ بيروت: دار الفكر، [دت.].

١٥٣- المذكر والمؤنث/ لأبي بكر الأنباري؛ تحقيق: طارق الجنابي.ـ ط١ .ـ بغداد: وزارة الأوقاف، ١٩٧٨م.

١٥٤- المذكر والمؤنث/ لابن التستري سعيد بن إبراهيم؛ حققه: أحمد عبد المجيد هريدي .ـ القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

١٥٥- المذكر والمؤنث/ لأبي الفتح عثمان بن جني؛ تحقيق: طارق نجم عبد الله .ـ ط١ .ـ جدة: دار البيان العربي، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٥٦- المذكر والمؤنث/ لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء؛ حققه: رمضان عبدالتواب .ـ دمشق: مكتبة دار التراث، ١٩٧٥م.

١٥٧- المرتجل/ لابن الخشاب، أبي محمد؛ حققه: علي حيدر.ـ دمشق [دن]، ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م.

١٥٨- المسائل البصريات/ لأبي علي الفارسي؛ تحقيق: محمد الشاطر أحمد .ـ ط١ .ـ القاهرة: مطبعة المدني، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

* المسائل البغداديات = المسائل المشكلة.

١٥٩- المسائل الحلبيات/ صنعة أبي علي الفارسي؛ تحقيق: حسن هنداوي .ـ ط١ .ـ دمشق: دار القلم، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

١٦٠- المسائل العسكرية/ لأبي علي الفارسي؛ تحقيق: محمد الشاطر أحمد .ـ ط١ .ـ القاهرة: مطبعة المدني، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

١٦١- المسائل العضديات/ لأبي علي الفارسي؛ تحقيق: علي جابر المنصوري .ـ ط١ .ـ بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

١٦٢- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات/ لأبي علي الفارسي؛ تحقيق: صلاح الدين السنكاوي .ـ بغداد: وزارة الأوقاف [د.ت].

١٦٣- المسائل المنثورة؛ لأبي علي الفارسي؛ تحقيق: مصطفى الحيدري .ـ دمشق: مجمع اللغة العربية، [دت.].

١٦٤- المساعد على تسهيل الفوائد/ لبهاء الدين بن عقيل؛ تحقيق: محمد كامل بركات، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي، [دت.].

١٦٥- المشكاة الفتحية على الشمعة المضيَّة في علم العربية لجلال الدين السيوطي/ تأليف محمد بن البديري الدمياطي؛ دراسة وتحقيق: هشام سعيد محمود.ـ بغداد [دن]، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

١٦٦- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي/ تأليف أحمد بن محمد المقري الفيومي؛ تحقيق: عبد العظيم الشناوي.ـ القاهرة: دار المعارف، [دت].

١٦٧- معاني القرآن/ صنفه أبو الحسن المجاشعي البصري (الأخفش الأوسط)؛ حققه فائز فارس .ـ ط١ .ـ الكويت: [دن].

١٦٨- معاني القرآن/ للفراء؛ تحقيق محمد علي النجار... [وآخ] .ـ القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٧٤-١٣٩٢هـ، ٥٥-١٩٧٢م.

١٦٩- معاني القرآن وإعرابه/ لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج؛ تحقيق: عبدالجليل شلبي .ـ بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

١٧٠- معجم الأدباء/ لياقوت الحموي.ـ القاهرة: دار المأمون، [دت.].

١٧١- معجم البلدان/ لياقوت الحموي.ـ بيروت: دار صادر، [دت.].

١٧٢- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع/ تأليف أبي عبيد البكري؛

حققه: مصطفى السقا، بيروت: عالم الكتب، [دت.].

١٧٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب/ لابن هشام الأنصاري؛ حققه مازن المبارك، محمد علي حمد الله .ـ ط١ .ـ دمشق: دار الفكر، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م.

١٧٤- المفصل في علم العربية/ لأبي القاسم الزمخشري.ـ ط٢ .ـ بيروت: دار الجيل، [دت.].

١٧٥- المفضليات/ للمفضل بن محمد الضبي؛ تحقيق: أحمد محمد شاكر، عبدالسلام هارون .ـ ط٤ .ـ القاهرة: دار المعارف، [دت].

١٧٦- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية/ لبدر الدين بن محمود بن أحمد العيني (مطبوع على هامش خزانة الأدب للبغدادي) .ـ القاهرة: مطبعة بولاق، ١٢٩٩هـ، ١٨٨١م.

١٧٧- المقتصد في شرح الإيضاح/ لعبد القاهر الجرجاني؛ تحقيق كاظم بحر المرجان .ـ بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٢م.

١٧٨- المقتضب/ صنعة أبي العباس المبرد؛ تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة .ـ القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٦هـ، ١٩٦٦م.

١٧٩- المقدمة الجزولية/ لأبي موسى الجزولي، ضمن (شرح المقدمة الجزولية الكبير).

١٨٠- المقدمة في النحو/ تأليف علي فضال المجاشعي؛ تحقيق حسن شاذلي فرهود.ـ القاهرة: [د.ن]، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

١٨١- المقرب/ لابن عصفور الأشبيلي؛ تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، عبدالله الجبوري.ـ ط١ .ـ بغداد: مطبعة العاني، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

١٨٢- الملخص في ضبط قوانين العربية/ لأبي الحسين بن أبي الربيع القرشي الأشبيلي؛ تحقيق علي بن سلطان الحكمي .ـ ط١ .ـ [دم: دن.]، ١٤٠٥هـ. ١٩٨٥م، (مج١).

١٨٣- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم/ لابن الجوزي عبد الرحمن.ـ ط١.ـ حيدرآباد: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، ١٩٥٨م.

١٨٤- منثور الفوائد/ تأليف أبي البركات الأنباري؛ تحقيق: حاتم صالح الضامن.ـ ط١ .ـ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

١٨٥- المنصف، شرح كتاب التصريف للمازني/ لأبي الفتح عثمان بن جني؛ تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين .ـ ط١ .ـ القاهرة: مطبعة مصطفى الحلبي، ١٣٧٣هـ، ١٩٥٤م.

* الموجز لابن السراج= الضوء الوهاج.

١٨٦- نتائج الفكر في النحو/ لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي؛ تحقيق: محمد إبراهيم البنا .ـ ط٢ .ـ القاهرة: دار الاعتصام، [دت.].

١٨٧- نزهة الألباء في طبقات الأدباء/ لأبي البركات الأنباري؛ تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم.ـ القاهرة: دار نهضة مصر، [دت.].

١٨٨- النشر في القراءات العشر/ لأبي الخير محمد الجزري الدمشقي؛ أشرف على تصحيحه: علي محمد الضباع، بيروت: دار الكتب العلمية، [دت.].

١٨٩- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان/ لأبي حيان الأندلسي؛ تحقيق: عبد الحسين الفتلي.ـ ط١ .ـ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٩٠- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج/ تأليف شمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة.ـ القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، ١٣٨٦هـ، ١٩٦٧م.

١٩١- النوادر في اللغة/ لأبي زيد سعيد بن ثابت الأنصاري؛ تحقيق ودراسة: محمد عبد القادر أحمد .ـ ط١ .ـ بيروت: دار الشروق، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

١٩٢- هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين) للبغدادي، محمد أمين باشا .ـ بغداد: مكتبة المثنى، [دت.].

١٩٣- همع الهوامع شرح جمع الجوامع/ لجلال الدين السيوطي؛ تحقيق: عبدالعال سالم مكرم.ـ الكويت: دار البحوث العلمية، [دت.].

١٩٤- الوافي بالوفيات/ لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي؛ باعتناء س. ديد رينغ .ـ ط٢ .ـ ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

١٩٥- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان/ لابن خلكان؛ حققه إحسان عباس، بيروت: دار صادر، [دت.].

* * *